جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص حديث ومعاصر

روبير لاكوست وسياسة التهدئة 1956-1958

من إعداد الطلبة
1/ زناش سهام
2/ بوعافية بشرى

تحت إشراف
الدكتور : فركوس ياسر

تشكيل لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
1	د .عمر عبد الناصر	جامعة 08 ماي 1945– قالمة	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
2	د .فركوس ياسر	جامعة 08 ماي 1945– قالمة	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا
3	د.قرين عبد الكريم	جامعة 08 ماي 1945– قالمة	أستاذ محاضر – ب–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا اكتر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

إلى منارة العلم والإمام المصطفى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشي من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي الحبيب

إلى من حبهم يجري في عروقي وينهج بذكراهم فؤادي أخواتي سارة وفاطمة وقرة عيني محمد

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاثفنا يدا بيد صديقتي الغالية سهام

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام وبالأخص

أستاذنا الفاضل ياسر فركوس الذي وجهنا أثناء عملنا هذا

إلى كل من يبحث عن المعرفة بين ثنايا هده المذكرة إلى كل من نساه قلمي ولم ينساه قلبي أهديكم هذا العمل راجيا من المولى عز وجل القبول والنجاح

بشرى

فضل ربي ورحمته، زادني كل يوم إيمانا وعلما

هنا انقضى عبير علمي ولكنه مازال، أهدي ثمرة جهدي :

لكل نفس علمتني حرفا أفاض كتابي أفكارا ذات رونق وجمال

إلى دعاء ورضاء والدي، وصلت إلى هذا المنال

إلى إخوتي الذين لطالما شجعوني وبالأخص أختي ليلى العزيزة

إلى رفيق دربي زوجي الغالي الذي طالما ساعدني وشجع كل أحلامي

إلى رحيق الورد أولاد أختي "جود وملاك"

إلى رفيقة دربي بشرى، فصداقتك زادتني سرورا وابتهاج

إلى كل أساتذة الجامعة وخاصة أستاذنا الفاضل "ياسر فركوس"الذي وجهنا وأكسبنا خبرة العلم للوصول إلى هذا النجاح

وما عسى القائل يقول إلا كلاما مأثور

علمي، اجتهادي، نجاحي، لم يكن من نسج الخيال

فوراء كل تلك الآمال وسلسلة النجاحات دعوة، خبرة، تضحية

فالحمد لله على طول تلك السنوات من مدرستي إلى جامعتي

سهام

قائمة المختصرات

أولا ـ قائمة المختصرات باللغة العربية

-**ص** : صفحة.

-**ف** : فرنك.

-**ق** : قرن.

-**ح.ع.1** : الحرب العالمية الأولي.

-**ح.ع.2** : الحرب العالمية الثانية.

-**ج .ت. و** : جيش التحرير الوطني.

-**ح .ش** : الحزب الشيوعي.

-**ج.ع.م.ج** : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ثانيا- قائمة المختصرات باللغة الفرنسية

-**P**: Page.

-**F.F.F.L.N** : Fédération de France de front de libération nationale.

-**S.A.S** : Secteur Administrative spécialisées.

-**S.A.U** : Secteur Administrative Urbaines.

-**A.M.G** : Assistance Médicale gratuite.

-**C.R.A** : Centre de Renseignement et Action.

-**O.S** : Organisation Spécial.

مقدمة :

سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ دخولها التراب الجزائري على طمس الهوية الوطنية الجزائرية بمختلف الوسائل والطرق الإغرائية والقمعية، وقد تجسد هذا أكثر منذ إطلاق أول رصاصة في الفاتح من نوفمبر 1954، حيث انتهجت فرنسا عدة مشاريع لضرب الثورة الجزائرية والقضاء عليها في بداياتها.

حيث واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة القضية الجزائرية منذ اندلاع الثورة التحريرية بمبدأ القوة والقمع، محاولة منها لتصفيتها، على اعتبار أن الثوار هم الخارجين عن القانون وقطاع طرق.

غير أن صمود الثورة واتساع صداها داخليا وخارجيا دفع بهذه الحكومات إتباع سياسة المناورة والمراوغة، وتجلى ذلك في مجموعة من المخططات والمشاريع على رأسها الإصلاحات التي مست جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار الإستراتيجية الفرنسية من أجل القضاء على الثورة، حيث انتهجها المقيم العام روبير لاكوست في فيفري 1958، من خلال تعيينه وزيرا مقيما بالجزائر لتولي هذه المهمة، وذلك بعد الفشل الذريع لحكامها السابقون.

وقد اتبع روبير لاكوست السياسة الاستعمارية نفسها معتمدا في ذلك على مجموعة من الأساليب والإستراتيجيات العسكرية بالدرجة الأولى، م خلال تكثيف عدد الجنود وتحديث الأسلحة، ودعم هذه الإستراتيجية أيضا بمجموعة من الإجراءات السياسية، حيث أنه من أجل التضييق على الثورة وخنقها، قام روبير لاكوست بمجموعة من التقسيمات الإدارية ومن جهة أخرى حاول كسب ود بعض الجماهير الجزائرية، وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية بتكوين قوة ثالثة لضرب الثورة.

1-أهمية الموضوع

لعل أن دراسة موضوع روبير لاكوست وسياسة التهدئة من 1956 إلى 1958 أمر في غاية الأهمية لما فيه من مخططات اقتصادية واجتماعية وقوانين كقانون الإطار، وما ترتب عن هذه الإستراتيجية الفرنسية من أراء مختلفة لكلى الطرفين.

ويجد الموضوع أهميته أيضا في التعرف على الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الأساليب القمعية والتعسفية التي اتبعها روبير لاكوست.

2-أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي آلت بنا إلى اختيار الموضوع :

-بالنسبة للأسباب الشخصية تتمثل في الميول الذاتي لدراسة هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، ومحاولة الإسهام مع من سبقونا في دراسة هذا الموضوع، وذلك من خلال إبراز شخصية روبير لاكوست بالتعمق أكثر في أساليبه التكتيكية للوصول إلى أهدافه.

-أما بالنسبة للأسباب الموضوعية التي دفعت بنا للبحث في هذا الموضوع، تكمن في:

-كون الموضوع يمس جانبا من خبايا فرنسا لبقائها في الجزائر.

-الرغبة في معرفة هذه الشخصية أي "روبير لاكوست" خاصة وأن مختلف الدراسات الأكاديمية تناولته كعنصر فرعي وليس كموضوع أساسي.

-معرفة مدى دعم الشعب الجزائري للثورة والتفافه حولها، وتفطنه للنوايا الحقيقية للسلطات الفرنسية من وراء سلسلة المشاريع التي طبقها لاكوست، وإبراز انعكاساتها على مسار الثورة وردود الجزائريين عليها.

3-إشكالية الدراسة

يثير هذا الموضوع إشكالية رئيسية مفادها:

-ما هي الإستراتيجية التي اتبعها روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1956إلى 1958؟ وهل نجح في ذلك؟

كما يثير هذا الموضوع عدة إشكالات فرعية أهمها :

من هو روبير لاكوست؟ ، متى تم تعيينه؟،.كيف دخل الجزائر؟،.ما هي الأساليب التي اتبعها روبير لاكوست للقضاء على الثورة؟،.ما هي الإصلاحات والحلول التي أتى بها؟، .ما هي آثار سياسة لاكوست على كل من الجزائر وفرنسا؟،.وما هي مواقف الثورة وفرنسا على سياسة لاكوست؟

4-أهداف الدراسة

تهدف الدراسة في الأساس إلى الإجابة على هذه التساؤلات، بحيث سنحاول إبراز مظاهر سياسة روبير لاكوست العسكرية والسياسية والاقتصادية لقمع الثورة، مع بيان مختلف الأساليب التي اتبعتها الثورة في الرد عليه.

-المنهج المتبع

لمعالجة الإشكالية المطروحة آنفا ارتأينا إتباع المنهج الوصفي والتحليلي، على اعتبار أنهما يخدمان الموضوع.

حيث ساعدنا المنهج الوصفي على استعراض الوقائع والأحداث، ووصفها وصفا كرونولوجيا لفهم التطورات الحاصلة.

أما المنهج التحليلي فساعدنا على تحليل الوقائع ومناقشتها والتعمق فيها، وتحليل بعض الحقائق والمعطيات.

5-خطة الموضوع

لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا خطة ثلاثية الفصول، حيث خصصنا:

الفصل الأول لدراسة **الأوضاع العامة في الجزائر من 1954 إلى 1956**

المبحث الأول: اندلاع الثورة وردود الفعل الجزائرية

المبحث الثاني: رد فعل فرنسا من الثورة

المبحث الثالث: من هو روبير لاكوست

المبحث الرابع: ظروف تعيين روبير لاكوست مقيما عاما

أما **الفصل الثاني** خصصناه لدراسة **سياسة وإصلاحات روبير لاكوست في الجزائر**

المبحث الأول: أهداف ودوافع سياسته الإصلاحية

المبحث الثاني: سياسة روبير لاكوست (عسكريا ونفسيا)

المبحث الثالث: إصلاحات روبير لاكوست (الاجتماعية والاقتصادية)

المبحث الرابع: إصلاحات روبير لاكوست (سياسيا وإداريا)

أما **الفصل الثالث** فتم تخصيصه لدراسة **الانعكاسات السياسية لروبير لاكوست**

المبحث الأول: آثار سياسة لاكوست على الجزائر

المبحث الثاني: آثار سياسة لاكوست على الكولون

المبحث الثالث: موقف الثورة من سياسة لاكوست

المبحث الرابع: موقف الكولون من سياسة لاكوست

6-المصادر والمراجع

اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع، نذكر منها، **(جريدة المجاهد الثورة الجزائرية)** لسان حال جبهة التحرير الوطني، التي اهتمت بقضايا الثورة التحريرية، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على سلسلة من المذكرات أهمها أحمد توفيق المدني في**(كتاب حياة كفاح)**، ونايت بلقاسم مولود قاسم في**(ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر).**

أما المراجع فنذكر على سبيل المثال الغالي غربي**(فرنسا والثورة الجزائرية)**، الذي يعتبر مرجعا مهما للسياسة الفرنسية بالجزائر، إضافة إلى بوعلام بن حمودة في **(الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954)**، وكتاب قليل عمار **(ملحمة الجزائر الجديدة).**

7-صعوبات البحث

من الطبيعي أن تصادف الباحث خلال مشوار بحثه بعض الصعوبات التي يجب عليه تخطيها والوصول إلى مبتغاه في البحث، فمن الصعوبات التي واجهتنا نذكر:

-ندرة المراجع والمصادر على مستوى مكتبة الكلية، وقلة المراجع المتخصصة التي تشير إلى شخصية روبير لاكوست وإستراتيجيته، فكانت معظمها عامة تكتفي بمجرد الإشارة إليه.

-صعوبة التعامل مع المصادر الفرنسية والإطلاع على الوثائق الأرشيفية.

-عدم القدرة على التنقل وجلب المصادر والمراجع بسبب الأوضاع الصحية للبلاد (فيروس كورونا).

لكن بفضل الله وعونه تمكنا من تذليل هذه الصعوبات، وإنجاز الدراسة.

الفصل الأول : الأوضاع العامة في الجزائر 1954-1956

المبحث الأول : اندلاع الثورة وردود الفعل الجزائرية

المطلب الأول : التحضيرات السياسية والعسكرية لتفجير الثورة الجزائرية

المطلب الثاني : تفجير ثورة أول نوفمبر 1954

المطلب الثالث : ردود الفعل الوطنية من الثورة الجزائرية

المبحث الثاني : رد فعل فرنسا من الثورة

المطلب الأول : موقف الحكومة بباريس

المطلب الثاني : موقف الصحافة والكولون

المبحث الثالث : من هو روبير لاكوست ؟

المطلب الأول : مولد ونشأة روبير لاكوست

المطلب الثاني : المسيرة المهنية لروبير لاكوست

المبحث الرابع : ظروف تعيين روبير لاكوست مقيم عام

الفصل الأول : الأوضاع العامة في الجزائر من 1954 إلى 1956

قبل التطرق إلى اندلاع الثورة، نعود قليلا إلى الخلف وذلك بالإشارة إلى أهم التغيرات التي شهدتها الساحة الجزائرية والعوامل التي كانت سببا في تفجير الثورة، وذلك بدءا من الأوضاع العامة في الجزائر من 1954 إلى 1956، أي التحضيرات السياسية والعسكرية من إعداد لجنة التنسيق والتنفيذ والمنظمة الخاصة، وصولا إلى ردود الفعل الجزائرية والفرنسية من الثورة، حيث أن هذه الأخيرة ومحاولة منها للقضاء على الثورة قامت بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر.

حيث سنحاول من خلال هذا الفصل الإحاطة بكل العناصر المذكورة آنفا.

المبحث الأول :اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الوطنية

المطلب الأول :التحضيرات السياسية والعسكرية لتفجير الثورة الجزائرية

تعتبر مجازر 08 ماي 1945 النقطة الفاصلة في تاريخ الحركة الوطنية من أجل الاستقلال عن طريق الاتجاه السياسي، في حين أن الاتجاه الآخر أراد الكفاح المسلح وقال أنه السبيل الوحيد للاستقلال، حيث ظهرت نخبة مثقفة في صفوف حزب الشعب خلال "الح ع 2" تمكنت من الصمود في مجازر 08 ماي 1945 ورأت بأنها حافز للشعب الجزائري لضرورة اتخاذ موقف صلب، فنتج عنه تسمية جديدة وهي "**حركة انتصار الحريات الديموقراطية MTLD**" ليستطيع من خلاله الترشح للانتخابات التي جرت في أفريل 1947، وكانت نتائجها لصالح الإدارة الفرنسية 43 مقعد مقابل 17 مقعدا للجزائريين الدين شاركوا في الانتخابات، إلا أن هده المشاركة أدت إلى وجود مشاكل داخل الحزب وظهر فيه ثلاث تيارات :

1-التيار الأول: تيار حزب الشعب، يرى بضرورة النشاط السري.

2-التيار الثاني: تيار شرعي، وأنه لا بد للبقاء على النشاط الحزبي في الانتخابات للإعلان على مبادئ .

3-التيار الثالث: يرى بأنه لابد من العمل الثوري بتكوين منظمة عسكرية سرية، إلا أن موقف زعيم الحزب مصالي الحاج[1]، أنهى الصراع بإبقاء حزب الشعب يواصل مهمته السياسية في إطار السرية ووافق على إنشاء جناح عسكري يقوم بتدريب المناضلين عسكريا وسياسيا، وهكذا ظهرت أول منظمة عسكرية سرية[2].

***مصالي الحاج:** من مواليد 1898، قام بالخدمة العسكرية في الحرب العالمية الأولى من مؤسس نجم شمال إفريقيا 1926، أسس حزب الشعب الجزائري في 1936، وأصبح يعرف باب الوطنية الجزائرية لأنه ناضل هده النظرية لكنه لم يلتحق بالثورة سنة 1954، توفي سنة 1974 (انظر محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، الجزائر 2008، ص77)

[2]-محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1962/1956، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص46.

-أولا : إنشاء المنظمة الخاصة"OS فيفري 1947[1]:

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة منعرجا هاما في التيار الثوري والحركة الوطنية، فهي تعبر عن التطور النوعي من الناحية النظرية، وتبلور جدية النهج الثوري من الناحية العلمية، وقد حدد هيكلها التنظيمي عند إنشائها كما يلي:

-قيادة هيئة الأركان: محمد بلوزداد، وأسندت له هذه المهمة لعدة اعتبارات من بينها ماضيه النضالي الذي جعله يفوز بإجماع القادة.

-مساعد قائد هيئة الأركان، مسؤول عن منطقة القبائل: آيت أحمد[2].

-قائد مقاطعة الجزائر(1) العاصمة: جيلالي فرحي.

-قائد مقاطعة الجزائر(2)الظهرة والشلف: عبد القادر بن الحاج الجيلالي.

-قائد مقاطعة وهران: أحمد بن بلة[3].

وبذلك تكون المسؤوليات توزعت بين هؤلاء القادة[4]، وقد قام بلوزداد بتكوين المنظمة الخاصة واختيار الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط العضوية وفي مقدمتها الأمانة والشجاعة والنشاط والثبات والقدرة، حيث أن فترة التجنيد غير محدودة وتم اختيارهم على أساس:

***المنظمة الخاصة OS:** أطلقت عليها تسميات عدة منها المنظمة السرية العسكرية أو شبه السرية، الجناح المسلح في حركة الانتصار، كما أطلق عليها اسم العظم، وكدا تسمية الشرف العسكري(انظر مؤمن عمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926/1954، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص105.

***آيت أحمد:** من مواليد 1926، انظم إلى حزب الشعب عام 1942، نادى بالكفاح المسلح في 1946، عضو المكتب السياسي 1947/1949، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة 1947، من المختطفين في الطائرة، نفي في السجن حتى نهاية الحرب 1962(انظر محمد حربي،المرجع السابق، ص185.).

***أحمد بن بلة:** ولد في 25ديسمبر 1918 انظم إلى حزب الشعب وأصبح سنة 1949 مسؤولا عن المنظمة الخاصة، تم اختطاف طائرته في 22 أكتوبر 1956، كان عضو في المجلس الوطني للثورة، أصبح أول رئيس للجمهورية(انظر محمد حربي، المرجع السابق)

[4]-إبراهيم لونيسي، المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، المركز الوطني، مارس 2002، ص54.

1-العناصر الشجاعة المخلصة والقادرة على التجنيد والانقطاع عن الحياة السياسية والحياة العامة والتفرغ الكامل للنشاط الثوري.

2-العناصر الغير معروفة سياسيا والتي لم تصطدم مع إدارة الاحتلال.

وبناءا على هذا قام بلوزداد باختيار 300 مناضل كنواة أولى للمنظمة، وحددت فترة التدريب العسكري بسنة حيث تتم دراسة فصل كل شهر في تربصات معسكرات واجتماعات تقام مرة أو مرتين في الأسبوع[1]

أما على الهيكل التنظيمي فقد أنشأت مصلحة عامة تضم عدة شبكات متخصصة على النحو التالي:

-**شبكة متفجرات:** مهمتها وضع القنابل المتفجرة.

-**شبكة الإشارة:** وهي متخصصة في الراديو والكهرباء.

-**شبكة التواطؤ:** تقوم بإيجاد المخابئ السرية للمختفين الذين تبحث عنهم السلطات الفرنسية.

-**شبكة الاتصالات:** تتمثل مهمتها في شراء الأجهزة والتدرب على استعمالها ويشرف عليها اختصاصيون في حدود إمكانياتهم.

-**شبكة الاستعمالات:** تتمثل مهمتها في التعرف والإطلاع على تنظيمات وتحركات الأجهزة العسكرية،والإدارية والبوليسية الاستعمارية وكذلك اكتشاف الخونة.

أما على مستوى التنظيم للمناضلين فكانت القاعدة تتشكل من نصف فوج من المناضلين اثنين ورئيس الفوج أي ثلاثة، ثم يتشكل نصف فوجين يعني 3+3+1 رئيس فوج تساوي سبعة مناضلين، يوجد فوق الفوج قسمة التي تتركب من فوجين يترأسها رئيس قسمة يعني في المجموع خمسة عشر شخصا، والقسمة هي أعلى مستوى من الهيكلة التنظيمية في القرية وإذ توجد في القرية أكثر من خمسة عشر مناضل يتعين إنشاء قسمة أخرى[2].

[1]- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص55.

[2]- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر 2010، ص 265.

ولقد كان لهذه المنظمة هدف سامي ونبيل، ويجب أن تتوفر مجموعة من الشروط من أجل الانطلاق في العمل وللقيام بهذه الانطلاقة الملحمة لا بد أن تتوفر بعض العناصر والشروط:

-أن لا يكون معروفا لدى السلطات الاستعمارية ليضمن لها السرية والاستمرار.

-أن يكون مؤمنا بالعمل المسلح، وأن يكون كتوما لأمر انضمامه، وكان يلتقي المنخرطون فيتفاجؤون ببعض أقاربهم وإخوانهم مجندين مثلهم[1].

-أن يكون العضو مناضلا مشيدا في الحزب.

-أن يكون قوي البنية، متمرس ذو استعداد وقابلية لمواجهة العدو.

-أن يتوفر على إمكانيات مناقشة القضايا السياسية ذات البعد النضالي القوي.

-أن يكون مجرد من كل مسؤولية عائلية، ومستعدا للتحرك والاختفاء للقيام بمهماته في أي لحظة وفي أي زمان ومكان، ويستجيب للظروف المادية والسيكولوجية لحرب حقيقية قادمة.

وبعد أن حرست المنظمة على توفر هذه الشروط والمبادئ للانطلاق في العمل الفعلي، رأت أنه من الضروري أن تضع مبادئ لنجاحها، والتي تتمثل في:

أ-الحرب الشعبية:

إذا كان ينبغي أن يقف الشعب إلى جانب الأنصار بكل ما أتته من طاقة، لأن الشعب بالنسبة لحرب الأنصار كالجسد الواحد إدا اشتكى عضو تداعى له سائر الأعضاء.[2]

ب-حرب العصابات:

هي طريقة في القتال تتفادى الدخول في مواجهة مباشرة مع العدو نظرا لتفوقه في العدد والعتاد، حيث تعتمد على توجيه ضربات مؤثرة وغير متوقعة للعدو ومراكزه ومواصلاته، ولا تكون على نمط واحد حيث تتغير باستمرار، فتارة كمين وتارة أخرى تخريب وأخرى عملية فدائية أو هجوم أو اشتباك أو مناورة،

[1]- وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح(1962/1954)، دار المعرفة، الجزائر209، ص17.

[2]- مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، الجزائر 2009، ص103/102.

وأيضا هذه الحرب تورط العدو في مشاكل سياسية في غاية الصعوبة أمام العالم، وهذا يجعل خسائر احتلال البلاد أكثر من منافعه.

ج-الدفاع الاستراتيجي:

وينبغي في هذا المجال أن نذكر أمرا أن الدفاع الاستراتيجي لا يعني به الدفاع عن المواقع الهامة وخصوصا المعارك الحاسمة فهذا دفاع تكتيكي.

د-معرفة الأرض:

الأرض هي القاعدة دائما، والجنود أبناء الأرض وبالتالي فهم يعرفون مسالك القدوم والاختفاء فيها، والأودية والشعاب والكهوف وأماكن الماء، وبالتالي يستطيعون تقدير الأمكنة الصالحة لخوض المعارك والمناسبة للمراوغة وغيرها اللائقة للاختباء[1]

أما الهيكل التنظيمي للمنظمة الخاصة كان كالآتي:

حيث قبل الشروع في العملية تم تحديد مبدأين اثنين، يتمثل المبدأ الأول في اختيار أحسن المناضلين في الحرب لتجنيدهم في المنظمة، أما المبدأ الثاني فتمثل في الفصل بين المنظمة والتنظيمات الأخرى التابعة للحزب محافظة على السرية التامة.

وقد تم تنصيب أركان الحزب المتكونة من :

1-آيت أحمد حسين كرئيس.

2-محمد بوضياف كمسؤول لعمالة قسنطينة.

3-محمد متروك كمسؤول لمنطقة الشلف والدهرة حاليا.

4-عمارة ولد حمودة كمسؤول لمنظمة القبائل.

5-جيلالي رقيمى كمسؤول لعمالة وهران.

6-بلحاج جيلالي عبد القادر كمدرب عام.

[1]- مصطفى السعداوي، المرجع السابق، ص103.

7-محمد يوسفي كمسؤول عن شبكات الاستعمالات والاتصالات[1].

وبعدها تم وضع الهيكلة العامة للمنظمة والتي كانت كالآتي:

1-قيادة الأركان: وتتكون من منسق رئيسي للأركان ومدرب عسكري مفتش.

2-الاتصال بالمكتب السياسي: يتم من خلال شخص واحد هو"لحول حسين" ومحمد بلوزداد هو الذي يتولى عملية التنسيق.

3-مسؤولون على مستوى العمالات.

4-تقسيم العمالات على مناطق عمالة الجزائر قسمت إلى خمسة مناطق، عمالة قسنطينة قسمت إلى أربعة مناطق، وهران منطقة واحدة.

ولقد قررت المنظمة الخاصة أن تضع أول اجتماع خاص بها في منزل محمد بلوزداد في العاصمة بالقبة يوم 13 نوفمبر 1947، والثاني في 1948 بعد مرض بلوزداد، وتم وضع حسين آيت أحمد خليفته وحصل تغيير آخر في قيادة المنظمة في ديسمبر 1949، وترأسها أحمد بن بلة[2]، وخلال هده المرحلة عمل قادة المنظمة وجنودها وكل مسيريها ومؤطريها على تكثيف وتفعيل العمل المسلح من خلال عدة عمليات عسكرية منها ما فشل ومنها ما نجح، ومن أشهر هذه العمليات:

1-عملية كاشيرو:

من الأسباب التي أدت إلى القيام بهذه العملية هي أن الحكومة الفرنسية في الجزائر تشيد مثال الأمير عبد القادر في قرية كاشيرو وبنواحي معسكر والتي تم تدشينه في 15 أكتوبر 1949 وتعود فكرة تدمير هذا التمثال إلى محمد بلوزداد، لأن هذا التمثال يعتبر إهانة للشعب الجزائري والأمير عبد القادر الذي يعتبر رمز من الرموز الجزائرية، إلا أن هذه العملية باءت بالفشل لأن الشباب الذين قاموا بتنفيذ هذه العملية استعملوا فتيل لغم مبلل للتفجير، إضافة إلى نباح الكلاب الذي أزعج منفذي العملية "محمد يوسفي وماروك ومحمد أعراب".[3]

---

[1]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص78.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص321.

[3]- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص62.

2-عملية بريد وهران:

يعود تاريخ هذه العملية إلى 1942، وكانت نتيجة معاناة الحزب من أزمة مالية وحتى الفلاحين الذين كانوا يساندون الحزب كانوا في نفس الضائقة، وبعد الاستعداد لهذه العملية تقرر تنفيذها من طرف " آيت أحمد وبن بلة وبلحاج ورقيمي".[1]

وانطلاقا من ذلك تقررت عملية السطو على بريد وهران في يوم الاثنين 2 مارس 1949 وقد كللت العملية بنجاح بفضل التنظيم المحكم من طرف "بختة جلول"، الذي زود المنظمة الخاصة بمعلومات سرية على بريد وهران.

وتمت العملية بنجاح واستطاعوا الحصول على مبلغ ثلاثة ملايين ومائة وسبعون ألف(31700)فرنك فرنسي قديم.[2]

إلا أن المنظمة الخاصة كان حبل بقائها قصير، حيث تم اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية وذلك في 18 مارس 1950 وإلقاء القبض على حوالي خمسمائة من أعضائها والسبب في ذلك هو"عبد القادر خياري" المدعو الزعيم الذي وجهت له تهمة العمالة لفرنسا[3]، وقد وصف "أحمد مهساس" ذلك "بسبب تافه" حيث توجه "عبد القادر خياري" إلى الشرطة في محافظة عناية وقدم لها كل ما يعرفه عن المنظمة من معلومات وتفاصيل، وتم الإعلان عن اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية التي كانت تتعقبها خاصة بعد حادثة بريد وهران[4].

ثانيا : اجتماع 22 وإنشاء لجنة ال 6:

[1]-حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1952/1942، منشورات البرزخ، الجزائر 2002، ص148.

[2]- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص68.

[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، الجزء الأول، ص184.

[4]- محمد عباس، ثوراء عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003، ص78.

يعتبر اجتماع 25 جويلية 1954، هو المنطلق العام للتعجيل في تفجير الثورة فقد قام بدراسة الأوضاع وعبر الحاضرون على أنه لا بد من ضرورة التعجيل بالثورة، حيث قال السيد ديدوش مراد "إن الثورة متحضرة في أذهان الشعب الجزائري" وطرحت فيه مشكلة الوسائل فكان جواب ديدوش مراد "إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتتولى على سلاح عدوك"، وفي 10 أكتوبر 1954 عقدت لجنة ال 6 اجتماع وتقرر فيه:

1- تقسيم البلاد إلى 5 مناطق وتعيين المسؤولين عليها وهذه المناطق هي : الأوراس، الشمال القسنطيني، القبائل، الجزائر العاصمة، وهران".
2- جمع الأعضاء القدماء للمنظمة الخاصة ووضعهم في التنظيم.
3- إقامة تربصات للتدرب على العمل على المتفجرات[1].

وفي 23 أكتوبر 1954 عقدت لجنة ال6 اجتماع بلدية الرايس حميدو، وتم اتخاذ مجموعة من القرارات هي :

*تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني، والتنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني.

*تاريخ اندلاع الثورة حدد بيوم الاثنين أول نوفمبر 1954 وذلك لعدة اعتبارات منها: يوم الاحتفال بعيد القديسين، يوم مولد الرسول عليه الصلاة والسلام، وأيضا أن نوفمبر يأتي في آخر فصل الخريف وهو فصل ممطر تصبح فيه المسالك صعبة على الفرنسيين خاصة الطرق الغير معبدة[2].

المطلب الثاني : تفجير ثورة أول نوفمبر 1954:

اندلعت الثورة الجزائرية كما تم التحضير لها سياسيا على الساعة صفر ليلا وكان ذلك في الفاتح من نوفمبر من عام 1954، ولقد كانت عبارة عن 30 هجوما مرتكزة في منطقة الأوراس قام بها حوالي 1200 مجاهد على المستوى الوطني مستعملين 400 قطعة سلاح والقليل من القنابل اليدوية، وقد استهدفت مراكز الشرطة وقوات الجيش المنعزلة[3] ، والتي تم على كل الأسلحة والدفاتر الموجودة بها، كما

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص82.
[2]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، الجزء 1و2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص122.
[3]- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص208.

تم تدمير الكثير من وسائل المواصلات كالسكك الحديدية والهواتف العمومية ومحطات توليد الكهرباء، وقدرت الخسائر الفرنسية حوالي 200 مليون فرنك فرنسي قديم.

وما يجب الإشارة إليه أن العمليات العسكرية الأولى اختلفت من منطقة إلى أخرى، فقدت تركزت بالمنطقة الأولى " الأوراس" أين تتمركز مراكز الدرك والثكنات العسكرية والمزارع[1] ولم تتبقى إلا منطقة الصحراء، وذلك كإستراتيجية تجعل منها وسيلة للتموين بالسلاح وقاعدة احتياطية.

وما جعل الإدارة الفرنسية في حيرة هو التزامن والمفاجأة والانتشار، الأمر الذي أرعب المستوطنين، وهذا ما يظهر من خلال ردود أفعالهم الأولية[2].

المطلب الثالث : ردود الفعل الوطنية من الثورة الجزائرية

لقد كانت ردود الفعل الأولية من اندلاع الثورة الجزائرية متباينة فكانت كما يلي :

أولا : الشعب:

كان هناك مزيجا من السرور والاستفسار مختلط بالخوف والرعب من هذه الهجومات، وبعد معرفة المسؤولين عن هذه الهجومات قام الشعب بالالتفاف حولها وتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة وعبروا عن استعدادهم للمشاركة في مساعدة المجاهدين بجميع الإمكانيات التي تسمح لهم بذلك[3].

ثانيا : الأحزاب الوطنية:

كان هناك اختلاف في وجهات النظر لدى الأحزاب الوطنية حول اندلاع الثورة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ كالآتي:

[1]– بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر"1989/1830"، الجزء الثاني، دار المعرفة، 2006، ص23.

[2]––محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص69.

[3]– محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة:نجيب عياد، صالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

***أ-موقف المصاليين:**

لقد عبر المصاليون عن رفضهم للكفاح المسلح[1]، وذلك أن مصالي الحاج مقتنع بمبدأ القيادة الفردية، وأنه كان تحت الإقامة الجبرية بفرنسا حين وصله خبر تفجير الثورة فتفاجأ بالخبر.

ففي 4 نوفمبر 1954 قام مصالي بارسال برقية إلى أنصاره بفرنسا والجزائر يبلغهم أن لا يسألوا عن من يقف وراء الثورة، وحاولوا أن يسيطروا على الحركة ومن خلال ذلك يبدو أن مصالي كان رافض أن يحدث أي شئ دون علمه، وأن لا يكون تابعا لأي شخص[2]، ولكن فيما بعد التحق عدد كبير من المصاليين بالثورة، إلا أن مصالي الحاج والأقلية الباقية معه أصروا على الرفض حتى الاستقلال[3].

***ب-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:**

لقد كان موقف البيان وزعيمه "فرحات عباس" مشككا في نجاح الثورة خاصة باختيار العمل المسلح كوسيلة للاستقلال[4] ذلك أن جبهة التحرير الوطني التي ظهرت فجأة لتنقل الصراع السياسي إلى ميدان المعركة المسلحة لن تكون قادرة على الاستمرار في الكفاح لمدة طويلة[5]، ومباشرة بعد اندلاع الثورة طالب فرحات عباس الحكومة الفرنسية بالقيام بإصلاحات دستورية مطابقة لطموحات المسلمين الجزائريين ، وكان تعليقه عن عمليات الفاتح من نوفمبر بقوله"إنها اليائس والفوضى والمغامرة"[6].

***ج-موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

لم تكن الجمعية في الصورة يوم الانطلاقة، بل كانت تعاني أزمة صراع، فرئيسها الشيخ الإبراهيمي كان في القاهرة، وكان نائبه الشيخ العربي التبسي كان بأفكاره وتوجيهاته وقناعاته أقرب إلى هضم الثورة، فقد أسرع بتأييدها حيث أسرع مناضلوها إلى الالتحاق بالثورة في 1956.

4- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج فرنسا، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2002، ص259

[2]-عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البحث، قسنطينة، 1991، ص226.

[3]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص259.

[4]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر الرحال، الجزائر، 2005، ص262.

[5]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص154.

[6]- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1958/1954، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص141.

***د –موقف الحزب الشيوعي:**

لقد كان خبر تفجير الثورة حدث مفاجئ لل "ح الش" حيث أنه كان على معرفة أن هذه الأحداث من نوفمبر 1954ما هي إلا بداية للثورة، لكنه لم يستطع الاعتراف بها حيث كان موقفه سلبيا من الثورة

المبحث الثاني : رد فعل فرنسا من الثورة

المطلب الأول : موقف الحكومة بباريس

مع انطلاق أولى الرصاصات ليلة 31 أكتوبر إلى أول نوفمبر 1954 معلنة بذلك اندلاع الثورة التحريرية، والتي لم تكن القوات الفرنسية والإدارة الاستعمارية متفاجئة بالأمر.

حيث صرح روجي ليونار عن طريق الإذاعة يوم 5 نوفمبر 1954 أنه (قد تم مند ثمانية أيام أي بداية من 27 أكتوبر تعزيز قواتنا في الشرطة وفي الجندرمة بشكل كبير وذلك بإرسال ثماني كتائب من (crs) وست (6) وحدات من الحرس الجمهوري خلال الصيف...).

ولقد عملت السلطات الاستعمارية إلى التقليل من أهمية الهجومات وبعت الطمأنينة في وسط الدوائر الاستعمارية العالمية والفرنسية وترسيخ فكرة أنها عبارة مؤامرة في الخارج أو (الأيدي الأجنبية) خاصة أن وكالات الأنباء العالمية تردد أصداء الأحداث التي وضعتها الجهات الرسمية وغير الرسمية بأنها (مجرد حوادث معزولة)[1]

ومن جهة أخرى لجأت الحكومة الفرنسية إلى حل "ح.ا.ح. د." وشنت حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفرنسا نفسها، إذ يعتبر "ماندیس فرانس" أنه وإن لم يكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد، فهي على الأقل صاحبة القيادة الإيديولوجية.

ولقد حاولت أيضا السلطات الفرنسية على لسان زعماء حكومتها إيجاد التبريرات ومحاولة كسب ود المجموعات السكانية بالمقاطعة الفرنسية فحاول "فرنسوا ميتيران" تبرير نوعية المشاكل التي تختلف في الجزائر عن نظرتها في تونس والمغرب[2].

المطلب الثاني : موقف الصحافة والكولون

[1]– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1954/1830، ط3، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2000، ص252.

[2]– محمد حربي، المرجع السابق، ص32.

لقد أوردت الصحافة الصادرة آنذاك قضية المؤامرة الخارجية أو الأيادي الأجنبية الفاعلة في تفجير الثورة حيث جاء في جريدة لورور" إن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة من الخارج".

أما جريدة "لوموند" فإنها تعرضت لقضية المؤامرة بأسلوب آخر، حيث كتبت في ما معناها" قد يقول المرء أن العمليات ليس لها الطابع المصالي، حيث لم يتبعها تحركات جماهيرية وتمردات ...لذلك لا يسعنا إلا أن نصدق بأننا منظمة خارجية عن الأحزاب الوطنية ولا تمت للجماهير بصلة والجزائر فرنسية".

ولقد حاولت بعض الصحف السيارية الذين كانوا ينددون بالاستقلال والاضطهاد معا أن تكرس بقاء الجزائر فرنسية بإبهام الرأي العام بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، فقد بدأت بريدة الجزائر الجمهورية حديثها عن اندلاع الثورة تحت عناوين "اعتداءات عبر عمالات الجزائر بالأمس"، "نريد العمل والخبز"، وأن الشعب الجزائري لا يريد القنابل والرشاشات[1]، وهي نفس النظرة التي ذهبت إليها الكنيسة الكاثوليكية والتي رجحت الأسباب الحقيقية للثورة إلى انعدام العدالة الاجتماعية والانتشار الرهيب للفقر والحرمان وفقدان الأمن والحياة الكريمة بالنسبة للجزائريين.

ولقد أجمع المستوطنون على اختلاف توجهاتهم على كبح الثورة والإبقاء على الجزائر فرنسية.

إذا فالموقف الغالب أثناء اندلاع الثورة هو ضرورة الحفاظ على الجزائر لأنها قطعة فرنسية وأرض فرنسية[2].

المبحث الثالث : من هو روبير لاكوست

1– مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على ثورة أول نوفمبر أو بعض مآثر الفاتح نوفمبر، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص101.

2– أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1962/1954، ط1، دار التبرير، الجزائر2008، ص173.

كانت فرنسا تسعى دائما إلى الإطاحة بالثورة الجزائرية واستنزافها متبعة في ذلك سلسلة من الاستراتيجيات والسياسات التي يقودها ويترأسها حاكم عام معين من قبل السلطات الفرنسية، حيث كان لكل حاكم عام سياسة ومساعي في القضاء على الثورة خاصة وأن استراتيجيات "جاك سوستيل" باءت بالفشل، فعين محله مقيما عاما في الجزائر، ومن خلال هذا المبحث نتعرف على "روبير لاكوست"وشخصيته المتفردة من نوعها في قمع الثورة الجزائرية.

المطلب الأول : مولد ونشأة روبير لاكوست

يعتبر روبير لاكوست من شخصيات السياسة الفرنسية التي تتميز بالحنكة والدهاء السياسي، حيث ولد في 5 جويلية 1898 في إقليم الدردونية في جنوب غرب فرنسا، عاش حياة أسرية صعبة فقد كان معنفا من طرف أبيه وحالتهم المادية مزرية، فقد كانت الدراسة وجهته الأساسية للتخلص من هذه الأعباء حيث زاول دراسته في ثانوية "BRIVE GAILLARD"[1].

وفي سنة 1922 دخل الإدارة والتحق بكلية الحقوق بجامعة باريس، وقد تخلى عن الدراسة بسبب التعبئة العامة 1917 العام الذي توفيت فيه أمه، وبعد انتهاء "الح. ع.1." عاد إلى الحياة المدنية وأنهى دراسته ونال شهادة ليسانس في الحقوق[2].

وقد شغل روبير لاكوست منصب أمانة خزانة المستودعات، ثم انخرط في فيدرالية الموظفين العموميين وأصبح أمينها في عام 1928[3]، وأصبح من زعماء المدرسة الاشتراكية الفرنسية ومناضلها وذلك قبل "الح.ع.2 "، وأسس حركة تحرير شمال إفريقيا خلال الاحتلال النازي لفرنسا لمقاومة الاحتلال النازي سنة 1944، حيث عين ديغول خلال "1945/1944" وزيرا للحكومة[4]

[1]–محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص236/150.

[2]–عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية1962/1954، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص356.

[3]–rymond karakovitch،les troix vies du robert lacoste،www.lourd-arg،07/11/2010،9:30-11:00،p1.

[4]–عاشور شرفي، المرجع السابق، ص288.

وفي الح.ع.2 انضم روبير لاكوست وشارك في الحرب حيث كان أنانيا ومتسلطا وعنيدا أثناء المقاومة الفرنسية وذلك حسب ما ذكره بول سارتر[1] قائلا :"شارك لاكوست في المقاومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية أسره أبوه، ورمي بالرصاص من قبل النازة وكان لاكوست يشتغل في الأعمال الاقتصادية والصناعية في الحكومة السابقة "، وكانت مقولته المفضلة والمشهورة(لا أدع أحدا يزعجني)، كما قال فيما بعد لصحافي أمريكي (الأجانب كفوا عن إزعاجكم لي)، وقد تبين كرهه واستبداده للجزائر فيما فعله في جماهيرها من خلال سياسته القمعية خلال فترة حكمه في الأراضي الجزائرية"[2].

المطلب الثاني : المسيرة المهنية لروبير لاكوست

لقد تولى روبير لاكوست عدة مناصب سياسية أثناء مسيرته المهنية، حيث أنه في الق العشرين أصبح عضوا نشطا في النقابة الفرنسية للعمال وبعد احتلال ألمانيا لشمال فرنسا وتوقيع حكومة فيشي لمعاهدة الهدنة، التحق مباشرة بالمقاومة ثم أسس حرمة تحرير الشمال بعدها عين من طرف الجنرال ديغول كممثل له في حركة تحرير فرنسا من الاحتلال النازي عام 1944[3]، وبسبب هذه المجموعة من المؤهلات التي أظهرها في المناصب التي تولاها في فترة تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني وبسبب خبرته الواسعة عين في حكومة ديغول المؤقتة فيما بين 1945/1944 وزيرا للإنتاج الحربي[4].

وبعد سقوط تلك الحكومة وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة تقلد روبير لاكوست منصب وزير عدة مرات.

وفي 4 ماي 1947 عين وزيرا للعمل والضمان الاجتماعي بالنيابة[5]، وخلال الفترة الممتدة ما بين 11اوت1949 إلى غاية 7فيفري1950 عين وزيرا للصناعة والتجارة، وفي 1950 تولى رئاسة المجلس

1– **جان بول سارتر :** هو فيلسوف وكاتب فرنسي، شارك في الحرب العالمية الثانية، عبر عن آرائه في العديد من الروايات والقصص والمسرحيات كتب مقدمة كتاب المعذبون في الأرض، وكان من المدافعين عن استقلال الجزائر"انظر إلى عاشور شرفي، المرجع السابق، ص189."

2– عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة، مكتبة مدبولي، الجزائر، ص85.

3– سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال اوساريس، دار هومة للنشر، الجزائر2009،ص111/110.

4–rymond krakovitch، le meme article، p2.

5– رشيد زوبير،جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1962/1956، دار الحكمة للنشر، الجزائر2010، ص47.

الأعلى للكهرباء والغاز، وما بين1956/1954 عين عضوا برلمانيا ونائب رئيس الجمعية الوطنية[1]، وفي سنة 1956 عين وزيرا للمالية والاقتصاد في حكومة "غي مولي"، وفي نفس السنة عينه غي مولي وزيرا مقيما عاما في الجزائر بداية من فيفري 1956 إلى غاية 15أفريل 1958 وذلك من خلال ثلاث حكومات متعاقبة، وهو صاحب مقولة "الربع الساعة الأخير للقضاء على الثورة الجزائرية"

إلا أن كل تصورات روبير لاكوست فشلت أمام وحدة الجزائر وشعبها المتعاون والمتماسك بالأراضي الوطنية العريقة، وكانت سياسة روبير لاكوست في الجزائر خلال فترة حكمه كباقي الحكام العاميين السابقين، وتحررت الجزائر بالرغم من ما لحقها من مآسي وقمع وأفكار إجرامية وبعد انتهاء مسيرته المهنية في الجزائر سنة 1958 حصل على مقعد برلماني في السنة التشريعية، وبعد فترة تولى منصب عضو مجلس الشيوخ وتقاعد عن منصبه خلال الفترة الممتدة ما بين 1980/1971[2].

وفي 26 سبتمبر 1971 أنتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي، توفي روبير لاكوست في مارس 1989 بمدينة bérigueux.[3]

[1]– سعدي بزيان، المرجع السابق، ص115.

[2]–WWW.GOOGLE FR/SEARCH/R LACOST،9 juin 2020، 5:00.

[3]– سعدي بزيان، المرجع السابق، ص111.

المبحث الرابع : ظروف تعيين روبير لاكوست مقيم عام

لقد عين روبير لاكوست مقيم عام في الجزائر في ظروف حرجة وذلك في 2 جانفي 1956 في جو من التوتر تحت كابوس الثورة الجزائرية، حيث أقيمت انتخابات تشريعية[1] وقد عارضها جاك سوستيل[2] بسبب تخوفه من انتقام الجزائريين منه والتصويت على قائمة الوطنيين الذين يؤيدون ج.ت و.، وقد شارك فيها غي مولي وماندیس فرانس الزعيم الردكالي وحملوا شعار"إنها الحرب في الجزائر والسلم في الجزائر".

وقد أسفر عن تلك الانتخابات تيارين أساسيين للرأي العام الفرنسي هما:

-تيار الأكثرية الذي أعطي أغلبيته للجبهة الجمهورية في الجمعية الوطنية.

-تيار الأقلية الذي أعطى مقاعد كثيرة لليمين المتطرف.

فقد كانت نتائج الانتخابات مخيبة لآمال سوستيل، فقد نجح "الح.ش" في الحصول على 52 مقعد[3].

وفي يوم 26 نوفمبر عين غي مولي لتكوين حكومة وقد حدد برنامجه السياسي من خلال خطابه الذي ألقاه في 31 جانفي 1956 "إن المصير النهائي لمستقبل الجزائر لن يتحدد أبدا من طرف واحد ولن نقبل أي حل يفرض القوة"، وبالتالي فإن غي مولي يهدف من خلال خطابه على إعادة السلم ووقف القمع وتطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا[4].

وبالتالي فإن تعيين غي مولي ساد الرأي العام الفرنسي والجزائري شعور بأنه سوف تحدث بينهما مصالحة من خلال التصريحات التالية:

"إن هدف فرنسا وإدارة الحكومة هو قبل كل شيء العمل من أجل إعادة السلم".

---

[1]-جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، م4، منشورات وزارة المجاهدين، ص296.

* **جاك سوستيل:** ولد سنة 1912 من عائلة بروتوستانتية، يعتبر الذرع الأيمن لشارل ديغول خلال الح.ع.2، استلم عدة حقائب وزارية وعين في 1955/1/15 حاكما عاما من قبل ماندیس فرانس، وفي 1956/2/2 غادر الجزائر بعد استخلافه من قبل روبير لاكوست، توفي في 1990/8/7، أنظر إلى الغالي غربي، المرجع السابق، ص201.

[3]-سعيدي بريان، دليل الباحثين والمؤرخين الجزائريين وغيرهم حول الثورة، الجزائر، 2009، ص 101.

[4]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 297.

ومن أجل تحقيق ذلك قام بتعيين الجنرال كاترو[1] والمعروف بنزاهته واعتداله من أجل التخلص من حرب الجزائر التي اعتبرها حرب غبية حسب وصفه وبدون مخرج[2].

وفي يوم 6 فيفري 1956 أثناء زيارة غي مولي لأول مرة في الجزائر تلقى عنف من المستوطنين وقابلوه بمظاهرات عدائية، وهذا ما جعل غي مولي يستسلم أمام المتطرفين وقام بعزل كاترو يوم 6 فيفري 1956 واستغنى عن منصبه وبرنامجه الذي أعلنه وأسند المنصب لروبير لاكوست ذلك الموظف البسيط ذو الشخصية العنيدة والسمعة السيئة، عين مقيم عام في الجزائر وجلب معه أصدقاءه المقربين إليه وقدم لهم مناصب راقية في الجزائر وفي فترة قصيرة استطاع روبير لاكوست المتكلم باسم الأوروبيين والمدافع عن مصالحهم إلى درجة أنه قام بطرد التياريين الذين يؤيدون الثورة الجزائرية والمتعاطفين معها.

ولقد كان كل حاكم عام في الجزائر يعين من قبل السلطات الفرنسية بصلاحيات وذلك بعد أن صادقت حكومة غي مولي السلطات المطلقة في الجزائر يوم 12 مارس1956[3]، وذلك من خلال إجراء سلسلة من الإصلاحات السياسية والإدارية وأصدر قانون 285/56 والذي قامت الجمعية الوطنية بالمصادقة عليه في 16 مارس1956 وسمي بقانون السلطات الخاصة الذي خول الحكومة في الجزائر اتخاذ جميع الإجراءات الاستثنائية التي تمكنها من إعادة النظام وتأمين الحماية والممتلكات.

وقد حددت صلاحيات المقيم العام في الجزائر وفقا لمرسوم 244/56 السالف الذكر في 17مارس 1956 والمتعلقة بالأحكام الاستثنائية التي تهدف إلى إعادة النظام وإحلال السلم وحماية الأشخاص والممتلكات[4].

***الجنرال كاترو** 1969/1877: كان وزيرا مقيما في الجزائر ولد في بليونج حيث كان بين 1943-1944 حاكما عاما للجزائر ومحافظ دولة ومكلف بشؤون المسلمين وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول، خلف جاك سوستيل ثم استنال بعد 11 شهر إلى فرنسا، انظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1962/1954، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، 2007 ص280.

[2]-عمار بوحوش المرجع السابق ، ص116.

[3]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، 28.

[4]-cnuey perville: la repression.etudes colonials- comoblog.com.9/01/2011.10:00 du matin.p23.

ونظرا لقانون 288/56 المؤرخ في 16 مارس 1956 الذي يرخص للحكومة إنجاز برنامج التوسع الاقتصادي والتطور الاجتماعي والإصلاح الإداري في الجزائر، والذي يمنحها ويؤهلها لاتخاذ كل التدابير الاستثنائية بهدف إعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات ووقاية الإقليم[1].

ولقد تم ذكر في المادة الأولى التي تمكن وتعطي الحاكم العام على كل إقليم في الجزائر وذلك أن:

1-يمنع جزئيا أو كليا تنقل الأشخاص والعربات والحيوانات في الساعات المحددة.

2-يمنع نقل أو حيازة منتجات ومواد أولية أو حيوانات من استرادها أو تصديرها

3-منع إقامة منشآت ومناطق حيث التواجد السكاني.

4-في حال إيواء شخص أجنبي عن عائلة يجب إعلام السلطات بذلك.

5-منع الدخول أو الخروج في مناطق التواجد الفرنسي أو الأجنبي وأي شكل يعرقل أي صفة كانت من عمل السلطات العمومية

6-الحراسة والإقامة الجبرية لكل فرد يؤدي إلى إخلال أمن السلطة.

7-منع أي تجمع سواء تعلق الأمر بإقامة حفلات أو تجمعات بكل أنواعها.

8-البحث عن أسلحة وذخائر بكل أنواعها.

9-تفتيش البيوت ليلا ونهارا[2].

-أما بالنسبة للمادة الثانية فقد ركزت على الحفاظ على النظام، وذلك من خلال تلبية الاحتياجات العسكرية والخدمات العمومية التي تمكن وتؤهل السلطات المدنية والعسكرية.

-وقد ذكر أيضا في المادة الثالثة التي تنص قراراتها حول صلاحيات المقيم العام في تحديد خدمات كتعويض للأضرار اللاحقة بالممتلكات العامة أو الخاصة موجهة للفئات الذين قدموا مساعدات للثوار وسهلوا من أعمالهم.

---

[1]-حسين بوزاهر، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1962/1830، دار هومة، الجزائر، 2011، ص225.

[2]- المرجع نفسه، ص226.

–أما فيما المادة الرابعة، تقضي قراراتها في مجال الجمارك وذلك من خلال تمديد حدود المنطقة والمراقبة الجمركية في شواطئ الجزائر

–أما بالنسبة للمادة السادسة فقد نصت على تأجيل الانتخابات الجزئية بقرار من المقيم العام.

–أما المادة السابعة، تمثلت قراراتها في توقيف منتخبي المجالس المحلية الذين يعرقلون عمل السلطات العمومية التي تمنحه المادة الثامنة التي تعطي صلاحيات بعدد أعضاء المجلس المحلي.

ومن خلال المواد السالفة الذكر يستشف أن المقيم العام يفوض المحافظين السلطات المنصوص عليها والتي تمكن السلطات العسكرية التي تفوض لها السلطات المدنية، وطبقا لما جاء في المادة الحادية عشر من السلطات العسكرية في تفويض صلاحيات السلطات المدنية وقد تم تحرير هذا القرار في 17 مارس 1956، وحمل كل إمضاء من رئيس مجلس الوزراء غي مولي والوزير المقيم روبير لاكوست ومجموعة أخرى من الوزراء وكاتب الدولة "مارشال شامبيكس"[1].

ومن خلال دراستنا لمختلف مواد القانون للسلطات الخاصة وصلاحيات المقيم العام، فإن حكومة اليسار بزعامة غي مولي تسعى دائما للقضاء على الثورة في أقرب وقت ممكن من خلال الصلاحيات التي تمنحها السلطات لكل مقيم عام في الجزائر.

ومنه ومحاولة من فرنسا لقمع الثورة الجزائرية نجد أنها قد بدلت كل جهوداتها القمعية والإصلاحية وذلك من خلال قتل الثوار وإبادتهم، إلا أنها فشلت فاتبعت سياسة تعيين مقيم عام جديد وكان ذلك من نصيب روبير لاكوست الذي عين مقيما عاما في الجزائر يهدف للقضاء على الثورة واستكمال المهمة، إلا أن توقعاتهم باءت بالفشل إلا أن هذا الإجراء الأخير بتعيين روبير لاكوست صار محفزا في احتواء الثورة أكثر وتكثيف جهودهم من أجل إجلاء الاستعمار الفرنسي وحكامه.

[1]– حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص227/ 230.

الفصل الثاني : سياسة وإصلاحات روبير لاكوست في الجزائر

المبحث الأول : سياسة روبير لاكوست عسكريا ونفسيا

المطلب الأول : سياسة روبير لاكوست العسكرية

المطلب الثاني : سياسة روبير لاكوست النفسية

المبحث الثاني : أهداف ودوافع السياسة الإصلاحية لروبير لاكوست

المطلب الأول : أهداف سياسة روبير لاكوست الإصلاحية

المطلب الثاني : ظروف وأسباب إصلاحات روبير لاكوست

المبحث الثالث : إصلاحات روبير لاكوست الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الثاني : الإصلاحات الاجتماعية

المبحث الرابع : إصلاحات روبير لاكوست السياسية والإدارية

المطلب الأول : الإصلاحات والتقسيمات الإدارية

المطلب الثاني : قانون الإطار

الفصل الثاني: سياسة وإصلاحات روبير لاكوست في الجزائر

بعد الإحاطة بشخصية روبير لاكوست وظروف تعيينه من قبل حكومة "غي مولي"، والتطرق إلى أهم صلاحياته في الجزائر، سنستعرض في هذا الفصل أهم السياسات التي انتهجها روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية، منها ما هو قمعي ويتمثل في السياسة العسكرية والحرب النفسية، ومنها ما هو إغرائي والذي يتمثل في مجموعة الإصلاحات التي مست جميع الجوانب بما فيها السياسية،الاقتصادية والاجتماعية والتي كان الغرض منها امتصاص غضب الشعب الجزائري، وتكوين قوة ثالثة من أجل ضرب ج.ت.و.

وهذا ما سنتناوله في فصلنا هذا.

المبحث الأول: سياسة روبير لاكوست عسكريا ونفسيا

لقد اعتمد الوزير والمقيم العام روبير لاكوست سياسة وإستراتيجية خاصة في الجزائر، حيث اعتمد على جانبين هامين ألا وهما الجانب العسكري، والجانب النفسي لضرب الثورة وتنحية الشعب الجزائري.

المطلب الأول : سياسة روبير لاكوست عسكريا

اعتمد روبير لاكوست على مجموعة من الوسائل العسكرية، تتمثل في:

أولا- إقامة المعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة

أ-المعتقلات

لقد كانت المعتقلات تعتمد على حشد الجزائريين والزج بهم في السجون من قبل السلطات الفرنسية خاصة في الفترة الممتدة من 1956-1958، فهي معتقلات لأسرى الحروب ومراكز خاصة للاستنطاق ومراكز إيواء من 7000 في سنة 1957 إلى 20000 في مارس 1958، حيث أن ترخيصة روبير لاكوست في 1957 مكنت من تنويع وتزايد المعتقلات ومراكز الاستنطاق لمدة تتجاوز الشهر الواحد، وقد أصدر روبير لاكوست قانون في تاريخ 16 مارس 1956 والتي تمكن وزير الداخلية فرض الإقامة الجبرية في إقليم فرنسا وكل من له علاقة بالحرب في الجزائر وحملات التفتيش والمداهمة وفق القانون المتعلق بالسلطات الاستثنائية[1].

ب- المحتشدات

بدأت بوادر إنشاء المحتشدات قبل تاريخ 1956 وذلك مع وصول حكومة غي مولي الاشتراكية، حيث تم ترحيل سكان المناطق الجبلية لجمعهم في المحتشدات وذلك في 17 سبتمبر 1957[2].

وصل عدد المحتشدات إلى أكثر من 2 مليون شخص، وهذا ما أكده "كورناتون" وذلك سنة 1956، حيث تمثلت عملية الترحيل في تجميع عدد ضخم من السكان من المراكز الفرنسية في الثكنات العسكرية محاطة بالأسلاك الشائكة ومدعمة بوحدات عسكرية تتكون من ضباط الفرق الإدارية والحركية

[1]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص414-415.

2-أحسن بومالى، مراكز الموت البطيء"وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مجلة مصادر المراكز الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، العدد08، بتاريخ ماي2003، ص41.

والمطوقة بأبراج المراقبة، وتخضع هذه المحتشدات لعمليات التفتيش والتمشيط، حيث تعتبر من مراكز الموت البطيء التي تطبق فكرة إبادة الجنس البشري.

وتهدف السلطات العسكرية من وراء إنشاء المحتشدات إلى :

-تطبيق شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي على الشعب الجزائري.

-محاصرة الثورة وعزل الجيش.

-تسخير المحتشدين في إتمام وإنجاز المشاريع الاقتصادية والعسكرية.

-منع أي احتكاك بين الشعب وأفراد جبهة جيش التحرير الوطني[1].

ج- المناطق المحرمة

لقد عملت السلطات العسكرية الفرنسية على تحريم المناطق الكبيرة منها: الأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والونشريس وتلمسان منذ سنة 1957 والتي تدخل ضمن إستراتيجياتها، واعتبرها مناطق ممنوعة بحضر السكان، ومنع المرور عليها والإقامة فيها.

وعمدت على إنشاء خط موريس على الحدود الشرقية لإنشاء المناطق المحرمة وكان ذلك بتاريخ 19 ديسمبر 1956 والتي قدرت مسافتها ب 400كلم ومساحتها حوالي عشرة آلاف، وقدر عدد السكان الذين تم ترحيلهم 1365 ألف نسمة[2]، حيث عقب عملية إجلاء السكان من مناطقهم، الاعتداء والمطاردة والتعذيب مما ترتب عنها تضاعف عدد كبير من اللاجئين الجزائريين إلى تونس الذين قدر عددهم مع مطلع سنة 1975 حوالي نصف مليون لاجئ[3].

-ثانيا : الأجهزة العسكرية

مع بداية سنة 1959 شكلت وأسست السلطات الفرنسية أجهزة عسكرية متخصصة للتعذيب وذلك بالتعاون.مع مصالح المخابرات للبوليس والجيش، حيث تتمثل هذه الأجهزة فيما يلي:

---

[1]-محمد العربي ولد خليفة، الجزائر المفكرة والتاريخ، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر1984، ص178.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص393.

[3]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب.الثورة، الجزء3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص291.

أ-مركز الاستعلامات والعمل(C.R.A)

وهو عبارة عن أفراد أو منظمات أو وحدات، وضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية وتحت إشراف المكتب الثاني للقيادة العليا للمنطقة، والمكتب الثاني لقيادة الأركان العليا وعلى رأس الجهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير الوطني

وهي أيضا عبارة عن أجهزة وضعت على مستوى التجمعات السكانية أي دائرة، ولتحقيق أهدافها وضعت مراكز تعمل وفق خطة محكمة[1].

ب- التعذيب ووسائل الاستنطاق

رغم إدعاء غي مولي وروبير لاكوست بممارسة حرب نظيفة في الجزائر، إلا أنه وحسب ما ذكره "هانري العلاق" في كتابه مذكرات جزائرية فإن غي مولي كان رئيس المجلس وروبير لاكوست الوزير المقيم في الجزائر يقسمان أنهما يقومان بحرب نظيفة وذلك خوفا من افتضاح أمرهما أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي، حيث أن فرنسا لم ترحم أي فرد من التعذيب حتى الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية.

ولقد لجأت فرنسا وبشتى طرقها أن تخفي حقائقها البشعة والمنتهكة في حق الجزائريين.

فصحيفة "تيموانياج" كريستيان ذكرت رسائل كتبها الجندي الفرنسي " جان موللير" الذي قتل في اشتباك في ولاية الجزائر في أكتوبر سنة 1956 حيث سرد ووصف التعذيب الذي يمارسه العدو ضد الوطنيين الأحرار المرتكبة من طرف روبير لاكوست[2]، وقد تفننت السلطات الاستعمارية الفرنسية في عهد روبير لاكوست ووصلت ذروتها، وذلك نظرا لتطور الذهنية الاستعمارية منها التعذيب بالكهرباء ومن آثارها أنها أحدثت اضطراب بالقلب وكأن العضلات تتمزق، بالإضافة إلى التعذيب بالنار والماء والحبل[3].

[1]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص423.

[2]- الصديق محمد صالح، كيف ننسى جرائمهم، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص331.

[3]- جريدة المجاهد،لسان حال جبهة التحرير الوطني"التعذيب الاستعماري في الجزائر"، العدد8، في 1957/08/6، ص8.

ج-عملية العصفور الأزرق

تعتبر عملية **العصفور الأزرق** أو **الطائر الأزرق**، عملية دقيقة ارتكزت في المنطقة الثالثة، حيث عمد روبير لاكوست في استكمال المشروع الذي قام به جاك سوستيل وهي نموذجا لتحقيق التهدئة في إطار البحث عن قوة ثالثة حيث دامت سنة كاملة، حيث تم الاتفاق على تكوين فرق وكتائب عسكرية يتراوح عددها ما بين 24 و 29 رجلا يسلح ويدرب على أساليب جيش التحرير ثم يلتحق بالجبال على أساس أنها تابعة لجيش التحرير الوطني وعندما يكسب رجالها ثقة الثوار يقومون بتصفيتهم ، وقد كلف بهذه المهمة كل من :"محمود بازون، الطاهر عثيثي، أحمد زيدات"، حيث توجهوا إلى كل من " سعيدي ومحمدي وكريم بلقاسم"، فطلبوا منهم تلبية الدعوة وعندما استلم لاكوست معلومات عن استعداد المجاهدين لم يخفي فرحته بنجاح المهمة التي استلمها من سلفه سوستيل، حيث نجح هذا الأخير في نجاح ما يعرف ب"القضية المهمة"[1].

لكن لم تدم طويلا فرحة لاكوست وذلك بسبب التحام جيش وجبهة التحرير الوطني وخاصة بعد انضمام المنفذين إلى إخوانهم المجاهدين، حيث وصفوه بالمغفل عندما سلح مجاهدين حقيقيين لجبهة التحرير الوطني[2].

وقد صرح كريم بلقاسم عن نجاح العملية في قيام مؤتمر الصومام قائلا :"سأعلن عن حدث عظيم وقع بولايتنا وانتصرنا فيه بصفة رائعة على مصالح الإدارة الفرنسية..."، وهي عملية "**العصفور الأزرق**" التي أشرف عليها سوستيل ودعمها لاكوست لمدة تزيد عن 9 أشهر حصل من خلالها جيش التحرير الوطني على ما يزيد عن 400 قطعة إلى جانب الذخيرة والمال واللباس، وتسليح عن ما يزيد عن 360 شخص[3].

د- العمليات التربيعية

يعتبر أسلوب التربيع من التكتيكات العسكرية التي تعتمد على تركيز عدد من القوات في أماكن محددة لتأمين حراستها، بالإضافة إلى القيام بعمليات تمشيط واسعة قصد تدمير وحدات الجيش الوطني

[1]- جريدة المجاهد، المرجع السابق، العدد08، ص 09.

[2]-مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص304.

[3]-عبد القادر أمقران، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2010، ص58.

وذلك من خلال تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة ومحددة المساحة وتطويقها وتطهيرها الواحدة تلو الأخرى[1]، وقد تم تطبيقه في الشمال القسنطيني، وحقق نتائج إيجابية في إيقاف الفرق المسلحة.

ومن أهداف العمليات التربيعية ما يلي :

-تمشيط الوحدات العسكرية لمختلف الأماكن .

-القضاء على الجيش الوطني ووحداته.

-إطاحة وتدمير جيش وجبهة التحرير الوطني[2].

المطلب الثاني : سياسة روبير لاكوست النفسية

تعتبر الحرب النفسية التي انتهجها لاكوست، إستراتيجية عسكرية ونفسية في آن واحد والتي مارستها فرنسا في حق الجماهير الجزائرية، الذين باتوا عرضة لكل أساليب القمع والتعذيب.

أولا- تعريف الحرب النفسية

تنطوي الحرب النفسية ضمن علم النفس العسكري على استخدام الدعاية والإشاعة والأساليب السيكولوجية بغرض التأثير على نفسية ومعنويات العدو.

وتعتبر الحرب النفسية جزء من الحرب الشاملة، حيث تعد أسلوبا جديدا جنحت إليه الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم يكن وليد الصدفة، أو عملا ارتجاليا مقطوع الجذور أملته الظروف الصعبة التي أوجدتها الثورة وما أفرزته من واقع صعب مشكلة مأزقا حقيقيا للعدو الفرنسي، بل له جذور في عمق تاريخ الاحتلال، حيث أن الجيش الفرنسي اكتسب الحرب النفسية في الهند الصينية والتي تهدف بدورها للقضاء على عقول الشعب وهويته بطريقة غير مباشرة وبالتأثير النفسي، وهذا ما يسمى بعملية "**غسل المخ**"[3].

[1]-الغالي غربي، المرجع السابق، ص352.

[2]- جريدة المجاهد، المرجع السابق، العدد08، ص288.

3- عبد الحفيظ مقدم، الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية،العدد10، 1997، معهد التاريخ، الجزائر، ص124.

ثانيا–مؤسسات الحرب النفسية

تعتبر مؤسسات الحرب النفسية من أهم الأساليب الاستعمارية التي سنستعرضها في ما يلي:

أ–وحدات مكبرات الصوت والمناشير:

ظهرت في جوان 1956 والتي تسعى للتقرب إلى السكان من خلال التأثير على عقولهم، وهي نفسية استعملت من قبل الجنرال "ماسو" خلال معركة الجزائر 1957 قصد تكبير الإضراب، ومن أهم الوسائل التي اعتمدت عليها:

–اللوحات الاستعمارية والمناشير والأشرطة السمعية والمسجلة.

ب–وحدات الضباط المتجولون:

وهي متخصصة في شرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية، وتوجيه قادة الوحدات المناطق وضباط المصالح الخاصة والمشرفين على القضايا العسكرية الإسلامية، والمسؤولون الإداريون الذين لهم علاقة مباشرة بالسكان زيادة على قيامهم بدور المستشرين التقنيين عند قيادة الوحدات العسكرية التي عينوا فيها[1].

ج–الفرق الطبية الاجتماعية:

تشكلت في سنة 1957 والتي تعتمد على العنصر النسوي في تشكيل الفرق الطبية الاجتماعية، والتي تتكون كل فرقة من طبيبة وممرضة ومساعدة مسيحية، أو مساعدين مسلمين، وبلغ عدد النساء المجندات 315 امرأة منها 80إمرأة أوروبية، 147 امرأة من المسلمات الفرنسيات و94 امرأة من الأوروبيات الجزائريات، ومن أهدافها معرفة توجهات النساء الجزائريات و دمج المرأة الجزائرية بالمجتمع الفرنسي، وحرمان الجيش الوطني في خدماتها في ميادين الاتصالات والتموين، في المقابل تحسين ظروف حياتهن ووضعهن القانوني[2].

1–شريط لخضر، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، ص315.

2– الغالي غربي، المرجع السابق، ص161/160.

ثالثا : العناصر المناوئة للثورة

لقد اعتمدت فرنسا على استعمال أساليب تتمثل في ضرب شرعية الثورة بوجود عناصر ترفض شرعيتها وتعد عملية "بلونيس" و"كوبيس"، دليلا قاطعا على ذلك.

أ-الحركة المصالية:

استغلت فرنسا كل خلاف كان في الجزائر لخدمة مصالحها وبات صراع الإخوة الأشقاء مع جبهة التحرير الوطني محفزا لها.

وصرح جاك سوستيل في نوفمبر 1954 قائلا :"إن مصالي الحاج يعد ورقتي الأخيرة الرابحة."[1]، حيث أن محمد حربي أكد أن العناصر المصالية المسلحة تنشط مع الجيش الفرنسي والتي تشكل خطرا وتهديدا للجزائر بما يسمى "حالة حرب داخل حرب"، وهذا ما أدى بجيش التحرير الوطني أن يستعمل مع العناصر المصالية إما أسلوب عسكري أو الملاينة، وإما أن ينضموا إلى جيش التحرير الوطني أو الجيش الفرنسي، ومن أشهر هؤلاء الجنرالات "محمد بلونيس وكوبيس"[2].

ب-محمد بلونيس وقضيته:

تعتبر حركة بلونيس حركة تلجأ إليها السلطات الاستعمارية وذلك للاستعانة بالحركة الوطنية بغرض تنفيذ بعض العمليات الخاصة، حيث سمي بلونيس ب " **جنرال الصحراء**" وتلقى دعم من قبل فرنسا لمواجهة الثورة في الولاية السادسة[3]، حيث حاول المصاليون تشكيل حركة وطنية تأخذ اسم جيش التحرير الجزائري تحت قيادة "محمد بلونيس"، إلا أن خطتهم فشلت بسبب الطرد الذي تلقاه من قبل كريم بلقاسم ونوابه ما بين سنتي 1955و1957 وتمركز بالولاية السادسة لتطوير قوته وتدعيمها[4].

---

[1]-يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير، دار هومة، الجزائر،2001، ص132.

2- زوزو عبد المجيد، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، على ضوء وثائق جديدة، م07، دار هومة، الجزائر، 2004، ص37.

[3]محمد بن دارة، السياسة الفرنسية في الحرب الجزائرية،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،الجزائر،2001/2000، ص195.

[4]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3،دار الهدى،الجزائر،2009، ص303.

استغلت فرنسا الخلاف العميق الموجود بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية وذلك بصب الزيت على النار من خلال توقيع اتفاقية 31 أفريل 1957مع ضباط المخابرات الفرنسية،إلا أن بلونيس صرح بخيانته بمحاربة قوات الفوضى من أجل تحرير الشعب من سيطرتها القاسية والسماح له بتحديد مصيره في إطار منسجم مع فرنسا، حيث أن بلونيس قام بمخالفة بروتوكول التعليمات المقررة من قبل روبير لاكوست في 15 أفريل 1958والتي تقتضي ضرورة عدم قيام بلونيس بتطوير وتوسيع أعماله إلا في المناطق المحددة من طرف السلطات العسكرية الفرنسية، وأن يكون ذلك بموافقة السلطة المدنية وتعاونه مع الجيش الفرنسي العسكري في مواجهة جبهة التحرير الوطني، إلا أن بلونيس خالفهم في 6نوفمبر 1956[1]

ومن خلال ما سبق، يتضح أن روبير لاكوست استطاع من خلال إستراتيجيته الإطاحة بمحمد بلونيس بأسلوب هادئ والذي تحقق في 14 جويلية 1958 وإتباعه كحركي بعد الحركة الانقلابية التي قام بها في 13 ماي 1958، وبذلك تشتت جيش بلونيس، منهم من ذهب كحركي ومنهم من التحق بجيش التحرير الوطني.

ج-عملية كوبيس

تعد عملية كوبيس بالنسبة للسلطات الاستعمارية الفرنسية، جيوبا مقاومة مناوئة للثورة، حيث أن مصلحة أمن إقليم D.S.T اقترحت على روبير لاكوست بتمويل وتدعيم كوبيس[2] من أجل إنشاء قوة سياسية وعسكرية موالية، فرحب لاكوست بالاقتراح وكلف النقيب "كونى" بالعملية على أساس أن يكون وسيطا بين "كوبيس" وقيادة الغرب الجزائري بقيادة الجنرال "عراسيو" واتخذت هذه العملية من منطقة الشلف منعرجا لنشاطها.

[1]-ابراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر،2007،،ص90.

2-**كوبيس** : إسم مستعار لعميل قديم للمصالح الأمنية والاستخبارتية الفرنسية يدعى عبد القادر بلحاج جيلالي، لمعلومات أكثر ينظر إلى محمد بن دارة، الحرب النفسية، المرجع250، ص227.وإبراهيم طاس السياسة الفرنسية في الجزائر.

ومع نهاية سنة 1956 تمكن كوبيس وبسهولة من إيجاد عناصر مناسبة عمل على تجنيدها ليرفع العدد ليصل إلى 400 جندي في أوائل 1958، اصطلح على كوبيس في هذا التنظيم باسم "**مقاتلي الاستقلال**" اقتبس من تنظيم جيش التحرير الوطني[1].

وقد سعت السلطات الفرنسية الرامية للتحكم في هذه الثورة وتوجيهها وفق مخططات لاكوست مهد هذا الأخير إلى تعيين "هوكس" مندوبا لدى قوة كوبيس، حيث كلفه بالمهام التالية:

-يمنع أي احتكاك بين قوات كوبيس وقوم الباشا "غا بوعلام".

-القيام بالعمل السيكولوجي لشرح سياسة فرنسا.

-اقتراحات حول تسلح جيش كوبيس[2]

-رفع العلم الفرنسي على مراكز كوبيس واتخاذه إشارة من روبير لاكوست.

-وقوع خلافات كبيرة بين جيش كوبيس وجيش التحرير الوطني التي خلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة مع اتخاذ إشارات للتمييز بين قوات وجيوش جيش التحرير الوطني[3].

وقد ابرز كوبيس من خلال دعمه لقوات الحركة التابعة للباشا "غا بوعلام" إلى نهايته في أفريل 1958 وذلك بفضل الرائد "عمر أو صديق" والنقيب "س.أ.محمد" زعماء قيادة الولاية الرابعة[4].

[1]- محمد صايكي، شهادة تأثر في قلب الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص 41.

[2]- محمد صلواتشي، الثورة والحركات المضادة الشلف"مجلة أول نوفمبر، العدد116/117، بتاريخ جوان1990، ص14

[3]- إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 146.

4- محمد بن دارة،الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية1960/1955، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر،2008/2007، ص227.

المبحث الثاني : أهداف ودوافع السياسة الإصلاحية لروبير لاكوست

يعتبر الجانب العسكري من أهم وسائل الإبادة الجماعية للقضاء على الثورة الجزائرية، التي كانت فرنسا تستعملها دائما في تنحية الثورة من طريقها، إلا أن المقيم العام روبير لاكوست وجد سياسة جديدة تكون مدعما إلى الجانب العسكري وهي ما تعرف بجملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تمنحها فرنسا للجزائر تحت سياسة ما يعرف بحرب التهدئة التي انتهجها روبير لاكوست وطبقها على سكان الجزائر وذلك من أجل كسبهم وأن تصبح فكرة أن الجزائر فرنسية.

وبالتالي فإن فرنسا اتخذت جملة من الإصلاحات كحرب نفسية للقضاء على الوعي لدى الجزائريين من خلال امتصاص غضبهم بجملة من الإصلاحات تحت تصريح روبير لاكوست :"...ففي هذا الصراع الذي هو معركتنا تتضاعف خطوط النصر للطرف الأكثر ثورية، وجبهة التحرير ليس لها القدرة على بناء نظام للإصلاحات الاجتماعية والسياسية تمكنها من كسب الفئات المسيرة من السكان وكيف يمكن ذلك وليست لها الوسائل اللازمة لتحقيقها".[1]

المطلب الأول : أهداف سياسة روبير لاكوست الإصلاحية

لقد اجتمعت جملة من الأهداف والمساعي التي سعت لها فرنسا من خلال كسب الشعب وتحطيم جبهة التحرير الوطني وزعزعة قوتها، ذلك من خلال جملة من الإصلاحات التي اختلفت مساعيها بين الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، حيث أنها كومت قوة ثالثة ذات أهداف إصلاحية من أجل تثبيت فكرة أن "الجزائر فرنسية"، ولقد هدفت جملة من الإصلاحات التي طبقها روبير لاكوست حول الآتي:

1-السعي لتحقيق مستوى معيشي مقبول وإحداث تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي وإحداث تطور ديموغرافي بصورة سريعة.

2-القضاء على حالة التخلف من خلال إدراج الأهالي في تسيير الشؤون الجزائرية.

[1]- محمد بن دارة، الحرب النفسية السياسية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص296.

3-إحداث تغيير في المجتمع الجزائري وتحويل البنايات على شاكلة المجتمع الأوروبي، وذلك من خلال تمكين روبير لاكوست إدارة الجزائر من الإدارة المركزية والمزدوجة بين عنصري السكان الجزائريين والأوروبيين[1].

4-كسب المجتمعات المحلية من أجل إنشاء قوة ثالثة من سكان الأرياف ضد الجبهة[2].

المطلب الثاني : ظروف وأسباب إصلاحات روبير لاكوست

لقد اجتمعت مجموعة من الأسباب والظروف التي جعلت الوزير والمقيم العام روبير لاكوست لإحداث إصلاحات في الجزائر حيث أن فكرة الإصلاحات لم تأتي كمجرد صدفة، بل هي فكرة مدروسة لها أسباب إستراتيجية وسنتطرق إليها فيما يلي

-إدراك الأوروبيين فكرة أن الجزائر فرنسية فكرة زائفة ولن تتحقق، وهذا أدى إلى تزعزع ثقة الأوروبيين في أداء مسؤولياتهم.

-تزايد الوعي الوطني والدولي، وأصبح له اهتمام أكثر بالقضية الجزائرية.

-نجاح الثورة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي واتساعها، وتوالي الانتصارات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية[3].

-تقديم اليساريون مجموعة من البرامج الإصلاحية والتي تهدف إلى مساندة الفقراء وتقديم الأراضي لهم في حال نجاحها في الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى إعادة الانتخابات وحل المجلس الجزائري.

-منح الاستقلال لكل من المغرب وتونس، مما أدى إلى تزايد الوعي لدى الجزائريين فأدى إلى اتساع الساحة السياسية التي ضيقت على فرنسا القيام بمصالحها وتمرد الجزائريين عليها.[4]

---

[1]- محمد بن دارة، المرجع السابق ص96.

[2]- بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة المقاومة(1962/1957)،ت.ر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر2005، ص27.

[3]- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص394.

[4]- expose de MR lamine debaghine pour essoide definitions du FLN de ces objectifs dans la guerre et dans la paix، 29-01.

-قيام محمد الأمين دباغين سياسة إطالة الحرب يهدف إلى إثارة الرأي العام الفرنسي على فرنسا.

-زيادة نفقات الحرب مما أدى إلى تدهور اقتصاد فرنسا حول الثورة .

-تمكن الثوار من السيطرة على جزء كبير من قطر التراب الجزائري[1]

وبالتالي فإن سياسة روبير لاكوست العسكرية لم تمنحه القوة، بل زادت الأمور أكثر تعقيدا، خاصة وأن فرنسا متضررة وخسرت الكثير من العدة والعتاد[2]، ولم تعطي هذه الظروف إلا القوة للشعب الجزائري حول زيادة التفافه على الثورة، وهذا ما صرح به روبير لاكوست أمام البرلمان، ومن ثم أدرك روبير لاكوست أن القمع لم يتأتى إلا بالخسارة فلجأ إلى سياسة إصلاحات في مختلف الميادين وذلك من أجل التهدئة وكسب الشعب الجزائري وسنتطرق إليها فيما يلي .

[1]-انظر الكتاب الجزائر: ديوان الوزير المقيم1950، منشورات مطبعة ساكاوي، 4شارع باريس والجزائر، نقلا عن محمد بجاوي،الثورة الجزائرية والقانون، ت.ر علي الخش، دار الرائد للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص62.

[2]-piene mannoni:les français d'Algérie، vie moeuns mentalités édition lharmatton، paris، 1933، p256.

المبحث الثالث : إصلاحات روبير لاكوست الاقتصادية والاجتماعية

إلى جانب التدابير والمخططات العسكرية كان روبير لاكوست يرى أنه لا بد من طريقة أخرى لخوض غمار حرب التهدئة، ويتوجب عليه ذلك من خلال قيامه بمجموعة من الإصلاحات الشاملة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية السياسية والإدارية لصالح الجزائريين بهدف كسبهم لصفها وإبعادهم عن الثورة

وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة التطرق لهذه الإصلاحات والخوض فيها أكثر، من خلال دراسة أهدافها المعلنة والخفية في نفس الوقت.

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية

تمثلت الإصلاحات الاقتصادية في رفع الأجور وبعض التعديلات فيما يخص ملكية الأراضي وتوزيعها والغرض من ذلك إشراك الجزائريين المسلمين في الإنتاج الزراعي، والتي تمثلت في :

أولا- مرسوم 17 مارس 1956

ونلخصها في ما يلي:

-إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام غلة الأرض بين المؤجر والمستأجر، وقد مس هذا الإجراء حوالي 155ألف خماس يشتغلون في حوالي 110 ألف ملكية زراعية.

-رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340 فرنك إلى 440 فرنك.

-تأميم صناعة الحلفاء.

-إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي[1].

[1]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص229.

ثانيا- صندوق الملكية الريفية

تتولى مهمة توزيع الأراضي ذات ملكية أو تابعة لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية، أو التي تم شراؤها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة، وقد أمل روبير لاكوست أن يمكن هذا الصندوق 1000 عائلة جزائرية من الاستفادة من 150 ألف هكتار من الأراضي.

ثالثا-إعادة توزيع الأراضي

قررت حكومة "غي مولي" عن طريق وزيرها المقيم لاكوست توزيع الأراضي، وحددت الملكية الفردية الخاصة ب 50 هكتار مع إمكانية الزيادة على 20 هكتار لكل فرد وريث من العائلة، وتم تحديد ملكيات الشركات ذات الأسهم ب1000 هكتار، وتم إنشاء لذلك صندوق الحصول على الملكية والاشتغال الزراعي.

حيث قام بشراء الأراضي من ملاكها الأوروبيين، تم تقسيمها إلى عدة قطع وتجهيزها بالتجهيزات الضرورية لكي يتم تسليمها للعائلات الجزائرية.

إلا أن هذا المشروع واجه العديد من المشاكل والصعوبات، حيث امتنعت بعض الشركات الزراعية الرضوخ للأمر الواقع، إلا أنها أرغمت من طرف الحكومة الفرنسية وقامت بتجريدها من مجموعة من الهكتارات مقابل تعويضها بمبلغ مالي[1].

ولقد تم العمل بالصندوق إلى غاية 1961، لأن أغلب الأراضي التي تم الحصول عليها كانت تابعة أو بالأحرى تقع في مناطق غير آمنة، ولم يتمكن الجيش الفرنسي من توفير الأمن والاستقرار فيها لأنها تقع تحت سيطرة جيش التحرير.

ولقد ظل عدد المستفيدين من برنامج الصندوق عددا لا يذكر إطلاقا، حيث منحت الأولوية لقدماء المحاربين في صفوف الجيش الفرنسي، وبعدهم معطوبي وضحايا الحرب العالمية والحاملين لشهادات التكوين الزراعي، وشهادة التعليم الابتدائي، وهنا تظهر صورة الاستعمار ذات الطابع العنصري والتي تبين نية لاكوست في تكوين قوة ثالثة من الجزائريين لمواجهة جبهة التحرير الوطني، ولكن إدارة الصندوق اعترفت باستحالة العمل به بسبب حالة الأمن التي فرضها جيش التحرير الوطني، حيث تم

[1]-هواري القبائلي، ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار كوكب للعلوم، الجزائر 2012،ص58.

تسجيل 17 قتيلا وعدد كبير من الجرحى، لذلك يمكن اعتبار هذا المشروع قد فشل بسبب النشاط المتكاثف لجبهة التحرير الوطني وعدم تجاوب المعمرين معه أيضا[1].

رابعا– الإجراءات الاقتصادية من خلال قانون الإطار

من أهم النقاط التي تعرض لها قانون الإطار في المجال الاقتصادي هي :

– النص على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات مكون من المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية، المدني والعام والمواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي، ويكون بذلك قد تم المساواة بين الجزائريين والمستوطنين، فلا يصدر قرار لا توافق عليه الأقلية.

– إنهاء هيئات فيدرالية على مستوى الأقلية، والتي تتشكل من برلمان فدرالي مهمته الإشراف على القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومجلس فيدرالي مهمته تنفيذ وتطبيق قرارات الجمعية الفيدرالية.

– نص القانون على المهام الموكلة للبرلمان، وحكومة الجمهورية الفرنسية والتي تتمثل في قضايا الأمن والدفاع والشؤون الخارجية والجنسية والقانون المدني العام، وشؤون الصرف والعملة والجمارك والضرائب والعدالة والتعليم[2].

وقد تعرض هذا المشروع إلى معارضة شديدة تزعمها جاك سوستيل ووزير الدفاع "أندري موريس" مرغمة بذلك "بورجيس مونوري" على تقديم استقالة حكومته، وبعد فراغ سياسي دام أكثر من شهر اختير "فليكس بايار" لتشكيل حكومة جديدة، واضطر لاكوست إلى إرضاء المعارضين له بإدخال تعديلات على المشروع، والذي تمثل في مشروع" قانون 5 فيفري 1958" الذي عرف بقانون "الجزائر الجديد" الذي نص على أن تتولى الجمهورية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بتقديم إعانات وتأمينات مخصصة من ميزانية الدولة ، وقد نص على بعض النقاط منها:

*أن الجمعيات الإقليمية تتكون بصفة انتقالية من أعضاء يعينهم الوزير، بناءا على ترشيح الهيئات الاقتصادية بصفة خاصة والنقابية والاجتماعية والثقافية.

[1]– هواري القبائلي، المرجع السابق، ص62.

[2]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص236.

*إنشاء مجلس استشاري مؤقت مكون من عدد متساو من مندوبي كل حكومة إقليمية برئاسة الوزير، توكل له مهمة مساعدة الوزير في نقل الاختصاصات إلى أجهزة الأقاليم.

*إلغاء نظام الحكومة العامة السابق وإصدار المراسيم اللازمة لإعادة توزيع المرافق التي كانت تابعة للحكومة العامة الملغاة فيما بين الهيئات والأجهزة الجديدة[1].

ومن خلال كل هذه الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها روبير لاكوست يتبن لنا من أنه كان يهدف إلى فصل الشعب عن الثورة، إضافة إلى ذلك ربح الوقت ومحاولة تهدئة الأوضاع.

المطلب الثاني : الإصلاحات الاجتماعية

تمثلت الإصلاحات الاجتماعية في حكومة روبير لاكوست في ميادين الصحة والتعليم حيث وضع برنامج استعجالي في الميدان ويتكون من عدة عناصر:

*توفير مناصب شغل للمسلمين اللذين يتميزون بالكفاءة والولاء.

*توفير ورشات عمل لتشغيل السكان وفتح بعض المسالك لفك العزلة عنهم.

*تقديم بعض المساعدات المادية وأحيانا نقدية.

*تهيئة بعض المباني والمنشآت ذات الأهمية الحيوية في حياة السكان[2].

وتعتبر الفرق الإدارية الخاصة"S.A.S" أهم أداة لتطبيق هذه الإصلاحات، حيث سنتطرق إليها بشكل مفصل في المباحث اللاحقة، وذلك بالرجوع إلى دورها التي لعبته في التكفل بمشاكل كل الناس البعيدين عن المراكز الإدارية، حيث كانت تتوفر على ملحق مدني لتسجيل البريد الإداري، وسكرتارية عامة ومترجم وممرضة، ومساعدة اجتماعية[3].

[1]–محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986، ص246.

[2]–cabinet du ministère résident en Algérie: aout 1956،op، cit، p26.

[3]–nicolas d andoque:guerre et paix en Algérie l'épopée silencieuse des S.A.S، 1955/1962، société de production littéraire، 1977،p98.

ومن الإجراءات التي قام لاكوست بتطبيقها نذكر:

*تجنيد المراكز الاجتماعية ومراكز المصالح الإدارية المتخصصة S.A.S والمساعدة الطبية المجانية، وعمل على تعميم نظام المنح العائلية والتأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية على الجزائريين وتقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية قد تصل إلى 150ألف ف لسكان الأرياف من أجل تحسين سكناتهم وأوضاعهم الاجتماعية، وأيضا تخصيص مبالغ مالية سنوية لكبار السن ومعدومي الدخل.

وفي حصيلة فرنسا دعاية تؤكد أن عدد المستفيدين من مجمل إعانات الحكومة قد ارتفع من 820 ألف شخص سنة 1956 إلى 1127 ألف شخص سنة 1957[1].

*تحسين النظام الاجتماعي للأجور في القطاعات غير الإدارية والزراعية وتكيف النصوص القانونية للعمل والضمان الاجتماعي في مجال المنح العائلية والتعويض عن حوادث العمل وكذلك التقاعد فضلا عن استصدار نصوص قانونية تحارب الاستغلال وتعد الاعتبار لليد العاملة الجزائرية.

أيضا تأسيس الصندوق الخاص بمساعدة كبار السن الصرف منحة الشيخوخة المقدرة ب 24 أو 36 ألف فرنك، وكان من المقرر أن يستفيد من هذه المنحة حوالي 30ألف شخص أغلبهم من المسلمين الجزائريين، وقد دخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بداية من الفاتح أكتوبر 1956[2].

إلا أن هذه الإصلاحات باءت بالفشل، ومن أبرز عوامل فشلها الرفض المستمر لجبهة التحرير الوطني لها، إضافة إلى حملات المعارضة من طرف المستوطنين الأوروبيين التي كانت تنظر إلى إصلاحاته على أنها نهاية " الجزائر فرنسية"، فقد قام الطلبة والشبان والمستوطنين يوم 8 ماي 1956 بمظاهرات عارمة في الجزائر العاصمة ورشقوا روبير لاكوست بالبيض والتفاح والحجارة، وكانوا يطالبون ب"مانديس فرانس" في الأوراس، واستقالة روبير لاكوست[3].

[1]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص230.

[2]–محمد بن دارة،الحرب النفسية ورد فعل الثورة الجزائرية1955/1960، المرجع السابق، ص101.

[3]–Yves courrière: la guerre d Algérie 1958–1962، l’heure des colonels، op–cit، p132.

المبحث الرابع : إصلاحات روبير لاكوست السياسية والإدارية

تدور دراستنا في هذا المبحث حول السياسة الإصلاحية في الميدان السياسي والإداري، والتي تمثلت في عهد لاكوست على أهم عنصر وهو العنصر الأصلي في الحكم، وتجلى ذلك في التقسيمات الإدارية المستحدثة واقتراح مشروع قانون الإطار.

المطلب الأول : الإصلاحات والتقسيمات الإدارية

لقد كانت الإصلاحات في المجال السياسي والإداري تعمل على تقريب الإدارة الفرنسية من الجزائريين على أساس أن بعد الإدارة عنهم وسوء التسيير كانا في نظر الفرنسيين السببين المباشرين وراء اندلاع الثورة، وكذلك كانت مسألة إعادة بناء هذه الإدارة وإصلاحها أمرا مطلوبا ومستعجلا، لذلك كانت الإصلاحات المطبقة في هذا المجال ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية :

*ترقية نخبة جديدة لتسيير الجزائر.

*تمكين السكان المسلمين من المشاركة الفعلية والمباشرة في تسيير شؤونهم.

*إعادة بعث الحوار مع السكان من خلال مهام البلديات.

*تنظيم الانتخابات المستقبلية[1].

ومن هنا قررت حكومة "غي مولي" وبأمر من الوزير المقيم عن نيتها في إجراءات من شأنها أن تدعم النسيج الإداري بالجزائر، وتعزز حضور الإدارة الفرنسية، ومن ذلك إجراء إصلاحات تتعلق بالبلديات من أجل السماح للسكان بالمشاركة المباشرة في إدارة مصالحهم[2].

وبموجب مرسوم 18 جوان 1956 تم استحداث تقسيم إداري جديد قسم شمال الجزائر إلى 12 عمالة جديدة، قسمت بدورها إلى 71 مقاطعة، كما تم تقسيم أقاليم الجنوب إلى عمالتين صحراويتين، وتم تطويق الريف الجزائري بأكثر من 600 قسمة إدارية متخصصة "S.A.S" والتي سنتطرق إليها بشكل مفصل على النحو التالي :

[1]– محمد بن دارة، الحرب النفسية ورد فعل الثورة الجزائرية1955/1960، المرجع السابق، ص97.

[2]– ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص419.

أولا-المصالح الإدارية المتخصصة "S.A.S" (26 ديسمبر 1955)

أ-تعريف المصالح الإدارية المتخصصة:

في سياق تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، شكلت المصالح الإدارية المتخصصة وهي اختصار لاسم " S.A.S les section spéciale administrative "، فكانت عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية العسكرية في آن واحد تسمى في الريف ب"S.A.S"، وفي المدينة تسمى ب "S.A.U" المصالح الإدارية الحضارية، حيث نجد هذه المؤسسات عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تعمل في إطار العمل المزدوج الاجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي، المتخصص في عملية التهدئة في القرى والأرياف والمدن[1].

فهو جهاز يعتبر من أهم ركائز سياسة التهدئة وتعكس في نفس الوقت حقيقة السياسة الإدماجية.

فالمصالح الإدارية المتخصصة "لاصاص" هي عبارة عن هيئة مدنية موضوعة تحت إمرة ضابط له حراسة مسلحة تتكون من 30 إلى 35 رجل، فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد لضباط "S.A.S" أو بداخل محتشد، فهي عبارة عن مكاتب يسيرها عسكريون مختصون في الشؤون المدنية تم استقدامهم منذ سنة 1955 معظمهم من تدرب في مدرسة" المارشال ليوتي" بالمغرب الأقصى[2].

وظهرت تسمية هذه المصلحة "S.A.S" رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة في القرار الذي أمضاه "جاك سوستيل"، المؤرخ في 26ديسمبر 1955 والذي أنشأ المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة، وقد أوضحت المادة الرابعة من هذا القرار مهام ضباط المصالح الإدارية المتخصصة، والتي تم بموجبها نقل السلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين[3].

ب- ظروف إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة:

تعود فكرة إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر، والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية وانعدام التواصل بين

---

[1]- رشيد زبير، المرجع السابق، ص256.

[2]-يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية(1 نوفمبر 1954-19مارس1962، الطبعة الأولى، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر2009، ص236/235.

[3]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص42/41.

الجزائريين والإدارة الفرنسية، ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري ويتأتى لها فهم ما يحدث دون إقامة نظام إداري فعال، خاصة المناطق الأكثر اضطرابا[1].

فمؤسسة "لاصاص" هي في حقيقة الأمر امتداد لمؤسسة المكاتب العربية طبقا لمحتوى قرار 1955، فهي مؤسسات مماثلة ومتشابهة، لكن الاختلاف الوحيد هو أن الفروع الإدارية الحضارية تعمل وتتدخل في المناطق الحضارية، إذ استحدثت في أول الأمر في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف ساكن بعدما كان 30 ألف ساكن، ونظرا لفاعلية هذا الجهاز والدور الذي قام به في مقاومة الثورة، فقد عم بشكل واسع إلى أن وصل 451 ووزع كالتالي :

الجزائر 145، منطقة وهران 81، منطقة قسنطينة 185، إقليم الجنوب 35 مركز.

وقد استخدمت هذه المؤسسات عدد كبير من الموظفين والأعيان والمتخصصين، بلغ عددهم كالتالي :

-812 ضابط محترف.

-354 ضابط احتياطي.

-644 ضابط صف.

-2881 ملحق بالمصلحة.

-19117 (مخازني وقومية وحركي)[2].

ومن الأسباب التي أدت إلى نشر هذه الفرق في الأرياف والمدن ما يلي :

1-فشل العمليات العسكرية الكبرى.أمام ضربات الثوار.

2-سوء تسيير البلديات الريفية.

3-فشل القيادة وأعوانهم في كسب ثقة السكان.

4-نقص المعلومات بين إدارة الاحتلال والسكان الأصليين.

[1]-قريقور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائريين المثالية والواقع1962/1955، ترجمة: م.جعفري، الطبعة الأولى، منشورات السائحي، الجزائر، 2006، ص24.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

5-فشل المكاتب الإدارية والمتصرفين في البلديات المختلطة[1].

حيث ارتكزت في إنشائها على العمل ألاستخباري، وأدركت بأنه باستطاعتها القضاء على جبهة التحرير الوطني، وأخذت السلطات الفرنسية منذ البداية في استعمال خبرتها الطويلة من حيث نظامها العسكري مع تركيز الرقابة الشديدة الشغب وإعادة إحصائه[2].

ج- مهام المصالح الإدارية المتخصصة:

لقد أوكلت لها العديد من المهام في مجال الصحة والتعليم والزراعة وفتح عدة ورشات، وإنشاء الطرق المعبدة وتوزيع المؤونة للسكان، بالإضافة إلى مهام عدة منها :

*تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة المساعدة الطبية المجانية" A.M.G assistance médicale gratuite" والفرق السوسيوطية "équipes médco sociale" والتي يشرف عليها الجيش الفرنسي" الصليب الأحمر الفرنسي"[3].

*تحسين الجو النفسي والعلاقة بين المجموعتين.

*إشعار الأهالي بأنهم معنيون بالنظام الاستعماري وقبولهم لمساعدته.

*القيام بعمل البوليسي والتمكن من المراقبة المستمرة للسكان لتسهيل البحث عن المعلومة، حيث تم التكامل بين مهام المصالح الإدارية المختصة بين الإدارية والمتمثلة في إحصاء السكان، وإصدار البطاقات التعريفية ورخص العمل بفرنسا، وتعتبر من أهم أدوات التهدئة التي تستعملها فرنسا نظرا للتأثير الذي تتركه على المستوى الإنساني[4].

وجاء على رأس هذه الإصلاحات صدور مرسوم 26 جوان 1956 المتضمن حل 79 بلدية مختلطة وكاملة الصلاحيات، ليصبح مجموع البلديات الجزائرية يقدر ب 1461 بلدية، تتمتع كلها بالاستقلالية التامة في التسيير.

---

[1]- هلايلي محمد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي،2012، ص129/128.

[2]-عمار قليل، المرجع السابق، ص 110/109.

[3]محمد الأمين بلغيث وآخرون، ضابط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر1997، ص05.

[4]- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 357.

كما تم الحرص عند إنشاء هذه البلديات الجديدة على تحقيق مشاركة واسعة للسكان المحليين من خلال تنظيم انتخابات محلية أو تعيين مندوبين خاصين الذين يتم اختيارهم رغما عنهم.

وفي 11 ديسمبر 1956 تم حل جميع البلديات القديمة وعددها 333 بلدية بهدف فسح المجال أمام مشاركة الجزائريين، أما بالنسبة للبلديات المختلطة فقد تم سد مناصبها، إما بتنظيم انتخابات بلدية لانتخاب مندوبين محليين بالمناطق الهادئة نسبيا أو تعيين مندوبيات خاصة، وتم تشكيل 330 مندوبية خاصة يترأسها الجزائريون.

الحقيقة أن روبير لاكوست قد حرص في إطار الحكومة الفرنسية على استبدال قانون الجزائر لسنة 1947 الذي تجاوزته الأحداث بقانون جديد بواسطة الإصلاحات الإدارية وإرساء دعائم المؤسسات القاعدية، كالمجالس العمالاتية والبلدية، والذي هو في نفس الوقت مؤشرا على نجاح حرب التهدئة[1]

المطلب الثاني : قانون الإطار

يعتبر مشروع قانون الإطار من أخطر المشاريع التي أعلنها روبير لاكوست ضد توليه منصب مقيم في الجزائر وحتى قبل ذلك، لأنها تهدف في ظاهرها لإعطاء حقوق الجزائريين، إلا أنه في الحقيقة كان يهدف إلى القضاء على الثورة الجزائرية، وما يؤكد ذلك أنه تم رفضه من طرف المستوطنين أنفسهم

-أولا : قانون الإطار الأول

بتقديم "غي مولي" استقالة حكومته قام الرئيس الفرنسي "ريمي كوتي" بتكليف "مونوري" الذي كان وزير الدفاع في حكومة "غي مولي" بتشكيل حكومة جديدة، ومنحت هذه الحكومة الثقة ب 240 صوتا ضد 194 صوتا، حيث أنها لم تأتي بجديد سوى تقديم مسودة مشروع قانون الإطار، الذي كان يهدف إلى إقامة نظام سياسي وإداري في الجزائر، وسارعت الحكومة الفرنسية بهذا الإجراء تضليل الرأي العالمي وقبل إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة[2]، حيث نص على المحاور التالية:

-تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي إداري واسع ويوجد على رأس كل إقليم السلطات التالية :

[1]- محمد بن دارة، الحرب النفسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1960/1955، المرجع السابق، ص 97.

[2]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص426/425.

*مجلس إقليمي منتخب.

*مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثل للسلطة المركزية، ويوجد على رأس هذه السلطات برلمان فيدرالي إقليمي يتولى مهمة التنسيق في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

*مجلس فيدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية، يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية، أما الجمهورية الفرنسية فإنها تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدل والتعليم.

*إقامة نظام انتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات[1].

إلا أنه قبل بالرفض من قبل الشيوعيين والأوروبيين وصوتوا ضده، لأنه يعبر عن مطالب جبهة التحرير الوطني، وقد عبرت الجبهة عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ "أن قانون لاكوست أبعد ما يكون من فكرة الاستقلال، فنحن نريد الوحدة في ظل الاستقلال بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق[2].

وقد شن المستوطنون الأوروبيون هجوما كبيرا على روبير لاكوست بمجرد إطلاعهم على محتوى مشروع قانون الإطار وبنوده، وقد اعتبر المستوطنون تلك الإصلاحات خطرا عليهم وعلى فرنسا نفسها فشنوا حملة إعلامية شرسة ضده، كما قاموا بتنظيم مظاهرات صاخبة في 18 سبتمبر 1957 ضد حكومة باريس إلى غاية قيامة حكومة "فيليكس غايار" في 5 فيفري 1957 مع بقاء الحكومة الفرنسية الرابعة دون حكومة لعدة أسابيع، مع احتفاظ روبير لاكوست على منصبه كوزير مقيم عام بالجزائر مكلفا بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، حيث قام بتحضير قانون مبدئي جديد[3].

ثانيا : قانون الإطار الثاني

يعتبر قانون الإطار الثاني أو ما يعرف بقانون الإطار الجديد، هو نفسه القانون الإطار المبدئي السابق، إلى أن حدثت بعض التغيرات على محتواه، يمكن حصرها في :

[1]–Bernard droz، histoire de la guerre d'Algérie، E.D، le seuil paris، tone، 1991، p163.

[2]– محمد عباس، نصر بلا ثمن1962/1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2007، ص238.

[3]–عبد الرحمان فارس، الحقيقة مرة مذكرات سياسية1965/1945، دار القصبة للنشر، الجزائر2007، ص88.

*إنشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر.

وقد تم الإعلان عن هذا القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية تحت 58/95 بتاريخ 5 فيفري 1958 وأصبح منذ ذلك الوقت يعرف بقانون الجزائر المبدئي، وأهم الإصلاحات السياسية والإدارية التي جاء بها تتمثل فيما يلي :

***المادة الأول :**

نصت على تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتي والإداري وتدير نفسها في مجال الشؤون الخاصة.

***المادة الثانية :**

نصت على أن الجمهورية الفرنسية تقرر وتكفل لكل المواطنين في الجزائر دون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق، والتمتع بالمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إنشاء نظام انتخابي موحد.

***المادة الثالثة :**

نصت على إعطاء مجلس إقليمي منتخب في إطار نظام انتخابي موحدين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، وحكومة إقليمية يترأسها ممثل الحكومة الفرنسية مسؤول أمام المجلس الإقليمي[1].

***المادة الرابعة :**

نصت على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات على مستوى كل إقليم، يتكون من المواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المدني العام، والمواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المحلي، وبذلك يكون المشروع قد ساوى بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين في داخل هذا المجلس.

[1]–عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر2013، ص283.

***المادة الخامسة :**

تنص على أنه بعد مرور سنتين من تطبيق القانون يمكن للمجلس الإقليمي أن يحدد بقرار منه الاختصاصات التي يرى أنه ينبغي أن يعهد بها إلى الأجهزة الفيدرالية التي يتم إنشاؤها على مستوى تلك الأقاليم، لكن دون المساس باستقلالها الذاتي.

***المادة السادسة والسابعة والثامنة :**

إنشاء برلمان فدرالي يتولى مهمة التنسيق في المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومجلس فدرالي يترأسه ممثل للجمهورية الفرنسية، ويعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية.

أ-أهداف قانون الإطار الثاني

-القضاء على وحدة الجزائر وتفكيكها حسب مرسوم 5 ماي 1958، وذلك بتقسيم الجزائر إلى 5 أقاليم : وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل، قسنطينة.

-إضعاف الشخصية القانونية للجزائر عن طريق تقسيم الجزائر إلى أقاليم.

-الحفاظ على امتيازاتها[1].

ب-أسباب فشل قانون الإطار الثاني

فشل قانون الإطار الثاني نتيجة للصعوبات التي كانت تواجهه، والتي تمثلت في مشكلة التمويل المالي، حيث طالب لاكوست من الحكومة الفرنسية 700 فرنك لإنجاز ذلك، وأمام الأزمة المالية الخانقة التي كانت تعاني منها فرنسا بسبب حرب الجزائر والتي كانت تتعدى نفقاتها 2 مليار فرنك في اليوم.

بالإضافة لتعرض القانون مثل سابقه إلى الرفض المطلق من طرف المستوطنين، لأنه يسمح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي معهم، وأيضا جبهة التحرير رفضته لأنه لا يتطرق إلى قضية الاستقلال التي يحاربوه من أجلها.

وما زاد في تأخير تطبيقه هو اشتراط عودة الأمن في الجزائر، وبالتالي فإنه يستغرق وقتا طويلا كما أن ما جاء به لاكوست كان لترضية الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، خاصة وأنها ليست حلا

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص285.

للقضية الجزائرية، كما أنها ركزت على استعمال القمع للقضاء على الثورة، ومل تلك الإصلاحات إلا رمز لعجز الجمهورية الفرنسية الرابعة عن مواجهة الثورة[1].

ومما سبق نستنتج أن الإصلاحات السياسية والإدارية التي قام بها لاكوست لم تكن سوى مسألة تضييع وقت، وترضية المستوطنين الأوروبيين من خلال قانون الإطار، ولكنها باءت بالفشل بسبب الأساليب التي اتبعها لتطبيقه، وأيضا إلى أن هدفه الرئيسي من هذه الإصلاحات هو خلق قوة ثالثة في الجزائر، يهدف من خلالها إلى إخماد الثورة والإبقاء على فكرة أن "**الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا**".

[1]– محمد حسنين، المرجع السابق، ص244.

الفصل الثالث : الانعكاسات السياسية لروبير لاكوست

المبحث الأول : آثار سياسة روبير لاكوست على الجزائر

المطلب الأول : آثار سياسة روبير لاكوست على الثورة الجزائرية

المطلب الثاني : تفكك الإدارة الاستعمارية

المطلب الثالث : أزمة الجيش الفرنسي

المبحث الثاني : آثار سياسة روبير لاكوست على فرنسا

المطلب الأول : الأزمة الاقتصادية

المطلب الثاني : الأزمة السياسية

المبحث الثالث : موقف الثورة من سياسة روبير لاكوست

المطلب الأول : الإستراتيجية السياسية

المطلب الثاني : الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية

المطلب الثالث : الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية

المبحث الرابع : موقف الكولون من سياسة روبير لاكوست

المطلب الأول : انقلاب 13 ماي 1958

المطلب الثاني : عودة شارل ديغول إلى الحكم

الفصل الثالث : الانعكاسات السياسية لروبير لاكوست

لقد تطرقنا في الفصل السابق من هذه الدراسة إلى المخططات الرهيبة التي وضعها روبير لاكوست وصمم على تنفيذها بهدف إجهاض الثورة، حيث استعمل لذلك مختلف الوسائل العسكرية والإصلاحية منها، لكن كل ذلك باء بالفشل، فكانت تلك السياسة تشكل بذور فنائه، إذ حملت في طياتها نقاط قوة للجماهير الجزائرية وعزم وإصرار على مواصلة الكفاح، أما بالنسبة لفرنسا فكانت تلك الإصلاحات بمثابة صفعة أدت إلى نشوب خلافات داخل الحكومات الفرنسية في الجزائر.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على آثار وانعكاسات سياسة لاكوست على كل من الجزائر والحكومة الفرنسية، مع ذكر أهم المواقف والقرارات التي اتخذها كل من الطرفين.

المبحث الأول : آثار سياسة روبير لاكوست على الجزائر

لقد اتبع لاكوست خلال فترة بقائه في الجزائر على أموال ضخمة من اجل القضاء على الثورة الجزائرية، وكان يعتبر ذلك إنجاز سرعان ما يؤدي به لنجاح سياسته وتطويق الثورة، لكن ذلك أدى إلى تسريع الوتيرة لتظهر بوادر نتائج سياسته والتي لا تقتصر على الجزائر فقط، بل إلى فرنسا أيضا التي أصبحت تعاني من العديد من المشاكل والأزمات نلخصها فيما يلي.

المطلب الأول : آثار سياسة روبير لاكوست على الثورة الجزائرية

لقد أدت الحرب التي قادها المقيم روبير لاكوست على الجزائر والتي تميزت بالقمع العسكري الذي أدى إلى خسائر بشرية كبيرة بلغت حوالي 100 ألف شهيد أو أكثر[1].

وما ينبغي علينا أن نؤكده أنه مهما بلغت درجة القمع العسكري الذي استعمله لاكوست من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، حيث أن هذه الأخيرة استغلته لصالحها رغم قساوته باستعمالها لمختلف الأساليب الإعلامية، وخاصة الإضراب لفضح سياسة لاكوست من أجل كسب التأييد العالمي، على رأسها إضراب 5 جويلية 1956 وإضراب ثمانية أيام جانفي 1957، وأكدت هذه الإضرابات على تضامن الشعب مع ثورته واقتناعه بفكرة الاستقلال.

وفي الوقت الذي كان فيه لاكوست يقول أنه قضى على المقاومة من خلال تصريحاته، إلا أن التقارير الفرنسية وخاصة القيادة العسكرية الفرنسية العليا بالجزائر التي صرحت بأن جيش التحرير يضم 35 ألف مجاهد نظامي و 30 ألف احتياطي مسبلين، وذلك في نهاية أكتوبر 1957، وهذا يعني أن جيش التحرير الوطني الجزائري قد ازداد بالنسبة للسنوات الفارطة[2].

فالحرب الوحشية التي شنها لاكوست على الثورة دفعتها إلى تغيير طريقة الكفاح أو بالأحرى بداية التطور الثوري، فقد أصبحت الفرق مسلحة ومنظمة تنظيما عسكريا دقيقا ومتمركزة في المناطق التي بدأت تخرج عن أيدي السلطات الفرنسية وأصبحت تحت سيطرة الثوار، وقد اعترف لاكوست بذلك قائلا :"هناك نقاطا خارجة عنا هذا لا أجادل فيه، مثلا جبال القبائل وجبال الونشريس ومنطقة القل وفيافي الصومام إن هذه المناطق كلها معقبة ومراكز للثوار".

---

[1]– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص51.

[2]– جريدة المجاهد، المرجع السابق، العدد 15(حربنا التحريرية)، 1 جانفي 1958، ص08.

ومن هنا فإن فرنسا لأول مرة تعترف بأنها تواجه جيشا منظما تنظيما محكما له ما يستحق التقدير[1].

المطلب الثاني : تفكك الإدارة الاستعمارية

لقد كان للسياسة التي اتبعها لاكوست في الجزائر آثار وخيمة، حيث أن الوالي العام في الجزائر يعتبر ممثلا لفرنسا وصاحب السلطة المطلقة في القرارات، إلا أن هذه السلطة لم تكن إلا صورية، في الحقيقة كانت بيد المعمرين من شيوخ البلديات وجمعياتهم والمجالس التي يختارون أعضاءها وخدمة مصالحهم، وقد عمل لاكوست من خلال إنشاء نظام إداري محكم على فتح مراكز التكوين الإداري أمام الجزائريين، وقد تخرج منها العديد من الدفعات التي اشتهرت بدفعات لاكوست تمهيدا لإبراز قوة ثالثة قادرة على تهميش جبهة التحرير الوطني.

لكن محاولته باءت بالفشل وتسببت إستراتيجية لاكوست التي كانت تعتمد على الأوروبيين في إدارة الجزائر بالدرجة الأولى، الذين لا يهمهم سوى مصالحهم وليس نجاح إستراتيجية لاكوست، فكان من أهداف جبهة التحرير الوطني تحطيم هذا النظام والقضاء عليه.

لهذا نجد المعمرين رحلوا من القرى إلى المدن والجزائريين الخونة إما ماتوا أو تابوا، وحل محله نظام وطني، ينتخب السكان خمسة أفراد يؤلفون المجلس الشعبي مع الاتصال بالقيادة المحلية لجبهة التحرير الوطني بواسطة لجنة ذات ثلاثة أفراد يختارهم من بين أعضائه.

كل هذه الاضطرابات أدت إلى تفكك الإدارة الاستعمارية، حيث حاول روبير لاكوست تداركها من خلال تعيين الجنود في وظائف أغلب البلديات، إلا أن ذلك لم يأتي بأي جديد بالنسبة للنظام الإداري الاستعماري، الذي أصبحت الصحف الفرنسية تعترف بفشله واستقرار النظام الثوري في التراب الجزائري[2].

[1]– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص582.

[2]–جريدة المجاهد، تفكك الإدارة الاستعمارية بالجزائر، العدد13، بتاريخ 1 ديسمبر 1957، ص03.

المطلب الثالث : أزمة الجيش الفرنسي

إن الأزمة التي مست فرنسا لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية والسياسية فقط، بل مست الجيش الفرنسي الذي بدأ يتسلل الضعف إلى صفوفه، وذلك ضد صلاحيات الأمن المطلقة التي تنازل عنها لاكوست.

حيث في سنة 1956 حاول بعض الضباط إعداد محاولة انقلاب ضد حكومة "غي مولي" والتي عرفت بمؤامرة الجنرال "فور"، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل وهذا دليل واضح على تنامي الاتجاه التآمري في صفوف الجيش، ولعل السبب في ذلك هو فشل سياسة لاكوست وجيشه في القضاء على الثورة والانتصار عليها[1].

وما زاد في ضعف الجيش الفرنسي هو اتحاد الشعب الجزائري مع جيش التحرير الوطني وإيمانه بقضيته العادلة، والوزير المقيم لاكوست يعترف بذلك في قرارة نفسه، لأنه لا نجاح للجيش الفرنسي ما دام لا يجد إلى جانبه مؤازرة الأهالي.

وهذه المؤازرة التي ظل يترقبها طيلة الأشهر الأخيرة، حيث لم يجد مسلم واحد يمكن التفاهم معه على حساب الثوار، وهكذا فإن الحكومة الفرنسية صارت مضطرة إلى الاعتراف بأن المواعيد التي حددها لاكوست للقضاء على الثوار لم تعد ترتكز إلا على الأوهام[2].

ولقد أصبح الجيش الفرنسي يعيش حالة نفسية خطيرة، وذلك بسبب الهزائم التي كبدها إياه جيش التحرير الوطني، فقد أصبح الجيش الفرنسي يقدر قيمة عدوه تقديرا جيدا ويحتقرون المدنيين وخاصة الفرنسيين منهم، الذين يعتقدون أن مهمة الجيش في الجزائر هي الانتصار على الثوار وليس المحافظة على التراب الجزائري لفرنسا.

[1]–جمال قنان، المرجع السابق، ص307.

[2]– عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، دار هومة، الجزائر، 2010، ص83.

فالوقت الذي أبادت.فيه فرنسا مئات المليارات والدماء للحفاظ على علمها خافقا في الجزائر وليتمكن الأوروبيون من البقاء في الجزائر، إلا أن الجزائريين تيقنوا وأدركوا أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي يتخوف ويدرك صعوبة الموقف الآن[1].

ومن مظاهر ضعف الجيش الفرنسي هي أن الضباط الفرنسيون الكبار والذين نالوا شهرة في حروبهم يستهدفون ضباطهم وجنودهم الصغار ويحملونهم عبئ خسارتهم المعارك ضد جيش التحرير، إضافة إلى ما يشهدونه الضباط من أكاذيب السياسيين.

ذلك أدى إلى تفشي روح الحقد في نفوس الجنود الفرنسيين وضباطهم على الجنرالات، وأصبح يطلق عليهم اسم "جنرالات البطون الكبيرة"[2].

[1]–عبد الله شريط، المرجع السابق، 25.

[2]– جريدة المجاهد، مسؤولية الساسة الفرنسيين في الأزمة القائمة بين المدنيين والعسكريين، العدد 24، 29ماي1958.

المبحث الثاني : آثار سياسة روبير لاكوست على فرنسا

إن الطريقة التي اعتمدتها الجمهورية الفرنسية الرابعة في مرحلتها الثانية 1956إلى 1958 أدت إلى تراكمات نتج عنها إسقاطها، بالإضافة إلى ازدياد ضغط الثورة سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا.

المطلب الأول : الأزمة الاقتصادية

لقد ظهرت بوادر إفلاس الخزينة الفرنسية بشكل جلي مع نهاية 1957 وبداية 1958 بسبب عدم قدرة الاقتصاد الفرنسي على مسايرة متطلبات الحرب الاستعمارية المتزايدة، فاضطرت فرنسا طلب المساعدة من حلفائها على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، ففتح هؤلاء خزانتهم لفرنسا دون حدود، الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق صندوق النقد الدولي، وألمانيا الغربية بواسطة صندوق الاتحاد الأوروبي للمدفوعات، والتي تقوم بتمويله دول غربية أخرى بنسبة قليلة، إلا أن هذا الصندوق عرف عجز في أواخر سنة 1957 بسبب متطلبات الحكومة الفرنسية[1].

حيث أن الميزان التجاري لفرنسا كان يشكو عجزا كبيرا من 148 مليار سنة 1954 إلى 500 مليار سنة 1957، فبلغت مشتريات فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من التجهيزات العسكرية ثلث مقبوضات بنك فرنسا من الذهب لسنتي 1956-1957، ووصلت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الأولى مبلغا تجاوز حدود المعقول بالنسبة لإمكانيات فرنسا.

ففي عام 1956 شكلت هذه المصاريف نسبة 32% من الميزانية العامة للدولة، أي حوالي 770 مليار فرنك[2].

وفي بداية عام 1958 كانت الخزينة على وشك الإفلاس، وهو ما دفع حكومة "فليكس غايار" إلى إيفاد "جون مونى"، وهو خبير مالي محنك ذو شهرة واسعة يتمتع بنفوذ معنوي كبير في الأوساط المالية الغربية، إلى واشنطن لطلب قرض مالي كبير لإنقاذ فرنسا من الأزمة، وبالفعل كانت الوضعية الاجتماعية

[1]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 276.

[2]-عبد الكامل جويبة، الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة1958/1996، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة،2007/2006، ص292.

في حالة تأزم شديدة بسبب الأزمة الاقتصادية، والتي ازدادت وطأتها على المستهلكين بانخفاض قيمة الفرنك بنسبة 20% عن قيمته السابقة[1].

ومن بين هذه الأزمات تأخر القطاع التعليم العالي والبحث العلمي، إضافة إلى عجز صندوق الحماية الاجتماعية وتكاثر عدد المتشردين والجماعات العاطلة عن العمل بعدما كانت نفقات العمليات العسكرية في الجزائر يمولها المواطن الفرنسي، حيث كان يدفع الواحد 12000 فرنك من أجل أن تنجح سياسة لاكوست في الجزائر، ورغم مجيء ديغول إلا أن الأمور بقيت على حالها وأصبحت الثورة الجزائرية تعتبر كابوس بالنسبة لفرنسا تطارده في أحلامه ليلا نهارا[2].

المطلب الثاني : الأزمة السياسية

نتيجة لتراكمات سياسة الجمهورية الرابعة تجاه الثورة في عهد روبير لاكوست سيطر تحالف الكولون وقادة الجيش على الساحة السياسية في الجزائر حيث أن روبير لاكوست وقع في خطأ كبير وذلك بسبب تحويل الحرب إلى قناة السويس وبالتالي أصبحت سياسة روبير لاكوست الذي كان ينوي التفاهم مع المسلمين واستدراج الجزائريين وبات هذا أمرا مستحيلا[3].

وقد تطورت الأزمة السياسية الفرنسية نتيجة لاحتدام الصراع الداخلي بين السلطات الحكومية والقادة العسكريين[4].

بالإضافة إلى زياد حدة الأزمة الدبلوماسية التي وقعت فيها فرنسا بعد هجوم "ساقية سيدي يوسف" في فيفري 1956، وفشل سياسة العزل الخارجي في القضاء على الثورة وإيقاف الدعم الخارجي، حيث خول الوزير الأول الفرنسي "فيليكس غايار" بالجيش الفرنسي لممارسة حق المتابعة في التراب التونسي إذ قام الجيش الفرنسي بتاريخ 8 فيفري 1958 بحادثة ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية وتم ذلك تحت المسؤولية المباشرة لروبير لاكوست الذي وصفها بحق المتابعة[5].

---

[1]– محمد الميلي، مواقف جزائرية، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص26.

[2]– هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 215.

[3]– عبد الله شريط، الصحافة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، المرجع السابق,ص 607.

[4]– جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني(الانحلال السياسي في الجزائر)، العدد1،1956/4/21، ,ص 04.

[5]– عمار بوحوش, المرجع السابق,ص 458.

ومن الأخطاء التي ارتكبتها والتي أدت لتعرضها لانتقادات شديدة، هي عملية القرصنة التي قام بها الجيش الفرنسي لإلقاء القبض على أعضاء الوفد الخارجي، وأيضا القرصنة البحرية بحجز حمولات السفن خاصة حمولات الأسلحة الموجهة نحو الجزائر، كل هذه الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات الفرنسية ساهمت في التضييق العالمي على فرنسا والتقليل من شأنها في المحافل الدولية[1].

[1]– بوعلام بن حمودة, المرجع السابق، 269.

المبحث الثالث : موقف الثورة من سياسة روبير لاكوست

لقد عبرت الثورة عن موقفها من سياسة روبير لاكوست بمواجهته بعدة طرق ووسائل متنوعة، نلخصها كالتالي

المطلب الأول : الإستراتيجية السياسية

اعتمدت الثورة الجزائرية على إستراتيجية سياسية لمواجهة سياسة روبير لاكوست التي تهدف للقضاء على الثورة الجزائرية، وذلك من خلال ما يلي:

-أولا: انعقاد مؤتمر الصومام:

انعقد مؤتمر الصومام في 20أوت 1956، حيث جرت اتصالات بين مسؤولي المناطق وقادتها وقد تم الاتفاق أن يتم انعقاده في واد الصومام، المكان الذي صرح عليه روبير لاكوست بالتهدئة وتمت تصفيته من الثوار، وقد انعقد هذا المؤتمر في قرية "**إيفري أوزلاقن**" الذي قدمها قادة الثورة وقد ذكر عمار بوحوش 3000 جندي لحماية المؤتمرين من أي هجوم فرنسي مفاجئ[1]

وفي 14 أوت 1956 افتتح هذا المؤتمر الذي حضر فيه كل من المناطق الخمسة ما عدى المنطقة الخامسة والمنطقة الأولى بسبب استشهاد قائدها "مصطفى بن بولعيد" في مارس 1956، وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الذي تعذر عليه الحضور أيضا.

تمكن أعضاء مؤتمر الصومام أن يتعرفوا من خلال التقارير العسكرية والسياسية على الوضع في الجزائر، وتمكنوا من رسم إستراتيجية جديدة للثورة الجزائرية في مختلف الميادين، ومنهم الكاتب العام"عبان رمضان، كريم بلقاسم، وعمر أوعمران" وهذا كله لمواجهة المخططات العسكرية والسياسية والإدارية التي قام بها لاكوست[2].

[1]- ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص113.

[2]- عمار قليل، المرجع السابق، ص 394.

-ثانيا : إنشاء نظام موازي للنظام الاستعماري

وذلك من خلال :

أ-العدالة:

تمثلت في المجالس القضائية في مختلف الولايات التاريخية الستة للنظر في النزاعات والأحوال الشخصية، وذلك بهدف إبعاد الجزائريين عن العدالة الاستعمارية

ب-الصحة:

بالرغم من العدد القليل للأطباء تمكنت الجبهة من تأسيس مستشفيات ميدانية أنقذت العديد من المقاتلين والجرحى.

ج-التربية:

وذلك من خلال مقاطعة المدارس الابتدائية إبتداءا من سنة 1956 إلى 1957، وهذا بناءا على طلب "عبان رمضان ورفقائه"

د-التقسيم الإداري الجديد:

حيث تم تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات بدلا من مناطق، أما السلطة فتتمثل في مجلس في كل ولاية، الذي يترأسه عقيد أو أربعة ضباط برتبة رائد في الجيش، وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين[1].

هـ-النظام الضريبي:

وذلك من خلال المنخرطين والمتعاطفين تمكنت الجزائر من إنشاء نظام ضريبي وإلغاء ازدواجية الضرائب من خلال تحصيل الاشتراكات والهبات.

[1]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 223/222.

و-المجالس الشعبية:

يعتبر مؤتمر الصومام دافعا قويا للثورة الجزائرية، من خلال الولادة التي أعطاها للمجالس الشعبية حيث أظهرت مبادئ القيادة الجماعية والارتباط الوثيق بين التمثيل العسكري والسياسي، وذلك من خلال إنشاء سلطة شرعية متمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ[1].

-ثالثا : المنظمات الجماهيرية في مواجهة سياسة روبير لاكوست

لقد سعى الاستعمار الفرنسي لتشكيل قوة ثالثة سعيا لتفكيك وحدة الشعب الجزائري، مما أدى بالثورة لإشراك كل فئاته في المعركة لأن الثورة لا تتحقق أهدافها إلا إذا احتضنها الشعب[2].

ونجد أن مؤتمر الصومام قد قدم أهمية كبيرة لتنظيم الشعب من أجل التفافه حول جبهة التحرير الوطني وتحريضه للقيام بثورة ضد المستعمر، وهنا يأتي دور التنظيمات في الرد على سياسة روبير لاكوست[3].

أ-الاتحاد العام للتجار الجزائريين(سبتمبر 1956) "M.G.A.A":

يعتبر تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في سبتمبر 1956 بالجزائر العاصمة والذي تشكل رغم المضايقات الفرنسية، دعما مهما لتموين الثورة الجزائرية وتلبية نداء مؤتمر الصومام، حيث أعطته جبهة التحرير الوطني أولوية واهتمام كبير.

شارك هذا الاتحاد في الإضراب الذي دام ثمانية وأربعون ساعة بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة[4].

في 28 يناير 1957 قام التجار الجزائريين بإضراب 24 ساعة، حيث قاموا بتزويد الأحياء الجزائرية بما تحتاجه من سلع تموينية، حيث أن التجار الجزائريين أصبحوا يتحركون بتوجيهات وأوامر

[1]- محمد عباس، نصر بلا ثمن 1962/1954، المرجع السابق، ص 223/222.

[2]- جريدة المجاهد، العدد 15، المرجع السابق، ص07.

[3]- النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاستثمار، الجزائر، 2008، ص29.

[4]- جريدة المجاهد، العدد 15، المرجع السابق، ص13/12.

جبهة التحرير الوطني وهذا ما أدى بهم إلى نقل نشاطهم إلى تونس لمواصلة نضالهم بسبب الاعتقالات والمتابعات الفرنسية[1].

أخذ الاتحاد العام للتجار الجزائريين اسم آخر ألا وهو "**الودادية العامة للتجار**"، وذلك بسبب أن الاتحاد أصبح يمارس نشاطه بتنسيق مع اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.

ب-اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (F.F.F.L.N):

لقد درس المؤتمرون وضعية المهاجرين الجزائريين، وهذا ما أدى إلى تأسيس اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني سنة 1954، وقد أكد مؤتمر الصومام وحدد الأهداف المستقبلية من وراء تنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا في :

-فضح الأعمال المصالية كنزعة تعمل ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، وبمرور الوقت اتضحت معالم أهمية التنظيم في دعم العمل العسكري والسياسي للثورة الجزائرية على الصعيدين الأوروبي والفرنسي، وقد تعددت مهامها لتشمل محاربة المصاليين.

-نقل المعركة داخل التراب الفرنسي والعمل على تحطيم الاقتصاد الفرنسي، وكذا جمع الأموال والمساعدات لفائدة الثورة، بالإضافة إلى نقل العمليات الفدائية إلى التراب الفرنسي والتي كانت من أشهرها "عملية العاصفة"، التي استهدفت عدة منشآت اقتصادية وعسكرية.

-كان لهذه الاتحادية دور مهم في القيام بدور الوساطة بين الجزائريين وسلطات البلد المضيف كتونس والمغرب.

-نشر الأخبار والمقالات في الصحف والمجلات لإثارة الرأي العام الفرنسي والأجنبي بواسطة المثقفين والمناضلين والطلبة.[2]

[1]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 460.

[2]- المرجع نفسه، ص 453/452.

ج- الحركة النسوية:

لعبت المرأة الجزائرية دورا كبيرا في تحرير بلادها وأصبحت هي المسعفة والمرشدة والممرضة، وشاركت في المعارك[1]، حيث أن الجنرال "ماسو" اعترف بالدور البارز الذي لعبته خلال الثورة الجزائرية قائلا: "لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت تشكل شبكة حقيقية بفضل أجهزتها وجمالها الفاتن، والبراءة المصطنعة في سلوكها، واستطاعت بكل سهولة أن تخترق الأواسط التي تريدها بلا إشارة دون انتباه العدو، ولا سيما في المرحلة الأولى للثورة التي كثر فيها الاحتراز والشك بصفتها مسؤولة عن الاتصال، تمكنت من تنفيذ مهام ذات ثقة"[2]

المطلب الثاني : الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية

لقد عملت الثورة الجزائرية على تمثيل الجزائر في مختلف المحافل الدولية لكسب تأييد دول العالم وفضح الإعلام الثوري لحقيقة السياسة القمعية الفرنسية في الجزائر، حيث عرفت هذه الدبلوماسية تطورا كبيرا خلال سنتي 1956 و1958 في فترة حكم الوزير روبير لاكوست.

وبالتالي سنستعرض دور الدبلوماسية الجزائرية والإعلام الثوري في تمثيل الجزائر فيما يلي.

-أولا : الإستراتيجية الدبلوماسية في مواجهة سياسة روبير لاكوست

أ- تطور القضية الجزائرية في المحافل الدولية:

كان روبير لاكوست يتوهم دائما بأنه سوف يجد حلا للقضية الجزائرية في أغسطس 1957 رغم التطورات التي عرفتها الثورة، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية كسرت وأنهت تلك الأوهام من خلال مشاركتها في مختلف المؤتمرات التي لا تقل أهميتها عن المؤتمرات الحكومية الرسمية[3]، نذكر مثلا على المستوى القاري مشاركة إتحاد الطلبة الجزائريين في المؤتمر العالمي للطلبة، الذي انعقد في نيجيريا من 11إلى 22 سبتمبر 1957، أما على المستوى العربي فقد شاركت الجزائر في مؤتمر"الحقوقيين الآسيويين"، الذي كانت سنة انعقاده من 7 إلى 11 نوفمبر 1957[4].

---

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص379.

[2]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 455.

[3]- أحمد الشقيري، المرجع السابق، ص14.

[4]-جريدة المجاهد، العدد 12، الحرب العنصرية،، المرجع السابق، ص 08.

ب- مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

كان للوفد الخارجي دورا كبيرا في تدويل القضية الجزائرية، وطرحها لأول مرة أمام المجلس الأمني في جوان 1956 بالرغم من أنها رفضت من طرف المجلس، إلا أنهم اعتبروها قضية دولية، وأن الحرب المستمرة في الجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي[1].

في يوم 5 جويلية 1956 قام الشعب الجزائري بانتصار داخلي من خلال الإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة، والذي بين مدى تلاحم الشعب الجزائري وقوته التي أصبح روبير لاكوست يؤمن بها، وقد ساهم أيضا بعض الأوروبيين في هذا الإضراب، حيث أطلق عليهم روبير لاكوست "الخونة"[2]، وساهم هذا الإضراب في إضفاء الصفة الشرعية للثورة الجزائرية رغم كل الإجراءات التعسفية من قبل لاكوست لإيقافها، حيث قامت السلطات الاستعمارية على المستوى العالمي بحادثة "ساقية سيدس يوسف" في 8 فيفري 1958، بالإضافة إلى العدوان الثلاثي على شقيقته مصر عام 1956 واختطاف قادة الثورة في 22 أكتوبر 1956، حيث أحدثت هذه التنظيمات ضجة كبيرة في الدول الشقيقة والمناهضة للاستعمار[3].

تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلال إضراب جانفي 1957 من تكوين مناخا ملائما لمناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة من خلال ما يلي:

-مواصلة الكفاح بقيادة جبهة التحرير الوطني من أجل الاستقلال، وتوحيد صفوف الشعب الجزائري.

-جبهة التحرير الوطني الممثل الحقيقي للشعب الجزائري وتأكيد هذا أمام الرأي العام الفرنسي.

عرض الأمم المتحدة للقضية الجزائرية في جو حربي، وهذا ما يزيد من قوة القضية الجزائرية.

-حق الشعوب في تقرير مصيرها.

---

[1]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 112.

[2]- عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 467.

[3]- فتحي ذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، الطبعة 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص274.

أما لاكوست وماسو فقد وزعوا مناشير مزيفة، بعضهم مع الإضراب والآخر ضده، وبالرغم من كل هذه الوسائل المستعملة لإيقاف هذا الإضراب، إلا أن القضية الجزائرية نوقشت ونجحت في تمثيلها في هيئة الأمم المتحدة[1].

-ثانيا : الإعلام الثوري في مواجه سياسة روبير لاكوست

يعتبر الإعلام الثوري من أهم الأسلحة التي وضعها المجاهدون للرد على سياسة لاكوست، وقد اختلفت بين الوسائل السمعية والمكتوبة

أ-الإعلام المكتوب:

وتمثل في الرسائل المكتوبة التي تعتبر تهديدات موجهة إلى الخونة، بالإضافة إلى المنشور الموجه للجمهور الجزائري أو الأجنبي، الذي كان هدفه كسب الجمهور إلى جانب الثورة.

وفي أواخر 1955 أصدرت صحيفة ثورية ذات طابع وطني، ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني وكانت تصدر في فرنسا والطيطوان وتونس[2]، وكانت تهدف إلى تنوير الرأي العالمي عما يحدث داخل الجزائر.

وقد دعم مؤتمر الصومام الإعلام المكتوب من خلال جعل الجبهة الموجه الوحيد للإعلام الثوري، حيث بقيت جريدة المجاهد الوسيلة الرسمية للتعبير عن موقف جبهة التحرير الوطني[3].

ب-الإعلام السمعي:

وتمثل في إذاعة صوت العرب من القاهرة، التي كانت رائدة للثورة الجزائرية منذ سنة 1955 لفضح سياسة روبير لاكوست ومخططات الاستعمار، من خلال برنامج "**صوت جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة**" ثم أخذ اسم آخر وهو " **صوت الجمهورية الجزائرية باللغة الفرنسية**"[4].

---

[1]- انظر الملحق رقم 01.

[2]- بلقاسم جاب الله، الإعلام والدعاية وحرب التحرير، مجلة أول نوفمبر1979، العدد39، ص102.

[3]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 86.

[4]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة1962/1954، دار العرب الاسلامي، بيروت، 2007، ص221.

وفي سنة 1956 دعمت الثورة بإذاعة "صوت الثورة" من تونس، والتي كانت تبث برنامج بعنوان"هذا صوت الجزائر"، حيث يتضمن الأخبار العسكرية والسياسية وينتهي بالنشيد الوطني الجزائري[1].

وفي سنة 1957 قام الجزائريون بإنشاء محطة إذاعية سرية بالريف في المغرب، وقد ساهمت تلك البرامج في تجنيد النخب والشعوب العربية والإسلامية والرأي العام العالمي لصالح القضية الجزائرية[2].

المطلب الثالث : الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية

عملت الثورة الجزائرية منذ بدايتها على القيام بعدة تنظيمات وإجراءات عسكرية من أجل مواجهة العدو وتنحية روبير لاكوست وسياسته، وذلك من خلال

-أولا : مواجهة حرب التهدئة

في شهر جوان 1956 أعلن لاكوست عن إجراء انتخابات في المناطق التي تم تهدئتها، إلا أن مشروعه من المستحيل أن يتم، وذلك بسبب هجومات جيش التحرير الوطني التي أخفتها الصحف الفرنسية، بالإضافة إلى مهاجمة المراكز والمحطات التلفزيونية وتخريب السكك الحديدية[3]، ورغم ذلك فإن روبير لاكوست كان مدعما لسياسته بفضل عبقريته الحربية والسياسية بإقرار السلم، وكانت النقطة الأولى له هي التهدئة، إلا أن جيش التحرير الوطني لم يترك له الفرصة وذلك من خلال المهاجمات ونصب الكمائن المختلفة له، مما أدى هذا إلى غياب الوضع الأمني[4].

وفي ماي 1956 وقع هجوم على عدة قرى في القسم الجيجلي والظاهر وميلة، وغنم من خلالها جيش التحرير بالبنادق والرشاشات، واقتنع روبير لاكوست بأن سياسة التهدئة لن تتحقق في هذا الجو اللاسلمي، وردا على ذلك قام لاكوست بالقيام ببعض العمليات الهجومية في بلاد القبائل ووهران

1-أحسن بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة المصادر،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد 16، الجزائر، 2007، ص 83.

[2]- محمد زروال، الحياة الروحية للثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1944، ص48.

[3]- أحمد الشقيري، المرجع السابق، ص13.

[4]- جريدة المجاهد، العدد15، المرجع السابق، ص 6.

والعاصمة، إلا أنها فشلت ولم تأتي بالنتائج المنتظرة، وأصبح بذلك لاكوست كاذبا لأن كل المناطق القبائلية التي أعلن بتهدئتها أصبحت عشا للثوار[1].

-ثانيا : تصدي الثورة الجزائرية للحرب المضادة

كان روبير لاكوست يظن دائما أنه سيقضي على الثورة خلال ربع ساعة الأخير، ولكنه فشل رغم استعماله لسياسة التهدئة وتكثيف القوة والعتاد، حيث سلم نفسه إلى السلطات الفرنسية في أواخر أكتوبر 1956 لعد أن حكمت عليه الجبهة بالإعدام، فاغتنم لاكوست هذا التسليم واحتفظ به سرا إلى غاية 1956[2]، وفي 29 نوفمبر بدأت الصحف الفرنسية تنشر سير المعارك بالجزائر في صحائفها الأولى حيث أن لاكوست يذكر العتاد والاعتداءات الكاذبة، وتارة يرجع فشل التهدئة إلى تلقي الثوار مساعدات كبيرة من مصر، وفي نفس الوقت يقول أن الاشتباكات هي فقط على الحدود[3].

وبعدما كان لاكوست يفكر في كيفية القضاء على الثورة أصبح يفكر في كيفية حماية الأوروبيين مبررا فشله إلى اعتبار أن الجزائريين ما هم إلا حفنة من الإرهابيين [4].

ثالثا : تطوير جيش التحرير الوطني:

كان مؤتمر الصومام ذو أبعاد عسكرية نظرا للأوضاع الراهنة التي فرضتها سياسة روبير لاكوست، حيث احتوت قراراته على تغييرات عسكرية تمثلت فيما يلي:

-توسيع نطاق العمليات العسكرية والفدائية وتعميقها.

-وضع إستراتيجية عسكرية جديدة تتماشي مع الظروف، وذلك من خلال وضع الكمائن وشن الهجومات على مراكز العدو ووضع تقسيم موحد يقوم على الكتيبة، يتشكل من 110 مجاهد أما الفوج يتألف من 35 مجاهد، وتبقى الرتب العسكرية كما هو معمول بها في العالم -[5].

---

[1]- جريدة المجاهد، العدد 15، المرجع السابق، ص29

[2]- أحمد الشقيري، المرجع السابق، ص14

[3]- عمار قليل، المرجع السابق، ص 415

4- نور الدين حاطوم، أصالة الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد8، 1993-1994، الجزائر,ص 124

[5]- عمار قليل، المرجع السابق، ص 394.

-إدخال نظام الرتب والإشارات العسكرية وتحديد مرتبات العائلات المجاهدة، حيث قدرت ب2000 فرنك وحصر المهام العسكرية في ثلاث فئات "المجاهد، المسبل، الفدائي".

-كما عمد مؤتمر الصومام في إضعاف الجيش الفرنسي إلى درجة استحالة حسم المعركة عسكريا لصالحه من خلال تكثيف العمليات العسكرية، الأمر الذي جعل لاكوست إلى البحث عن حل عقب مؤتمر الصومام.

-إشراف محمد العربي بن مهيدي على نظام الفداء، وذلك من خلال اتخاذ لجنة التنسيق والتنفيذ.

-توسيع نطاق العمليات الفدائية ردا على الإرهاب وإعدام أسرى الجيش التحريري.

-انتقال جيش التحرير الوطني من حرب العصابات إلى المواجهة المباشرة. [1]

كان الثوار يعتمدون على عملية إحضار الأسلحة من خلال خطة الكمائن والهجومات

أما على المستوى الخارجي فقد كان الثوار يتحصلون على الأسلحة من خلال الهبات الصادرة من البلدان الشقيقة وبشرائها أيضا.

كما قام الجيش الوطني إلى اللجوء لصنع الأسلحة بوسائلهم الخاصة، حيث بدأ "عبد الحفيظ بوصوف" بصناعة شاحنات في أوعية اسطوانية موجهة لتدمير "موريس المكهرب" [2].

وبالتالي فإن مؤتمر الصومام صغير بحجمه كبير في قراراته، إذ تمكن من أن يضمن للثورة الجزائرية تنظيم عسكري منظم مؤهل إلى تدمير ومباغتة أي إستراتيجية عسكرية صادرة من قوات العدو الفرنسي.

[1]- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص340

[2]- المرجع نفسه ص348

المبحث الرابع : موقف الكولون من سياسة روبير لاكوست

أدى فشل سياسة روبير لاكوست في الجزائر التي لم تتقبلها جميع الأطراف الفرنسية خاصة المعمرين والجيش الفرنسي، إلى نهاية الربع ساعة الأخير اللاكوستي في الجزائر، حيث ولقد كان للاستعمار الفرنسي مواقف نستعرضها فيما يلي.

المطلب الأول : انقلاب 13 ماي 1958

عاشت فرنسا جو مكهرب ملئ بالخيبات خاصة بعد إعدام ثلاث جنود فرنسيين من طرف جيش التحرير الوطني بالإضافة إلى الانتصار التي حققته في مؤتمر طنجة، مما أدى بتحرك القادة العسكريين الفرنسيين في الجزائر لانتزاع السلطة من الحكومة الفرنسية وتسيير شؤون الحرب من المستعمرة.

وفي 9 ماي عرفت الحكومة الفرنسية أزمة حادة بعد تعيين رئيس الجمهورية الفرنسي "روني كوتيي بييبر" ب "فليملان رئيسا للحكومة[1]، واتهام روبير لاكوست من قبل الصحيفة الفرنسية "ليكسبريس" أنه هو من قام بتدبير المؤامرة منذ مظاهرات 6 ماي 1956، ولم تمضي ساعات من تعيين "فليملان" لتشكيل الحكومة الجديدة حتى استعاد أصحاب المؤامرة مسألة الجنرال "ماسو" الذي قيل عنه أنه لا يحب المتطرفين الأوروبيين، وأنه من الذين يحبذون تطبيق القانون الإطاري[2].

واتخذت العلاقة بين المتطرفين وماسو أزمة وزارية، وكان روبير لاكوست له مسؤولية كبرى في التمرد طيلة هذه الفترة الوزارية.

وعند تولي "فليملان" وتقدمه إلى البرلمان نظاهر فرنسيو الجزائر ضده، وقد طلب هذا الأخير من القائد الأعلى الجنرال "سالان" أن يمنع المظاهرات، وفي نفس الوقت حاول "ماسو" أن يجلب الجنرال "سالان" إلى صف المعارضة خاصة أنه ضعيف وليس له أي سيطرة على قادة جنود المظلات الذين يحتقرونه منذ حرب الهند الصينية، وقد استغل "سالان" هذه الفرصة الطيبة لتحسين مكانته مع القادة الآخرين، إلا أن أصحاب المؤامرة لم يكونوا مخلصين نحوه وجلبوا "ماسو" في حضيرتهم.، أما لاكوست فكانوا لا يخشونه وكان الجيش بجانبه، حيث زرع لاكوست في أذهانهم أن "فليملان" سيخون الجزائر وأن فرنسيي الجزائر سيرمون في البحر في شهر أكتوبر القادم، وبهذا رفض لاكوست البقاء في الجزائر حتى

[1]–محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص83

[2]–عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، المرجع السابق، ص174

يأتي وزير غيره لأنه يعلم بخطط المؤامرة، وكان يهدد باريس من قبل بانقلاب عسكري، وها هو اليوم يتسبب في هذا الانقلاب[1].

وفي 13 ماي 1958 نظم فرنسيو الجزائر انقلاب أو مظاهرات أوروبية في وسط العاصمة لتكريم الأسرى الثلاث الذين قتلهم جيش التحرير الوطني بعد محاكمتهم، حيث دمروا كل المبنى وأثاثه ووثائقه مما أدى بالسلطات المدنية والعسكرية إلى البقاء في حيرة من أمرها وعجزت أمامه[2].

وكانت من مطالب المتظاهرين تعيين حكومة الإنقاذ والإطاحة بالجمهورية الرابعة، وحاول "سالان" تهدئة المتظاهرين فلم ينجح، فتدخل العميد "ماسو" بصفته مكلفا على أمن العاصمة الذي دعى الجنرال "ديغول" وترجاه أن يشكل حكومة إنقاذ عمومي التي ستنقذ الجزائر من الضياع، وفي هذه الظروف والأوضاع المزرية تمكن أنصار ديغول من تمهيد الطريق نحو تسليم مقاليد الحكم وهذا ما يبين إمكانية بروز دكتاتورية عسكرية فرنسية.

وقد نتج عن هذا الانقلاب الاستيلاء بالقوة على الحكومة العامة بالجزائر من طرف الأوروبيين[3].

وبنهاية الجمهورية الرابعة وانهيارها حلت محلها فرصة ثانية للجنرال المتقاعد "شارل ديغول" بحجة أن الحكومة ضعيفة بباريس، وفي صبيحة 14 ماي 1958 عين "فليملان" رئيسا لمجلس الوزراء، واستقر العميد "ماسو" كرئيس للجنة الخلاص العمومي[4].

وفي 15 ماي 1958 خاطب "سالان" الجمهور المتظاهر أمام مقر الحاكم العام وأكد إرادته في إبقاء الجزائر فرنسية، وختم خطابه بالهتاف "يحيا الجنرال ديغول"، ومنه رجع "شارل ديغول " للحكم[5].

المطلب الثاني : عودة شارل ديغول إلى الحكم

بعد إثني عشر سنة من غياب شارل ديغول عن الحكم عاد صبيحة الفاتح من جوان 1958، بعدما كان في قصر "الاليزى"، الذي تسلم مقاليده في سنة 1952.

---

[1]–عبد الله شريط، المرجع السابق، ص175/ 176

[2]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 83

[3]– شارل اندري فافرود، الثورة الجزائرية ترجمة:عبد الرحمان سالم محمد، منشورات دحلب، 2010، ص455.

[4]–محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص271.

[5]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص274

وفي 3 جوان وبعد مجهودات الجنرالات الجزائرية، وعلى رأسهم "ماسو"، تقلد شارل ديغول الحكم وأصبح لديه صلاحيات وذلك من خلال قيام الجنرال " ماسو" بتمهيد الطريق له من خلال حدوث التآخي بين الفرنسيين والمسلمين أمام الحاكم العام في ساحة إفريقيا، إلا أن جبهة التحرير علقت أن كل هذه المشاهد مزيفة، ورغم كل محاولات فرنسا في التأثير على الشعب الجزائري بإنشاء الإدارة المتخصصةS.A.S المرتبطة بالإعانة الاجتماعية، إلا أنها لم تنجح[1]، حيث استعملت الخلية المكلفة بوحدات المظللين للتدخل في باريس والضغط على سلطتها، المكونة من العميد "سالان" والعميد "ماسو".

وفي 17 ماي نزل الحاكم العام "جاك سوستيل" إلى الجزائر، وكون الشيوعيين من جراء ميلاد الدكتاتورية وميليشيات من المظللين استعدادا لأي مقاومة.

وفي 27 ماي 1958 كان رد "شارل ديغول" حد اللجوء إلى القوة، وليبين تعلقه بالشرعية وبوصوله إلى الحكم زاد اهتمام ديغول وفرنسا بالجزائر، إلا أن الثورة الجزائرية كانت تتصدى دوما إلى تعاملات "ديغول" سواءا على المستوى العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، لأنه خصم ليس بالهين[2]

وعلى ضوء ما كتبناه نستنتج أن لاكوست وساحة سياسته وإستراتجيته المتنوعة لم تتمكن من الإطاحة بالجزائريين بالرغم من انتصاراته المتوالية سواءا في الجانب الاقتصادي أو العسكري أو السياسي إلا أنه في الأخير أدى إلى نهاية مشواره في الجزائر إثر انقلاب 13 ماي 1958.

[1]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 274.

[2]–أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني1962/1954، دار الشروق للطباعة والنشر،2008، ص124.

خاتمة:

وفي ختام الموضوع ومن خلال ما سبق، توصلنا في نهاية بحثنا لموضوع "روبير لاكوست وسياسة التهدئة 1956-1958، إلى بعض النتائج والتي من أهمها:

-كان قرار تفجير الثورة تقريرا مدروسا بكل حكمة من كل الجوانب السياسية والعسكرية، حيث انطلقت الثورة لتشمل كل ربوع الوطن، تباينت بعدها ردود الفعل الوطنية والفرنسية، واختلفت بين مؤيد ومعارض.

-اعتبار الثورة الجزائرية 1954 مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر، ومنعطفا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وهي حصيلة تجربة سنوات من الكفاح المسلح.

-شكل اندلاع الثورة التحريرية 1954 صدمة عنيفة لفرنسا، وهذا ما جعلها تتخذ مواقف ضدها، حيث دمجت بين الأسلوب القمعي والإغرائي والإصلاحي لمواجهة العمل المسلح وكبح الثورة، وتجلى ذلك في شخصية روبير لاكوست.

-يعد روبير لاكوست من الشخصيات البارزة في فرنسا نظرا لما يتميز به من حنكة سياسية ودهاء فكري، وقد تجسد هذا في تعيينه من قبل السلطات الفرنسية مقيما عاما في الجزائر، حيث قام بمختلف السياسات والإصلاحات لكسب الجماهير الجزائرية ونزع المعاني الوطنية من أذهانهم.

-اعتلاء روبير لاكوست عدة مناصب في الحكومة الفرنسية وهذا ما أهله لتولي منصب مقيم عام، وعلى إثر ذلك منحت له عدة صلاحيات قمعية وإصلاحية للقضاء على الثورة .

- لقد تنوعت الوسائل العسكرية التي استعملها روبير لاكوست لإضعاف قوة الشعب الجزائري وذلك من خلال إقامة المحتشدات والمعتقلات ومراكز التعذيب والاستنطاق ولم يكتفي بذلك بل استغل الحركة سلاحا لمغالطة الجزائريين والرأي العالمي حيث كان مع صلة مع بلونيس وكوبيس وأتباعه ولكن أسلوبه لم يجدي نفعا لان الثورة ولدت من رحم الشعب

-دعما لإستراتيجية التهدئة التي طبقها روبير لاكوست في الجزائر، قام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أنها لم تشمل إلا فئة معينة من الشعب الجزائري بهدف تشكيل قوة ثالثة داخل المجتمع الجزائري وأشهر إصلاحاته قانون الإطار إلا أن هده الأخيرة بقيت حبرا على ورق.

-تصدي الثورة الجزائرية لسياسة روبير لاكوست بمختلف الإستراتيجيات السياسية والدبلوماسية الإعلامية والعسكرية، وذلك لمحاربة هذه السياسة اللاكوستية.

-ما يؤكد فشل إستراتيجية روبير لاكوست في القضاء على الثورة هو غضب الجيش الفرنسي العامل بالجزائر من توالي هزائمه وخوف المعمرين الأوروبيين من فقدان مصالحهم بسبب قوة الثورة وكسبها الرأي العام العالمي فلم يجد لاكوست حلا إلا في الهروب من الجزائر والذي أكد ذلك بانقلاب 13 ماي 1958، وعودة شارل ديغول إلى الحكم.

وفي ختام هذا العمل المتواضع لا يسعنا إلا أن نحمد الله الذي أتم نعمه علينا وأعاننا على إتمام هذه السلسلة من الشرح، ونتمنى أن يكون هذا الموضوع نافعا ومحققا للغرض.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

منشور لاكوست للشعب الجزائري لإفشال إضراب جانفي 1957

الملحق رقم 02

صورة الوزير المقيم روبير لاكوست

الملحق رقم 03

التعليمات الصادرة عن روبير لاكوست حول تجربة بلونيس

الملحق رقم 04

فصول ومواد قانون الإطار

الملحق رقم 05

التقسيمات الإدارية في عهد روبير لاكوست في جوان 1956

الملحق رقم 06

تقسيم العاصمة إلى قطاعات عسكرية

الملحق رقم 07

نتائج التصويت على قانون السلطات الخاصة

الملحق رقم 08

بعض كتابات الصحيفة الفرنسية حول التعذيب في الجزائر

الملحق رقم 09

إشادة لاكوست بدور الفرق الإدارية الخاصة

الملحق رقم 01

منشور لاكوست للشعب الجزائري لإفشال إضراب جانفي 1957[1]

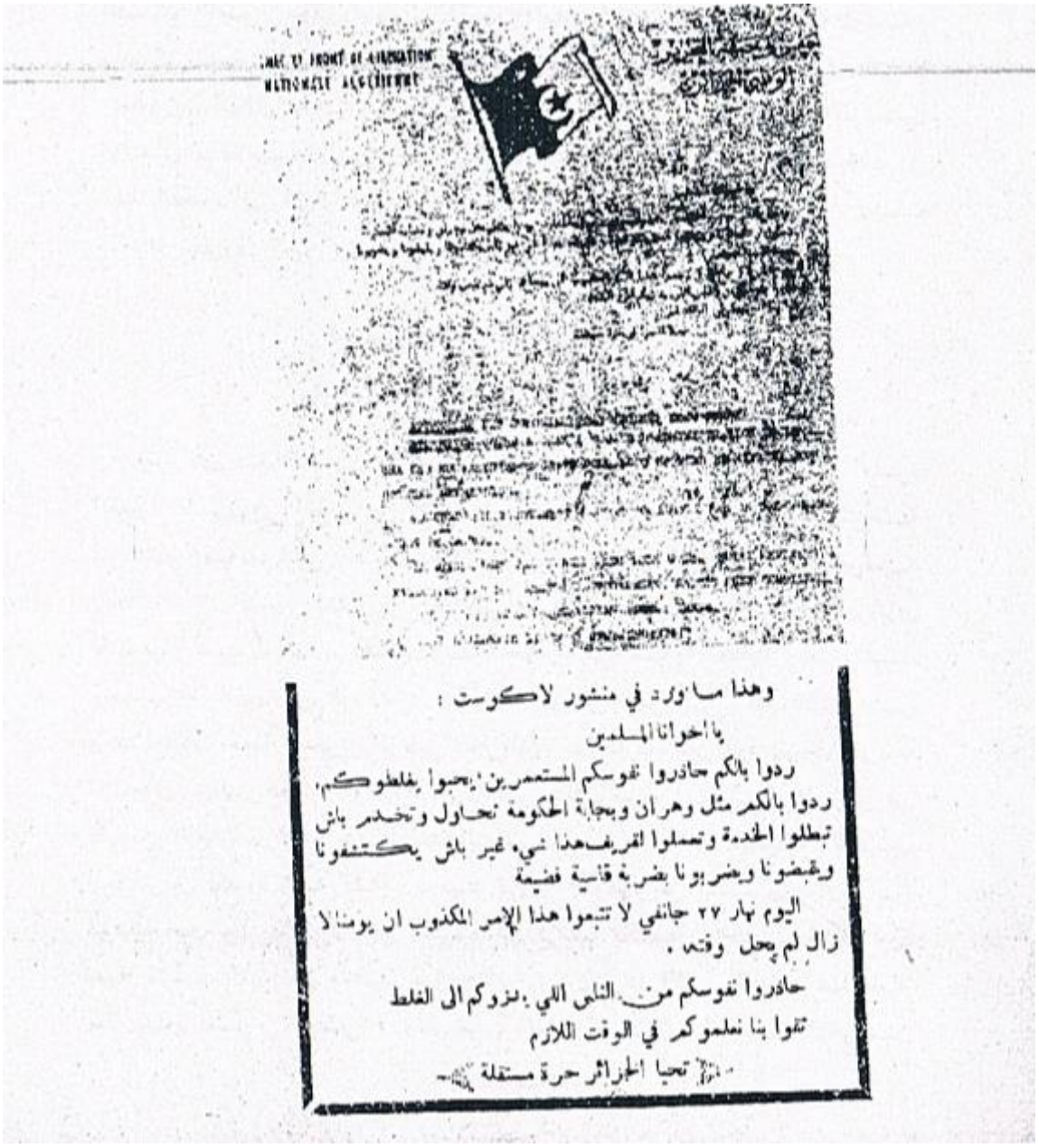

وهذا ما ورد في منشور لاكوست :

يا اخواننا المسلمين

ردوا بالكم حاذروا نفوسكم المستعمرين يحبوا يغلطوكم، ردوا بالكم مثل وهران وبجاية الحكومة تحاول وتخدم باش تبطلوا الخدمة وتعملوا التعريف هذا شيء غير باش يكتشفونا ويقبضونا ويضربونا بضربة قاسية فضيعة

اليوم نهار ٢٧ جانفي لا تتبعوا هذا الإمر المكذوب ان يومنا لا زال لم يحل وقته .

حاذروا نفوسكم من التلفون اللي يدوركم الى الغلط تقولوا بنا نعلموكم في الوقت اللازم

تحيا الجزائر حرة مستقلة

[1] -عمار قليل، الجزائر الملحمة الجديدة، المرجع السابق، ص361.

الملحق رقم 02

صورة الوزير المقيم روبير لاكوست[1]

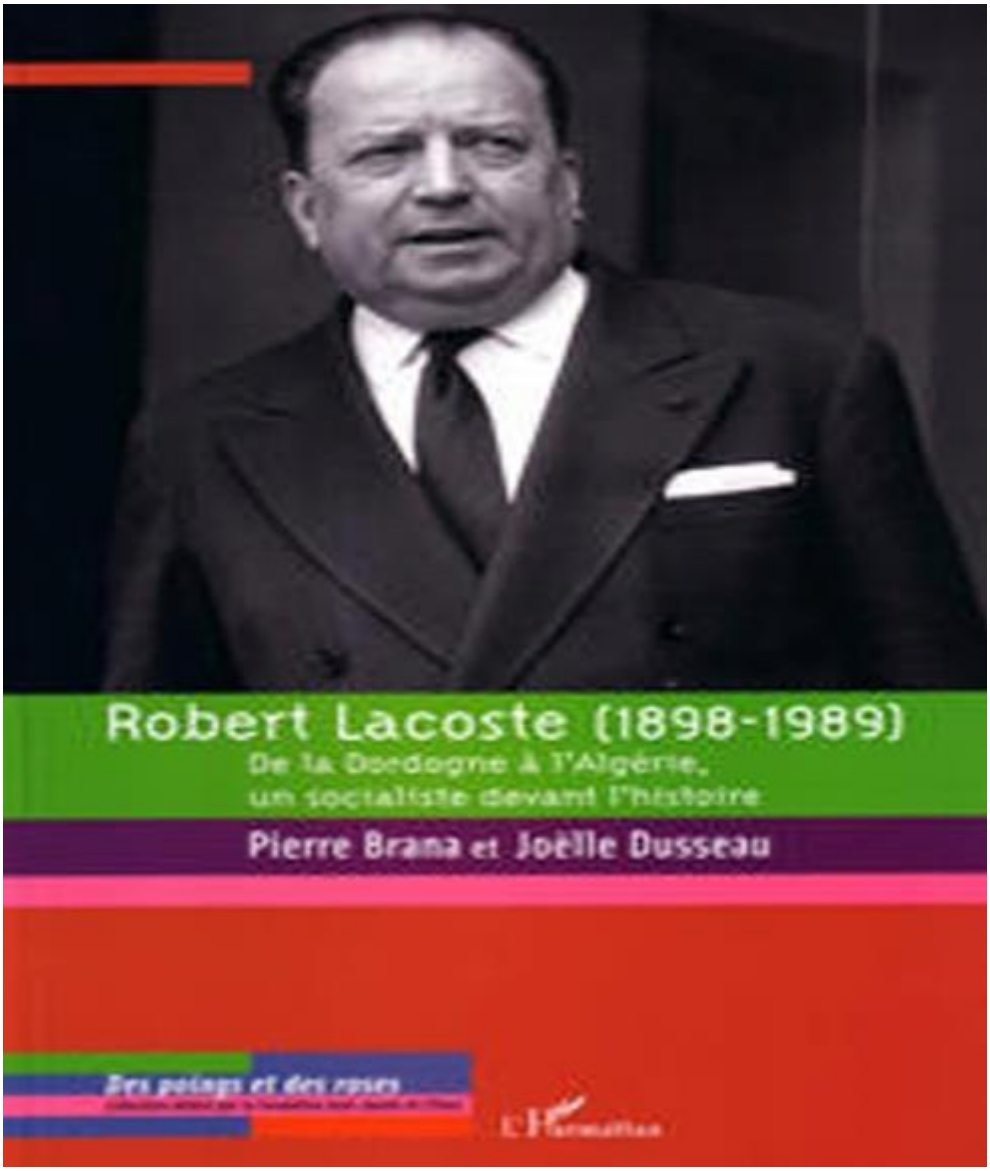

[1] -رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر1830/1989، المرجع السابق، ص278.

الملحق رقم 03

التعليمات الصادرة عن روبير لاكوست حول تجربة بلونيس[1]

CABINET DU MINISTERE
DE L'ALGERIE

DECISION

LE MINISTERE DE L'ALGERIE décide :

Article 1er :
Le commandant de l'échelon de direction et de liaison pour la conduite de l'expérience BELLOUNIS, visé part ma circulaire N° 4.961/c.c, du 15 Avril 1958, est confié au Général de division PARLANGE, préfet, chargé de mission au ministère de l'ALGERIE.

Article 2 :
Le Général PARLANGE assumera, à ce titre, les responsabilités civiles et militaires de la direction, du contrôle et de l'application des accords convenus dans le cadre de cette expérience.

Article 3 :
Toutes les autorités civiles et militaires des région situées dans la zone d'action de BELLOUNIS sont, pour la conduite de l'opération, placées sous le commandement direct du Général PARLANGE, ainsi que tous les moyens mis en priorité à sa disposition.

Article 4 :
Ce commandement prendra effet à compter du 21 Avril 1958.

Fait à Alger, le 15 Avril 1958.

Robert Lacoste

[1] -زوزو عبد المجيد، المرجع السابق، ص 522.

الملحق رقم 04

فصول ومواد قانون الإطار[1]

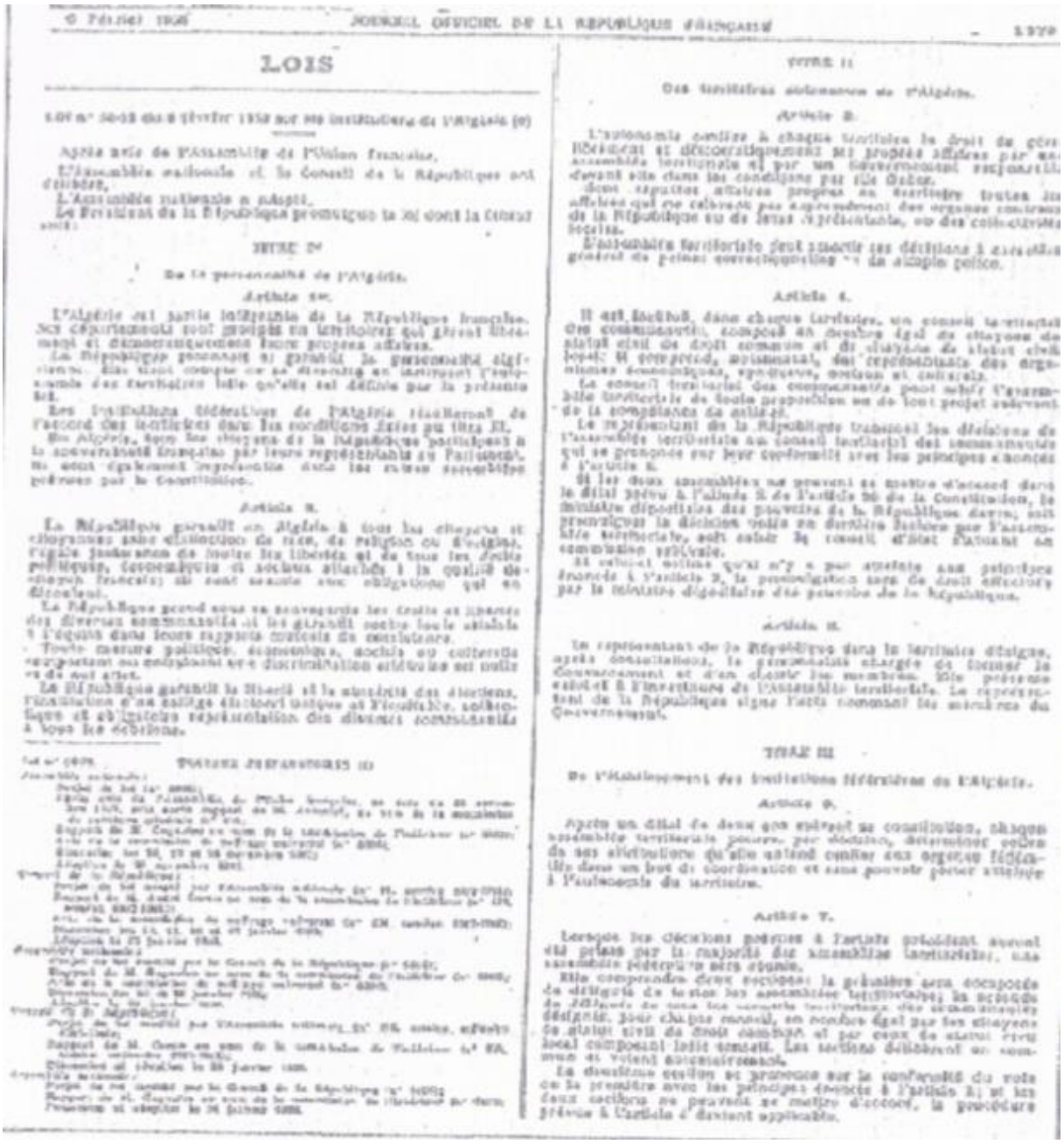

LOIS

TITRE II

Des territoires autonomes de l'Algérie.

Article 3.

Article 4.

Article 5.

Article 6.

Article 7.

TITRE III

De l'établissement des institutions fédérales de l'Algérie.

Article 8.

Article 9.

[1] -ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص564.

الملحق رقم 05

التقسيمات الإدارية في عهد روبير لاكوست جوان 1956[1]

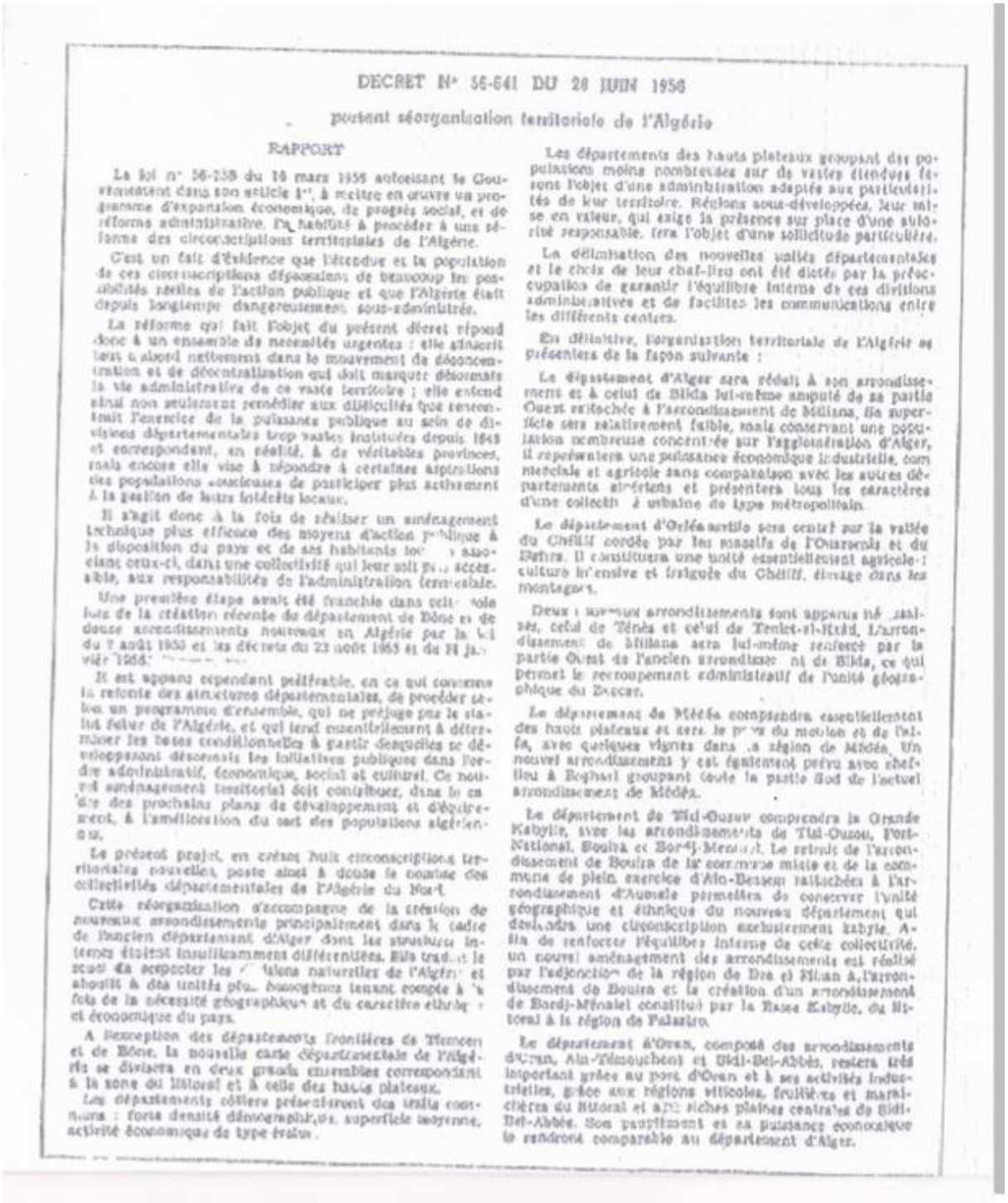

DECRET N° 56-641 DU 28 JUIN 1956

portant réorganisation territoriale de l'Algérie

RAPPORT

La loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement dans son article 1er, à mettre en œuvre un programme d'expansion économique, de progrès social, et de réforme administrative, l'a habilité à procéder à une réforme des circonscriptions territoriales de l'Algérie.

C'est un fait d'évidence que l'étendue et la population de ces circonscriptions dépassaient de beaucoup les possibilités réelles de l'action publique et que l'Algérie était depuis longtemps dangereusement sous-administrée.

La réforme qui fait l'objet du présent décret répond donc à un ensemble de nécessités urgentes : elle s'inscrit tout d'abord nettement dans le mouvement de déconcentration et de décentralisation qui doit marquer désormais la vie administrative de ce vaste territoire ; elle entend ainsi non seulement remédier aux difficultés que rencontrait l'exercice de la puissance publique au sein de divisions départementales trop vastes instituées depuis 1848 et correspondant, en réalité, à de véritables provinces, mais encore elle vise à répondre à certaines aspirations des populations soucieuses de participer plus activement à la gestion de leurs intérêts locaux.

Il s'agit donc à la fois de réaliser un aménagement technique plus efficace des moyens d'action publique à la disposition du pays et de ses habitants lo[illegible] associant ceux-ci, dans une collectivité qui leur soit plus accessible, aux responsabilités de l'administration territoriale.

Une première étape avait été franchie dans cette voie lors de la création récente du département de Bône et de douze arrondissements nouveaux en Algérie par la loi du 7 août 1955 et les décrets du 23 août 1955 et du 31 janvier 1956.

Il est apparu cependant préférable, en ce qui concerne la refonte des structures départementales, de procéder selon un programme d'ensemble, qui ne préjuge pas le statut futur de l'Algérie, et qui tend essentiellement à déterminer les bases conditionnelles à partir desquelles se développeront désormais les initiatives publiques dans l'ordre administratif, économique, social et culturel. Ce nouvel aménagement territorial doit contribuer, dans le cadre des prochains plans de développement et d'équipement, à l'amélioration du sort des populations algériennes.

Le présent projet, en créant huit circonscriptions territoriales nouvelles, porte ainsi à douze le nombre des collectivités départementales de l'Algérie du Nord.

Cette réorganisation s'accompagne de la création de nouveaux arrondissements principalement dans le cadre de l'ancien département d'Alger dont les structures internes étaient insuffisamment différenciées. Elle tend à respecter les [illegible]lons naturelles de l'Algérie et aboutit à des unités plus homogènes tenant compte à la fois de la nécessité géographiques et du caractère ethnique et économique du pays.

A l'exception des départements frontières de Tlemcen et de Bône, la nouvelle carte départementale de l'Algérie se divisera en deux grands ensembles correspondant à la zone du littoral et à celle des hauts plateaux.

Les départements côtiers présenteront des traits communs : forte densité démographique, superficie moyenne, activité économique de type évolué.

Les départements des hauts plateaux groupant des populations moins nombreuses sur de vastes étendues feront l'objet d'une administration adaptée aux particularités de leur territoire. Régions sous-développées, leur mise en valeur, qui exige la présence sur place d'une autorité responsable, fera l'objet d'une sollicitude particulière.

La délimitation des nouvelles unités départementales et le choix de leur chef-lieu ont été dictés par la préoccupation de garantir l'équilibre interne de ces divisions administratives et de faciliter les communications entre les différents centres.

En définitive, l'organisation territoriale de l'Algérie se présentera de la façon suivante :

Le département d'Alger sera réduit à son arrondissement et à celui de Blida lui-même amputé de sa partie Ouest rattachée à l'arrondissement de Miliana. Sa superficie sera relativement faible, mais conservant une population nombreuse concentrée sur l'agglomération d'Alger, il représentera une puissance économique industrielle, commerciale et agricole dans comparaison avec les autres départements algériens et présentera tous les caractères d'une collectivité urbaine de type métropolitain.

Le département d'Orléansville sera centré sur la vallée du Chélif cernée par les massifs de l'Ouarsenis et du Dahra. Il constituera une unité essentiellement agricole : culture intensive et irriguée du Chélif, élevage dans les montagnes.

Deux nouveaux arrondissements sont apparus nécessaires, celui de Ténès et celui de Tenès-el-Had. L'arrondissement de Miliana sera lui-même renforcé par la partie Ouest de l'ancien arrondissement de Blida, ce qui permet le regroupement administratif de l'unité géographique du Zaccar.

Le département de Médéa comprendra essentiellement des hauts plateaux et sera le pays du mouton et de l'alfa, avec quelques vignes dans la région de Médéa. Un nouvel arrondissement y est également prévu avec chef-lieu à Boghari groupant toute la partie Sud de l'actuel arrondissement de Médéa.

Le département de Tizi-Ouzou comprendra la Grande Kabylie, avec les arrondissements de Tizi-Ouzou, Fort-National, Bouira et Bordj-Menaiel. Le retrait de l'arrondissement de Bouira de la commune mixte et de la commune de plein exercice d'Aïn-Bessem rattachées à l'arrondissement d'Aumale permettra de conserver l'unité géographique et ethnique du nouveau département qui englobera une circonscription exclusivement kabyle. Afin de renforcer l'équilibre interne de cette collectivité, un nouvel aménagement des arrondissements est réalisé par l'adjonction de la région de Dra el Mizan à l'arrondissement de Bouira et la création d'un arrondissement de Bordj-Ménaiel constitué par la Basse Kabylie, du littoral à la région de Palestro.

Le département d'Oran, composé des arrondissements d'Oran, Aïn-Témouchent et Sidi-Bel-Abbès, restera très important grâce au port d'Oran et à ses activités industrielles, grâce aux régions viticoles, fruitières et maraîchères du littoral et aux riches plaines centrales de Sidi-Bel-Abbès. Son peuplement et sa puissance économique le rendront comparable au département d'Alger.

[1] -ابراهيم طاس، المرجع السابق، 558.

الملحق رقم 05

ment musulman. Il se développera le long de la frontière algéro-marocaine et constituera avec le port de Nemours le débouché naturel du Maroc oriental et de la région économique de Colomb-Béchar.

Le département de Mostaganem réunira les régions littorales de culture intensive de Mostaganem, les vignobles de Mascara et les régions de culture intensive de Relizane.

Le département de Tiaret, constitué exclusivement par une région de hauts plateaux, se développera selon les mêmes nécessités que le département limitrophe de Médéa.

Le département de Constantine, déjà amputé du département de Bône, sera encore réduit sensiblement par la constitution des circonscriptions de Sétif et de Batna.

Le département de Sétif réunira la vallée de la Soummam et le massif des Babors. Un effort particulier d'équipement s'imposera dans ce département, notamment en Petite-Kabylie, pour en accroître les ressources et améliorer les conditions d'existence d'une population très dense.

Le département de Batna comprendra des hauts plateaux et les massifs des Aurès et des Nementchas. Il constituera un relai nécessaire de la puissance publique dans cette région dont l'insuffisance de développement exigera longtemps un effort soutenu des pouvoirs publics. Ce département sera complété par l'arrondissement de Biskra, dont la création est depuis longtemps souhaitée par les populations de cette région.

Le département de Bône a été institué par la loi du 7 août 1955.

Dans un souci de déconcentration et pour mieux coordonner les divers facteurs d'action administrative et économique dans ces nouvelles circonscriptions, il est apparu nécessaire de confier aux préfets d'Alger, Oran et de Constantine les fonctions d'inspecteurs généraux de l'administration en mission extraordinaire (I.G.A.M.E.) ; ces fonctions s'exerceront dans le cadre régional des trois anciens départements, qui correspondent aux actuelles divisions militaires de l'Algérie.

En définitive, cette nouvelle organisation territoriale répond au souci d'assurer une évolution sociale et politique plus active des populations tout en favorisant le développement économique de l'Algérie dans des cadres administratifs mieux adaptés aux particularités du pays et de ses diverses régions.

Le découpage ainsi établi doit permettre de valoriser l'originalité de chacune des régions tout en portant plus spécialement l'effort dans les domaines où la nature les a favorablement dispotés.

Ce passage d'activités, exercé dans l'intérêt commun de tous les départements d'Algérie, devra nécessairement s'accompagner d'une juste péréquation des charges et des profits, condition nécessaire pour que la réalité des nouvelles collectivités ne soit pas illusoire et puisse s'imposer progressivement grâce à des ressources suffisantes. Des dispositions financières appropriées seront prises dans ce but.

De même qu'il sera nécessaire de maintenir une grande souplesse dans le fonctionnement de l'administration départementale algérienne, des règles de rigoureuse économie devront prévaloir dans son organisation et son équipement.

C'est à cette condition que la réorganisation territoriale qui est ici proposée prendra toute sa valeur, dans la mesure où elle contribuera à réaliser dans les faits une véritable communauté franco-musulmane fondée sur la solidarité.

Sur le rapport du Ministre résidant en Algérie, du Ministre de l'Intérieur, du Ministre des Affaires Economiques et Financières, du Ministre d'Etat, Garde des Sceaux, chargé de la Justice, du Ministre de la Défense Nationale et des Forces Armées, du Ministre d'Etat, chargé de l'Education Nationale, de la Jeunesse et des Sports et du Secrétaire d'Etat à l'Intérieur, chargé des affaires algériennes,

Vu la loi n° 47-1853 du 30 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie ;

Vu la loi n° 55-1082 du 7 août 1955 portant création du département de Bône ;

Vu le décret n° 55-1168 du 29 août 1955 portant création de neuf arrondissements nouveaux dans les départements d'Alger, d'Oran et de Constantine ;

Vu le décret n° 56-29 du 11 janvier 1956 portant création d'un arrondissement nouveau dans le département d'Oran ;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, notamment son article 1er ;

Le Conseil d'Etat entendu ;

Le Conseil des Ministres entendu,

Décrète :

Article 1er. – Les territoires du Nord de l'Algérie sont divisés en douze départements algériens dont la composition est définie aux articles ci-après :

Art. 2. – I. Le département d'Alger, avec chef-lieu à Alger, est formé des arrondissements d'Alger et de Blida à l'exception de la commune mixte de Cherchell et des communes de plein exercice de Gouraia, Novi, Cherchell et Duperré, rattachées à l'arrondissement de Miliana.

2. – Le département d'Orléansville, avec chef-lieu à Orléansville, est formé de l'arrondissement d'Orléansville, de l'arrondissement de Miliana auquel sont rattachées la commune mixte de Cherchell et les communes de plein exercice de Gouraia, Duperré, Novi et Cherchell, et des arrondissements de Ténès et de Tenlet-el-Haâd.

L'arrondissement de Ténès est constitué par les communes de plein exercice de Ténès, Cavaignac, Montenotte et de la commune mixte de Ténès, distraites de l'arrondissement d'Orléansville.

L'arrondissement de Tenlet-el-Haâd est constitué par les communes de plein exercice de Tenlet-el-Haâd, Bourbaki, Vidor et Bardeau et les communes mixtes de Tenlet-el-Haâd et du Sersou, distraites de l'arrondissement de Miliana.

3. – Le département de Médéa, avec chef-lieu à Médéa, est formé de l'arrondissement de Médéa, de l'arrondissement d'Aumale auquel sont attachées la commune de plein exercice et la commune mixte d'Aïn-Bessem, distraites de l'arrondissement de Bouira.

L'arrondissement de Boghari est constitué par les communes de plein exercice de Boghari, Boghar, Lelourneur et les communes mixtes de Boghari, Aïn Boucif et Chellala, distraites de l'arrondissement de Médéa.

4. Le département de Tizi-Ouzou, avec chef-lieu à Tizi-Ouzou, est constitué par les arrondissements de Fort National, Tizi-Ouzou, Bouira et Bordj-Ménaïel.

L'arrondissement de Bouira comprend les communes de plein exercice de Bouira, Ben-el-Mhan, Tizi-Renlif et Boghni et les communes mixtes de Maillot et Ben-el-Mhan.

الملحق رقم 06

تقسيم العاصمة إلى قطاعات عسكرية[1]

[1] -ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 538.

الملحق رقم 07

نتائج التصويت على قانون السلطات الخاصة[1]

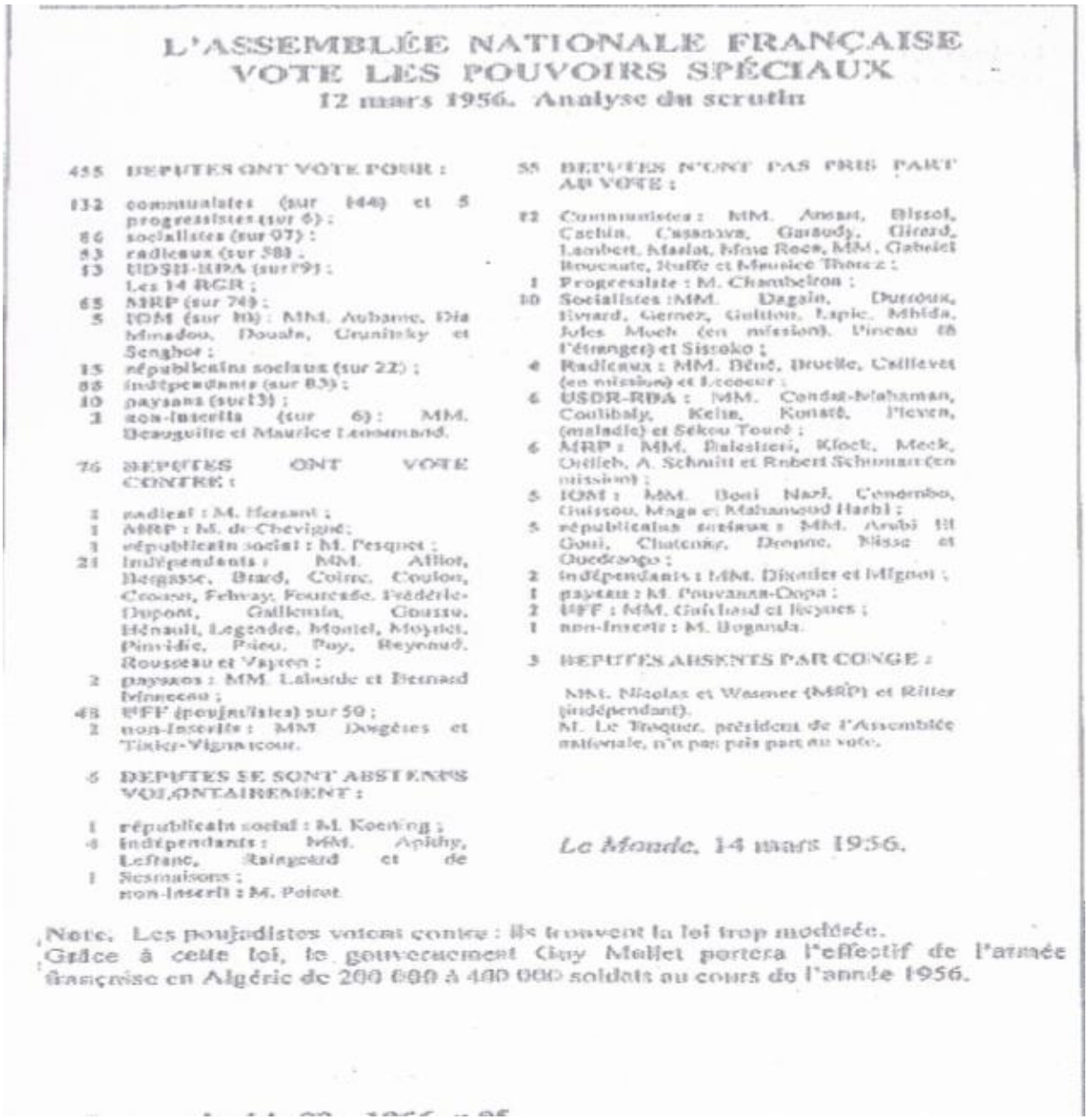

L'ASSEMBLÉE NATIONALE FRANÇAISE
VOTE LES POUVOIRS SPÉCIAUX
12 mars 1956. Analyse du scrutin

455 DEPUTES ONT VOTE POUR :

132 communistes (sur 144) et 5 progressistes (sur 6) ;
86 socialistes (sur 97) ;
53 radicaux (sur 58) ;
13 UDSR-RDA (sur 19) ; Les 14 RGR ;
65 MRP (sur 74) ;
5 IOM (sur 8) : MM. Aubame, Dia Minadou, Douala, Grunitzky et Senghor ;
15 républicains sociaux (sur 22) ;
68 indépendants (sur 83) ;
10 paysans (sur 13) ;
3 non-inscrits (sur 6) : MM. Beauguitte et Maurice Lemmonnier.

76 DEPUTES ONT VOTE CONTRE :

1 radical : M. Hersant ;
1 MRP : M. de Chevigné ;
1 républicain social : M. Pesquet ;
21 indépendants : MM. Allot, Bergasse, Biard, Colrat, Coulon, Cooper, Febvay, Fourcade, Frédéric-Dupont, Galletnia, Gourrat, Hénault, Legaudc, Montel, Moynet, Pinvidic, Prieu, Puy, Reynaud, Rousseau et Vayron ;
2 paysans : MM. Laborde et Bernard Ivinceau ;
48 UFF (poujadistes) sur 50 ;
2 non-inscrits : MM. Dargères et Tixier-Vignancour.

5 DEPUTES SE SONT ABSTENUS VOLONTAIREMENT :

1 républicain social : M. Koenig ;
4 indépendants : MM. Apithy, Lefranc, Raingeard et de Sesmaisons ;
non-inscrit : M. Poirot.

55 DEPUTES N'ONT PAS PRIS PART AU VOTE :

12 Communistes : MM. Ansart, Bissol, Cachin, Casanova, Garaudy, Girard, Lambert, Maslat, Mme Roca, MM. Gabriel Roucaute, Ruffe et Maurice Thorez ;
1 Progressiste : M. Chambeiron ;
10 Socialistes : MM. Dagain, Durroux, Evrard, Gernez, Guitton, Lapie, Mhida, Jules Moch (en mission), Pineau (à l'étranger) et Sissoko ;
4 Radicaux : MM. Béné, Druelle, Cathevet (en mission) et Lecocq ;
6 UDSR-RDA : MM. Condé-Mahaman, Coulibaly, Keita, Konaté, Pleven, (malade) et Sékou Touré ;
6 MRP : MM. Balestrei, Klock, Meck, Orlieb, A. Schmitt et Robert Schuman (en mission) ;
5 IOM : MM. Boni Nafi, Cenombo, Chissou, Maga et Mahamoud Harbi ;
5 républicains sociaux : MM. Arabi El Goni, Chatenet, Dequne, Nisse et Ouedraogo ;
2 indépendants : MM. Dixmier et Mignot ;
1 paysan : M. Pouvanaa-Oopa ;
2 UFF : MM. Guichard et Reynes ;
1 non-inscrit : M. Boganda.

3 DEPUTES ABSENTS PAR CONGE :

MM. Nicolas et Wasmer (MRP) et Ritter (indépendant).
M. Le Troquer, président de l'Assemblée nationale, n'a pas pris part au vote.

Le Monde, 14 mars 1956.

Note. Les poujadistes votent contre : ils trouvent la loi trop modérée. Grâce à cette loi, le gouvernement Guy Mollet portera l'effectif de l'armée française en Algérie de 200 000 à 400 000 soldats au cours de l'année 1956.

[1] -ابراهيم طاس، المرجع السابق، 524.

الملحق رقم 08

بعض الكتابات الصحفية الفرنسية حول التعذيب في الجزائر[1]

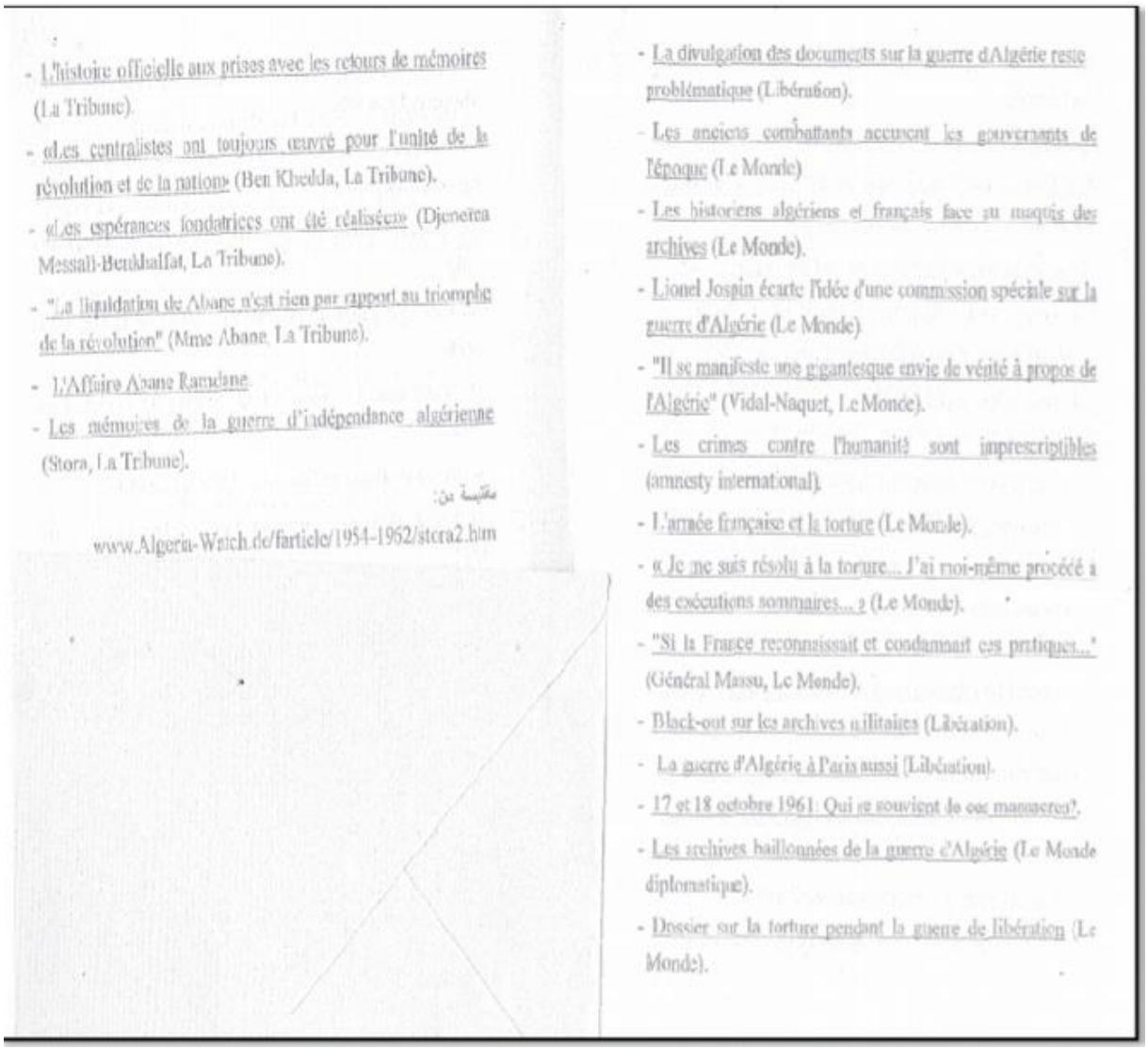

- L'histoire officielle aux prises avec les retours de mémoires (La Tribune).
- «Les centralistes ont toujours œuvré pour l'unité de la révolution et de la nation» (Ben Khedda, La Tribune).
- «Les espérances fondatrices ont été réalisées» (Djeneïena Messaïli-Benkhalfat, La Tribune).
- "La liquidation de Abane n'est rien par rapport au triomphe de la révolution" (Mme Abane, La Tribune).
- L'Affaire Abane Ramdane.
- Les mémoires de la guerre d'indépendance algérienne (Stora, La Tribune).

مقتبسة من:

www.Algeria-Watch.de/farticle/1954-1962/stora2.htm

- La divulgation des documents sur la guerre d'Algérie reste problématique (Libération).
- Les anciens combattants accusent les gouvernants de l'époque (Le Monde)
- Les historiens algériens et français face au maquis des archives (Le Monde).
- Lionel Jospin écarte l'idée d'une commission spéciale sur la guerre d'Algérie (Le Monde)
- "Il se manifeste une gigantesque envie de vérité à propos de l'Algérie" (Vidal-Naquet, Le Monde).
- Les crimes contre l'humanité sont imprescriptibles (amnesty international).
- L'armée française et la torture (Le Monde).
- « Je me suis résolu à la torture... J'ai moi-même procédé à des exécutions sommaires... » (Le Monde).
- "Si la France reconnaissait et condamnait ces pratiques..." (Général Massu, Le Monde).
- Black-out sur les archives militaires (Libération).
- La guerre d'Algérie à Paris aussi (Libération).
- 17 et 18 octobre 1961: Qui se souvient de ces massacres?.
- Les archives bâillonnées de la guerre d'Algérie (Le Monde diplomatique).
- Dossier sur la torture pendant la guerre de libération (Le Monde).

[1] -رشيد زبير، المرجع السابق، ص300.

الملحق رقم 08

- S. de Beauvoir, la force de l'âge, Gallimard, Paris 1963.
- P. Guyotat, Tombeau pour 500.000 soldats, Gallimard, Paris 1957.
- V. Morteil, Soldat de fortune. Grasset, Paris 1963.
- R. Stephane & R. Dabois, Mémoires de votre temps- Calmann-lévy- Paris 1967.
- Massu- La vrai bataille d'Alger, Fayard, Paris 1972.
- Y. Godard, Les trois batailles d'Alger, Fayard, Paris 1972.
- Bolladiere, Bataille d'Alger, bataille de l'homme, des clés de Brouwer, Paris 1972.
- M. Challe, Notre Révolte, presse de l'activité, Paris 1968.
- R. buran, Carnets politiques de la guerre d'Algérie, Plan, Paris 1970.
- P. M. de la gloree, la République & son Armée, Fayard, Paris 1963.
- J. Planchais, Histoire politique de l'Armée, le seuil, Paris 1967.
- G. A. Kelly, Soldats perdus, l'Armée & l'Empire Français en crise Fayard, Paris 1967.
- G. Giradet, P. Boinju, J.P. thomas, la crise militaire Française, Armond colin, Paris 1964.
- J. M. Théo Leyie, Les procès qui ébranlèrent la France, Grosset, Paris 1966
- A. Mandouze, La révolution Algérienne par les textes, Maspero, Paris 1962.
- Cl. Martin, Histoire de l'Algérie Française, les quatres Fils Aymon, Paris 1963.
- Cl. Pallait, Histoire de la guerre d'Algérie, la nerf janvier 1963.
- V. Cros, Le temps de la violence. Presse de la cité, Paris 1971.
- P. Vidal naquet, Raison d'Etat, Edition de Minuit, Paris 1962.
- R.Bonnaud, Itinéraire Edition de Minuit, Paris 1962.
- G. Periot, Deuxième classe en Algérie, Flammarion, Paris, 1962.
- Madeleine Meyer-spiegler, Antimilitarisme & refus du service militaire dans la France contemporaine, Paris, 1968.
- P. Sergent, Je ne regrette rien, fayard, Paris, 1972.
- A. ysquierdo, Une guerre pour rien, la table ronde, Paris, 1966.
- M' Tixier- Vigrancour, Procès de l'attenta du petit-Clamart, Albin-Michel, Paris, 1963.
- A. Croix, Ombres & lumière, Edition, St Ouen- 1965.
- A. Jacob, d'une Algérie à une autre, grasset, paris, 1962.
- P. laffont l'expiation, plan, pris, 1968.

الملحق رقم 08

- Algérie, du témoignage à l'histoire (Le Monde, 13.09.01).
- Gisèle Halimi: «La justice militaire a été utilisée comme un instrument de la domination coloniale» (El Watan,27.06.01).
- The French Connection in the Export of Torture (The International Herald Tribune, 22.06.01).
- Mémoires d'Algérie (Libération, 11-17.06.01).
- Homicide d'Etat en Algérie (Nils Andersson, Libération, 24.05.01).
- Aveux d'Aussaresses: les cauchemars des anciens d'Algérie resurgissent (Le Monde, 19.05.01).
- Ouverture d'une enquête pour "apologie de crimes de guerre" (Le Monde, 17.05.01).
- Jean-Luc Einaudi: «La torture existait préalablement à Novembre 54 » (El Watan, 14.05.01).
- Un passé de tortures qui ne passe pas (M. Haubi, Le Monde, 11.05.01).
- La FIDH dépose plainte contre le général tortionnaire pour son rôle en Algérie (Libération, 08.05.01).
- Jacques Attali implique Mitterrand dans l'institutionnalisation de la torture (La Tribune, 08.05.01).
- La mémoire et l'alibi (Le Matin, 07.05.01).
- Grande émotion en Algérie après les aveux du général Aussaresses (Le Monde, 07.05.01).
- Quarantième anniversaire de la répression du 17 octobre 1961 (Le Monde, 17.10.01).
- Le 17 octobre 1961, la réalité d'un massacre face à un mensonge d'Etat (Le Monde, 17.10.01).
- 17 octobre 1961. Entre 30 et 200 morts: l'impossible bilan (Le Monde, 17.10.01).
- La Seine se souvient du massacre (Quotidien d'Oran, 15.10.01).
- Le tabou du viol des femmes pendant la guerre d'Algérie commence à être levé (Le Monde, 11.10.01).
- "Dans l'esprit de nos parents, il aurait mieux valu que nous soyons mortes" (Le Monde, 11.10.01).
- Mohamed Garne, né d'un viol collectif dans un camp, demande réparation à l'Etat français (Le Monde, 11.10.01).
- A propos du massacre des harkis en 62: « C'est l'oeuvre des «Marsiens»» (Quotidien d'Oran, 04.10.01).
- Une journée d'hommage unique reconnaît officiellement le drame des harkis (Le Monde, 25.09.01).
- De la honte à la reconnaissance. L'Etat français rend hommage aux harkis (Le Jeune Indépendant, 25.09.01).
- La torture comme instrument (Libération, 20.09.01).
- Aussaresses - le Mrap et la FIDH font appel (Libération, 15-16.09.01).

الملحق رقم 08

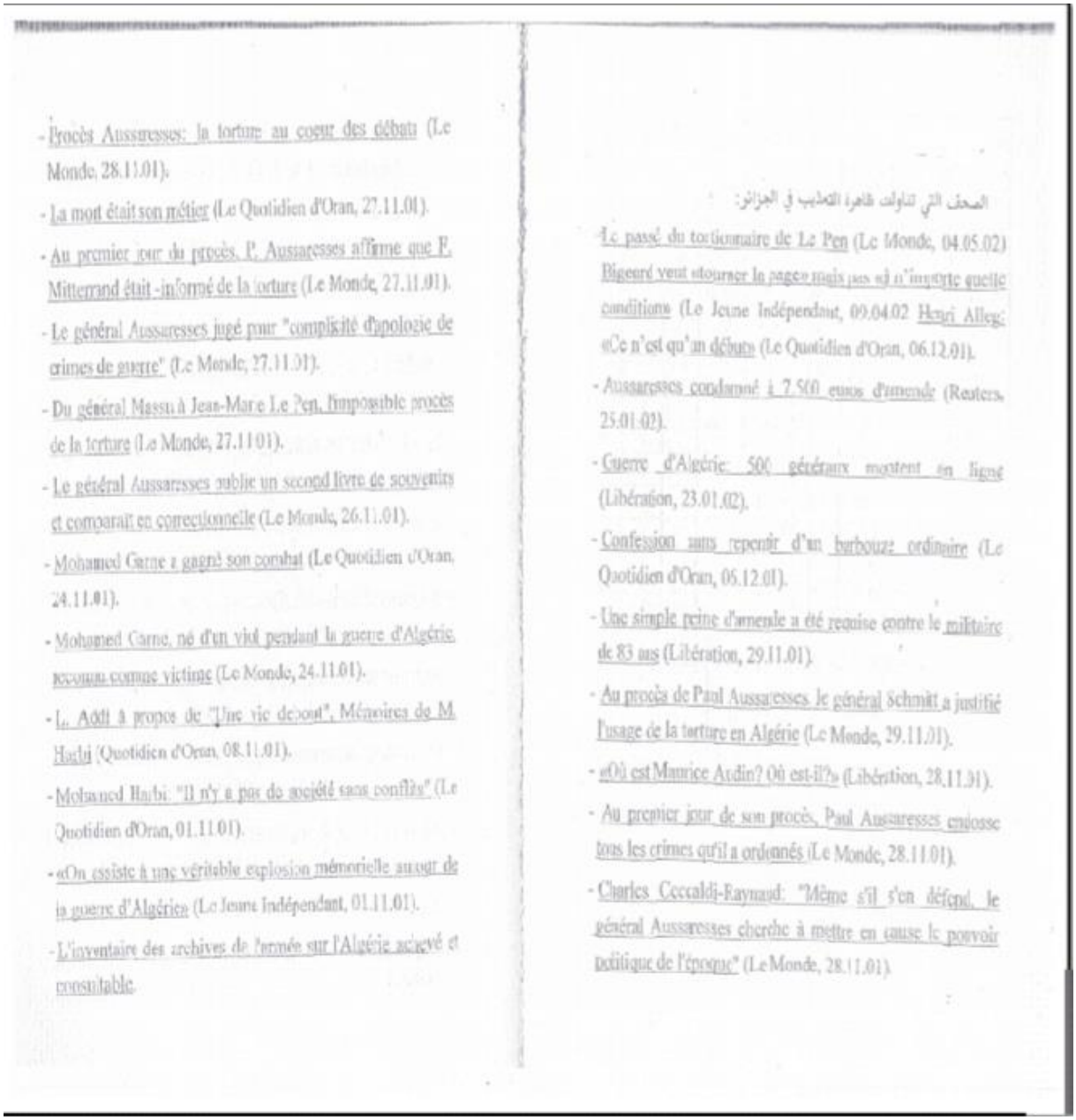

- Procès Aussaresses: la torture au coeur des débats (Le Monde, 28.11.01).
- La mort était son métier (Le Quotidien d'Oran, 27.11.01).
- Au premier jour du procès, P. Aussaresses affirme que F. Mitterrand était informé de la torture (Le Monde, 27.11.01).
- Le général Aussaresses jugé pour "complicité d'apologie de crimes de guerre" (Le Monde, 27.11.01).
- Du général Massu à Jean-Marie Le Pen, l'impossible procès de la torture (Le Monde, 27.11.01).
- Le général Aussaresses publie un second livre de souvenirs et comparaît en correctionnelle (Le Monde, 26.11.01).
- Mohamed Garne a gagné son combat (Le Quotidien d'Oran, 24.11.01).
- Mohamed Garne, né d'un viol pendant la guerre d'Algérie, reconnu comme victime (Le Monde, 24.11.01).
- L. Addi à propos de "Une vie debout", Mémoires de M. Harbi (Quotidien d'Oran, 08.11.01).
- Mohamed Harbi: "Il n'y a pas de société sans conflits" (Le Quotidien d'Oran, 01.11.01).
- «On assiste à une véritable explosion mémorielle autour de la guerre d'Algérie» (Le Jeune Indépendant, 01.11.01).
- L'inventaire des archives de l'armée sur l'Algérie achevé et consultable.

المحف التي تناولت ظاهرة التعذيب في الجزائر:

Le passé du tortionnaire de Le Pen (Le Monde, 04.05.02) Bigeard veut «tourner la page» mais pas «à n'importe quelle conditions» (Le Jeune Indépendant, 09.04.02 Henri Alleg: «Ce n'est qu'un début» (Le Quotidien d'Oran, 06.12.01).

- Aussaresses condamné à 7.500 euros d'amende (Reuters, 25.01.02).
- Guerre d'Algérie: 500 généraux montent en ligne (Libération, 23.01.02).
- Confession sans repentir d'un barbouze ordinaire (Le Quotidien d'Oran, 06.12.01).
- Une simple peine d'amende a été requise contre le militaire de 83 ans (Libération, 29.11.01).
- Au procès de Paul Aussaresses, le général Schmitt a justifié l'usage de la torture en Algérie (Le Monde, 29.11.01).
- «Où est Maurice Audin? Où est-il?» (Libération, 28.11.01).
- Au premier jour de son procès, Paul Aussaresses endosse tous les crimes qu'il a ordonnés (Le Monde, 28.11.01).
- Charles Ceccaldi-Raynaud: "Même s'il s'en défend, le général Aussaresses cherche à mettre en cause le pouvoir politique de l'époque" (Le Monde, 28.11.01).

الملحق رقم 09

إشادة لاكوست بدور الفرق الإدارية الخاصة[1]

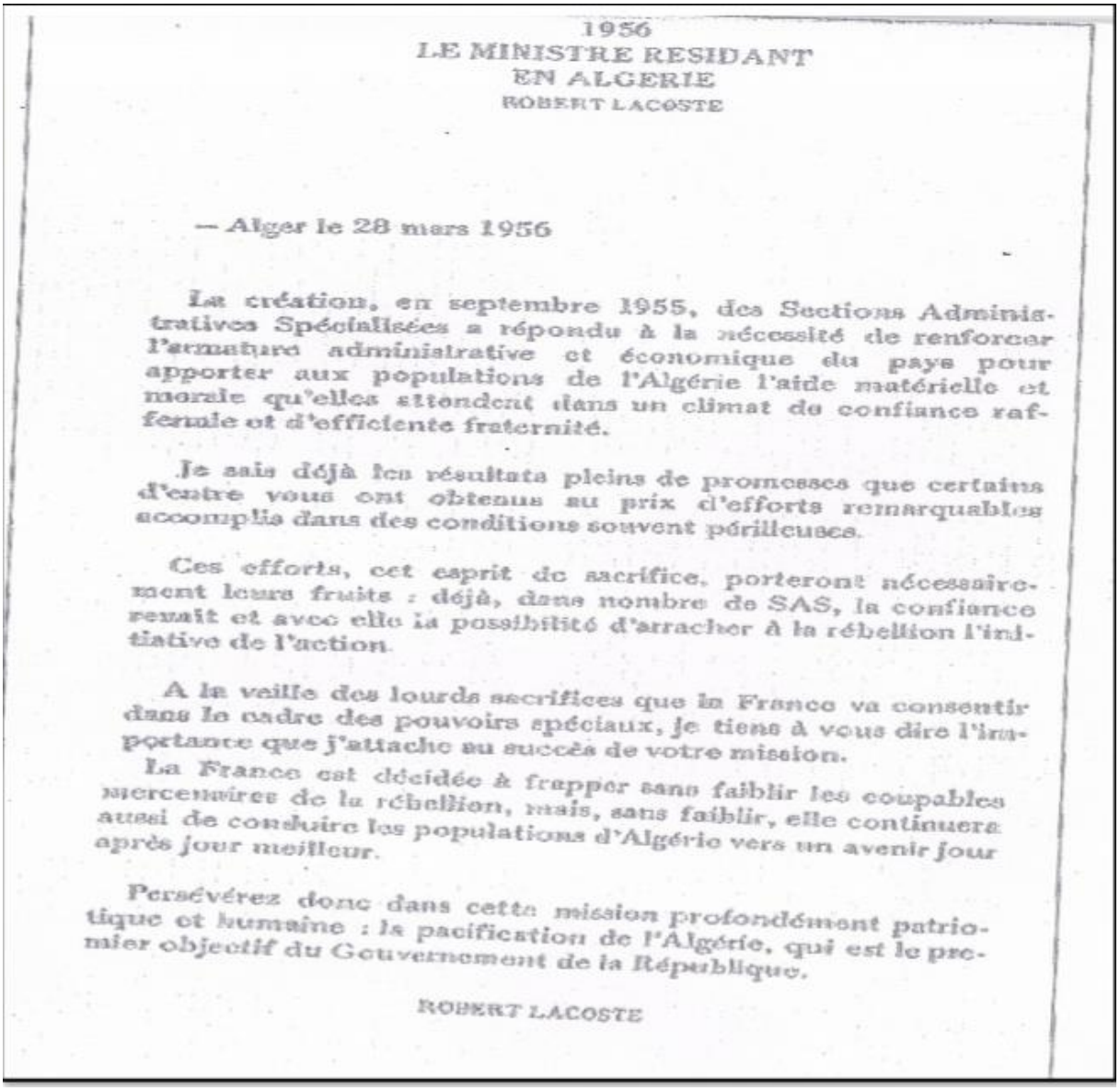

1956
LE MINISTRE RESIDANT
EN ALGERIE
ROBERT LACOSTE

— Alger le 28 mars 1956

La création, en septembre 1955, des Sections Administratives Spécialisées a répondu à la nécessité de renforcer l'armature administrative et économique du pays pour apporter aux populations de l'Algérie l'aide matérielle et morale qu'elles attendent dans un climat de confiance raffermie et d'efficiente fraternité.

Je sais déjà les résultats pleins de promesses que certains d'entre vous ont obtenus au prix d'efforts remarquables accomplis dans des conditions souvent périlleuses.

Ces efforts, cet esprit de sacrifice, porteront nécessairement leurs fruits : déjà, dans nombre de SAS, la confiance renait et avec elle la possibilité d'arracher à la rébellion l'initiative de l'action.

A la veille des lourds sacrifices que la France va consentir dans le cadre des pouvoirs spéciaux, je tiens à vous dire l'importance que j'attache au succès de votre mission.

La France est décidée à frapper sans faiblir les coupables mercenaires de la rébellion, mais, sans faiblir, elle continuera aussi de conduire les populations d'Algérie vers un avenir jour après jour meilleur.

Persévérez donc dans cette mission profondément patriotique et humaine : la pacification de l'Algérie, qui est le premier objectif du Gouvernement de la République.

ROBERT LACOSTE

[1] -ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص557.

قائمة المصادر والمراجع

-أولا: المصادر

1- الجرائد

أ-/جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، الأعداد التالية:
1-**العدد 01**: 21 أفريل 1956.
2-العدد 08: 06 أوت 1957.
3-العدد 12: 15 جانفي 1957.
4-العدد13: 1 ديسمبر 1957.
5-العدد 15: 1 جانفي 1958.
6-العدد 24: 29 ماي 1958.

2- الكتب المطبوعة

1- أمقران عبد القادر، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
2-آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1952/1942، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.
3-الذيب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
4-المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، دار البصائر، الجزائر، 2009.
5-المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
6-المدني أحمد توفيق، هذه الجزائر، مكتب النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
7-بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة: علي الخش، دار الرائد للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
8-بن خدة بن يوسف، الجزائر عاصمة المقاومة 1962/1957، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.
9-دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
10-صايكي محمد، شهادة تأثر من قلب الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
11-عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة:أبو بكر رحال، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2005.
12-فارس عبد الرحمان، الحقيقة مرة مذكرات سياسية 1965/1945، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
13-فافرود (شارل اندري)، الثورة الجزائرية، ترجمة :كابويا عبد الرحمان سالم محمد، منشورات دحلب، 2010.
14-قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، دار البعث، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 1991.
15-نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 1984.

-ثانيا:المراجع

1-المراجع باللغة العربية

1-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1962/1954، دار العرب الإسلامي،بيروت، 2009.
2-أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير 1962/1956، الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
3-الزبير رشيد، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1962/1956، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.
4-الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
5-الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزء الأول، 1999.
6-الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية، دار عودة، بيروت، 2005.
7-الصديق محمد صالح، كيف ننسى هذه جرائمنا، دار هومة، الجزائر، 2007.
8-العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1954/1830، الطبعة الثالثة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000.
9-الغربي غالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1958/1954، دار غرناطة، الجزائر، 2009.
10-الميلي محمد، مواقف جزائرية، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
11-بزيان سعيدي، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة، الجزائر، 2009.
12-بلغيث محمد الأمين وآخرون، ضابط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم، لمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997.
13-بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012.
14-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، الطبعة الأولى، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997.
15-بوزاهر حسن، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1962/183، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2011.
16-بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير، دار هومة، الجزائر، 2001.
17-بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية(أول نوفمبر 1954- 19 مارس 1962)، الطبعة الأولى، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
18-بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996.
19-بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، الجزء الثالث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
20-حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات مخاض، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
21-حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
22-زروال محمد، الحياة الروحية للثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

23-زوزو عبد المجيد، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، دراسات الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، م7، دار هومة، الجزائر، 2004.
24-سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، منشوراتi.s.b.n، الجزائر، 2009.
25-سعيدي بريان، دليل الباحثين والمؤرخين الجزائريين وغيرهم حول الثورة الجزائرية، 2009.
26-سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1962-1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
27-سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1962/1954، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
28-شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1962/1954، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر، 2007.
29-شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، دار هومة، الجزائر.
30-شريط لخضر، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
31-ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
32-طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1958/1956، دار الهدى، الجزائر، 2013.
33-عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1962/1954، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، 2007.
34-عباس محمد، ثوراء عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003.
35-عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة، مكتبة مديولي، الجزائر.
36-فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج فرنسا، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.
37-قبايلي الهواري، ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012.
38-قريقور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائريين المثالية والواقع 1962/1955، ترجمة محمد جعفري، الطبعة الأولى، منشورات السائحي، الجزائر.
39-قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، م4، منشورات وزارة المجاهدين.
40-لونيسي إبراهيم، المنظمة الخاصة أو المخ المدبر للثورة لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، المركز الوطني، 2002.
41-لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1989/1830، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
42-ملاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1989/1830، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
43-منغوز أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1962/1954، دار التنوير، الجزائر، 2008.
44-هلايلي محمد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، 2012.
45-ولد خليفة محمد العربي، الجزائر المفكرة والتاريخ، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

2-المراجع باللغة الفرنسية

1-Bernard droz،Histoire de la guerre d'Algérie،Ed le seuil paris. Tone ،1991.
2-Cabinet du ministère résident en Algérie:Aout 1956،Op-cit، P26.
3-Guey perville:La répression études coloniales camoblog.com، 09/01/2011.
4-Nicolas d'andoque: Guerre et paix en algérie l'épopée silencieuse des SAS 1955-1962، Société de production littéraire، 1977، P9
5-Pierre vidal : Les crimes de l'armée française pendant la guerre d'algérie ed Française paris.
6-Rymond karakovitch:Les trois vies du robert la coste www.lourd-arg 07/11/ 2010، 9:30-11:00.
7-Yves courrière: La guerre d'algérie1958/1962، L'heure des colonels op.cit.

ثالثا : المقالات

1-بومالي أحسن، الأدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة المصادر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 16، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
2-بومالي أحسن، مراكز الموت البطيء، وصمة عار في جيش فرنسا الاستعمارية، مجلة الصادرة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 08، الجزائر، 2003.
3-جاب الله بلقاسم، الإعلام والدعاية وحرب التحرير، مجلة أول نوفمبر، 1979، العدد 39.
4-حاطوم نور الدين، أصالة الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، معهد التاريخ، الجزائر، 1994/1993.
5-صلواتشي محمد، الثورة والحركات المضادة بناحية الشلف، مجلة أول نوفمبر، العدد 117/116، ماي/جوان 1990.
6-مقدم عبد الحفيظ، الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1997.

رابعا : الرسائل والأطروحات الجامعية

1-بن دارة محمد، **الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1960/1955**، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، الجزء الأول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008/2007.
2-بن دارة محمد، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001/2000.
3-زبير رشيد، **جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، 2013/2012.

خامسا : المواقع الإلكترونية

1-www.goolefr/search/r.lacoste.

الفهرس العام

البسملة

الإهداء

قائمة المختصرات

المقدمة.....أ

الفصل الأول : الأوضاع العامة في الجزائر من 1954 إلى 1956.....**06**

المبحث الأول : اندلاع الثورة التحريرية وردود الفعل الوطنية.....**07**

المطلب الأول : التحضيرات السياسية والعسكرية لتفجير الثورة الجزائرية.....07

-أولا : إنشاء المنظمة الخاصة OS فيفري 1947.....08

-أ :الحرب الشعبية.....10

-ب : حرب العصابات.....10

-ج: الدفاع الإستراتيجي.....11

-د: معرفة الأرض.....11

-ثانيا :اجتماع 22 وإنشاء لجنة ال6.....13

المطلب الثاني : تفجير ثورة أول نوفمبر 1954 14

المطلب الثالث: ردود الفعل الوطنية من الثورة الجزائرية.....15

-أولا : الشعب.....15

-ثانيا : الأحزاب الوطنية.....15

-أ : موقف المصاليين.....15

-ب : الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....16

-ج : موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....16

-د : موقف الحزب الشيوعي.....16

المبحث الثاني :رد فعل فرنسا من الثورة.....**17**

المطلب الأول :موقف الحكومة بباريس.....17

المطلب الثاني : موقف الصحافة والكولون.....17

المبحث الثالث : من هو روبير لاكوست؟.....**19**

المطلب الأول : مولد ونشأة روبير لاكوست.....19

المطلب الثاني : المسيرة المهنية لروبير لاكوست.....20

المبحث الرابع : ظروف تعيين روبير لاكوست مقيم عام.....**22**

الفصل الثاني : سياسة وإصلاحات روبير لاكوست في الجزائر.....**26**

المبحث الأول : سياسة روبير لاكوست عسكريا ونفسيا.....27
المطلب الأول : سياسة روبير لاكوست عسكريا.....27
-**أولا** : إقامة المعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة.....27
-أ : المعتقلات.....27
-ب : المحتشدات.....27
-ج :المناطق المحرمة.....28
-**ثانيا** : الأجهزة العسكرية.....28
-أ : مركز الاستعلامات والعمل (C.R.A).....29
-ب : التعذيب ووسائل الاستنطاق.....29
-ج :عملية العصفور الأزرق.....30
-د : العمليات التربيعية.....30
المطلب الثاني : سياسة روبير لاكوست النفسية.....31
-**أولا** : تعريف الحرب النفسية.....31
-ثانيا :مؤسسات الحرب النفسية.....32
-أ : وحدات مكبرات الصوت والمناشير.....32
-ب : وحدات الضباط المتجولون.....32
-ج : الفرق الطبية الاجتماعية 32
-**ثالثا** : العناصر المناوئة للثورة.....33
-أ : الحركة المصالية.....33
-ب : محمد بلونيس وقضيته.....33
-ج :عملية كوبيس.....34
المبحث الثاني :أهداف ودوافع السياسة الإصلاحية لروبير لاكوست.....36
المطلب الأول : أهداف سياسة روبير لاكوست الإصلاحية.....36
المطلب الثاني : ظروف وأسباب إصلاحات روبير لاكوست.....37
المبحث الثالث :إصلاحات روبير لاكوست الاقتصادية والاجتماعية.....39
المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية.....39
-**أولا** : مرسوم 17 مارس 1957.....39
-**ثانيا** : صندوق الملكية الريفية.....40
-**ثالثا** : إعادة توزيع الأراضي.....40
-**رابعا** : الإجراءات الاقتصادية من خلال قانون الإطار.....41

المطلب الثاني :الإصلاحات الاجتماعية.....42
المبحث الرابع : إصلاحات روبير لاكوست السياسية والإدارية.....44
المطلب الأول : الإصلاحات والتقسيمات الإدارية.....44
-**أولا** : المصالح الإدارية المتخصصة S.A.S (26 ديسمبر 1955).....45
-أ : تعريف المصالح الإدارية المتخصصة.....45
-ب : ظروف إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة.....45
-ج : مهام المصالح الإدارية المتخصصة.....47
المطلب الثاني : قانون الإطار.....48
-**أولا** : قانون الإطار الأول.....48
-**ثانيا** : قانون الإطار الثاني.....49
-أ : أهداف قانون الإطار الثاني.....51
-ب : أسباب فشل قانون الإطار الثاني.....51
الفصل الثالث : الانعكاسات السياسية لروبير لاكوست.....53
المبحث الأول : آثار سياسة روبير لاكوست على الجزائر.....54
المطلب الأول : آثار سياسة روبير لاكوست على الثورة الجزائرية.....54
المطلب الثاني : تفكك الإدارة الاستعمارية.....55
المطلب الثالث : أزمة الجيش الفرنسي.....56
المبحث الثاني : آثار سياسة روبير لاكوست على فرنسا.....58
المطلب الأول : الأزمة الاقتصادية.....58
المطلب الثاني : الأزمة السياسية.....59
المبحث الثالث : موقف الثورة من سياسة روبير لاكوست.....61
المطلب الأول : الإستراتيجية السياسية.....61
-**أولا** : انعقاد مؤتمر الصومام.....61
-**ثانيا** : إنشاء نظام موازي للنظام لنظام الاستعمار.....62
-أ : العدالة.....62
-ب : الصحة.....62
-ج : التربية.....62
-د : التقسيم الإداري الجديد.....62
-هـ : النظام الضريبي.....62
-و : المجالس الشعبية.....63

-**ثالثا** : المنظمات الجماهيرية.....63
-أ : الاتحاد العام للتجار الجزائريين (سبتمبر 1956) MGAA.....63
-ب : اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (FFFLN).....64
-ج : الحركة النسوية.....65
المطلب الثاني : الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية.....65
-**أولا** : الإستراتيجية الدبلوماسية في مواجهة سياسة روبير لاكوست.....65
-أ : تطور القضية الجزائرية في المحافل الدولية.....65
-ب : مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.....66
-**ثانيا** : الإعلام الثوري في مواجهة سياسة روبير لاكوست.....67
-أ : الإعلام المكتوب.....67
-ب : الإعلام السمعي.....67
المطلب الثالث : الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية.....68
-**أولا** : مواجهة حرب التهدئة.....68
-**ثانيا** : تصدي الثورة الجزائرية للحرب المضادة.....69
-**ثالثا** : تطور جيش التحرير الوطني.....69
المبحث الرابع : موقف الكولون من سياسة روبير لاكوست.....71
المطلب الأول : انقلاب 13 ماي 1958.....71
المطلب الثاني : عودة شارل ديغول إلى الحكم.....72
الخاتمة.....74
قائمة الملاحق.....76
قائمة المراجع والمصادر.....90
الفهرس العام.....96